الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر–بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

الموضـــــــــــــــوع

التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا

- المعوقات والآفاق -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: ماليـة وتجـارة دوليـة

إعداد الطالب(ة):
عبابسة عبد العزيز

الأستاذ المشرف:
حمودي دلال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	شنشونة محمد	استاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حمودي دلال	أستاذ محاضر	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	بن عبيد فريد	استاذ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2021/ 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر–بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

الموضـــــــــــــــوع

التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا

- المعوقات والآفاق -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: ماليـة وتجـارة دوليـة

إعداد الطالب(ة):
عبابسة عبد العزيز

الأستاذ المشرف:
حمودي دلال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	شنشونة محمد	استاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حمودي دلال	أستاذ محاضر	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	بن عبيد فريد	استاذ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2021/ 2020

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لطلب علم يرفع شأننا

وصلاة ربي على محمد ما صلى مصلي وتهجد

نتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير إلى الأستاذة الفاضلة: حمودي دلال

التي تفضلت بالإشراف على بحثنا هذا، وعلى نصائحها وتوجيهاتها

القيمة التي أفادتنا بها

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كل من علمنا حرفا وبذل معنا

جهدا ووفر لنا وقتا، ونصح لنا قولا

نسأل الله أن يجزيهم عنا الجزاء الأوفى.

الإهداء

نهدي هذا العمل إلى:

من قال فيهما الله سبحانه وتعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

- الوالدين الكريمين -

الى زوجتي وابني

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى رفاق الدرب وزملاء الدراسة

كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة ولو بكلمة طيبة مشجعة في إنجاز هذا البحث.

إلى كل هؤلاء نهدي عملنا المتواضع

عبابسة عبد العزيز

الملخص

عرفت القارة الإفريقية إنشاء العديد من التكتلات الفرعية التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، كنتيجة لتطور مختلف أشكال الوحدة بين الدول الإفريقية، وقد اعتمدت عليها المجموعة الإفريقية في خطتها، لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول القارة الإفريقية، ،في ظل النتائج المتواضعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي في مجال تحقيق الوحدة، غير أن هذه التكتلات قد عرفت العديد من المشاكل التي أثرت على أدائها لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، وذلك سوف ينعكس على أمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول القارة الإفريقية ، مما يستوجب معالجة تلك المشاكل وتوفير عوامل أخرى للوصول إلى الهدف المنشود.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي–التكتلات الإقليمية–الدول الافريقية–التكامل الافريقي.

Summary

The African continent has known the establishment of many sub-blocs that are predominantly economic, as a result of the development of various forms of unity among African countries, and the African group has relied on them in its plan, to achieve economic unity among the countries of the African continent, in light of the modest results of the organization of African unity and the African union in the field of achieving unity. However, these blocs have known many problems that have affected their performance to achieve the goals for which they were established, and this will be reflected in the possibility of achieving economic unity among the countries of the African continent, which requires addressing those problems and providing other factors to reach the desired goal.

Keywords: Economic Integration - Regional Blocs - African Countries - African Integration.

قائمة الجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	- أهم مراحل التكامل الإقليمي	10
02	- مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي	16
03	- وحدات التكامل الاقتصادي في العالم	20
04	- معدلات نمو حجم التجارة في العالم	22
05	- نصيب التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة	26
06	أثر التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية واستراتيجية الشركات دولية النشاط	27

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	- درجات التكامل الاقتصادي	09
02	- إجمالي الصادرات السلعية الافريقية	46
03	- مساهمة القارة الافريقية في إجمالي الصادرات السلعية العالمية	46
04	- هيكل الصادرات الافريقية إلى العالم الخارجي	48
05	- هيكل الصادرات البينية الافريقية	49
06	- مساهمة القطاع الخدمي في إجمالي الناتج بالتجمعات الاقتصادية الاقليمية	50
07	- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى افريقيا	50

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	- جداول إحصائية مختلفة	90-89-88

المقدمة

المقدمة

لقد أدت التطورات والتداعيات، بعد نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي سابقا والتقدم الذي شهدته الرأسمالية إلى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وحدوث حالة من الحركية والديناميكية على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية في مختلف مناطق العالم، وقد تراوحت تداعيات هذه الحقبة من دعاوي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة إلى تنامي التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

وقد جعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر. والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك.

أصبح التوجه نحو التكامل والاندماج في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا، حيث لم يبق مجال في العصر الذي نعيشه للتشتت والتفرد، فقد اجتمعت أمم تتباعد في اللغة والعقيدة والأعراف. وأصبحت تشكل تجمعات اقتصادية لها وزنها في النظام العالمي الجديد. تكاملت بين بعضها وشكلت لوبيات كبيرة تتحكم في مصير أغلب شعوب المعمورة. كما وجدت الدول النامية وعلى راسها الدول الافريقية نفسها في ظل هذا النظام، أمام تحديات مختلفة أهمها تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي وثانيها النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية التي تقودها الدول المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية. فبعد الموجة الواسعة من التكتلات الاقتصادية التي شهدتها الدول المتقدمة، اتخذت الدول الافريقية منهاج التكامل الاقتصادي الغربي، من منطلق أن العمل الفردي مفهوم تجاوزه الزمن في ظل عالم لا مكان فيه للضعفاء الذين يصارعون الكبار بشكل منفرد ، محاولة التغلب على مشاكلها الاقتصادية الداخلية وحلها بصورة جماعية من خلال إمكانياتها المشتركة التي تجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتحقيق تجربة تكاملية رائدة متوحدة ومتماسكة ، تجسد عنصر السيادة والخصوصية وتضمن توازن المصالح في إطار التفاعل الإيجابي مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

ظلت القارة الافريقية لزمن طويل الحلقة الأضعف والأكثر معاناة في النظام الدولي، حيث خضعت لسيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية وظلت تعاني من التبعية لها لعقود طويلة، واملا في تغيير الواقع الافريقي المرير انطلقت مسيرة التكامل الإقليمي الافريقي عبر مستويات مختلفة في محاولة لتلبية طموحات الحركات الشعبية الساعية الى تحقيق حلم الوحدة الافريقية، كرد فعل للتحولات المحورية التي اصابت بنية النظام العالمي برمته، غير أن هذا الإجماع النظري لم يجد طريقه على النحو الذي يعبر عن آمال وتطلعات الشعوب الافريقية. ورغم تأكيد النخب الحاكمة الافريقية على أن عالم اليوم لا يرحم الكيانات الدولية التي تعمل بمفردها، فان سلوكها يبقى بعيدا كل البعد عن التوجه نحو التكتل الاقتصادي الذي يطبع العالم وعن التوجه نحو التكامل الافريقي.

تبنت الدول الافريقية سياسات واستراتيجيات مختلفة بهدف الوصول إلى تكامل اقتصادي، وقد بدأت بعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ثم انتقلت إلى مرحلة إزالة القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية فيما بينها، ولكن أغلب التكتلات الاقتصادية التي أنشئت بين الدول الافريقية لم تحقق النتائج المرجوة سواء فيما يتعلق بزيادة حجم التجارة البينية أو تحقيق

الأهداف التنموية للدول الأعضاء كما أن التداخل بين بعض التكتلات الإقليمية أدى إلى تعدد التزامات الدول الأعضاء وبالتالي الفشل في الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.

الإشكالية العامة

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

– كيف يمكن تقييم أداء التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا في ظل الإخفاقات والآفاق المستقبلية؟

الأسئلة الفرعية

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما هو التكامل الاقتصادي؟

2-ماهي مختلف صور التكامل في القارة الإفريقية؟

3-هل بوسع التكامل الاقتصادي تقديم حلول للمشكلات المعقدة التي تعاني منها القارة الافريقية؟

4-ما هي العوامل الحقيقية التي حالت دون تحقيق حلم الشعوب الافريقية في الاتحاد والتكامل؟

5-هل هناك افاق مستقبلية للاتحاد والتكامل وتحقيق الوحدة الافريقية؟

فرضيات البحث

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

1-التكامل الاقتصادي بين الدول أصبح ضروري للتقليل من الآثار السلبية للعولمة والاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي.

2-التكامل لا يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة.

3-يشكل التكامل الاقتصادي الافريقي مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى.

4-تعتبر ازدواجية العضوية في أكثر من تكتل إقليمي التي تميزت بها معظم دول افريقيا أهم العقبات التي تحول دون تجسيد الاتفاقات المبرمة بين الدول الافريقية، وبالتالي عدم نجاحه.

5-خيار المستقبل الوحيد والأفضل لدول افريقيا لتنمية اقتصاداتها والرفع من قوتها التنافسية والتفاوضية في ظل المتغيرات الدولية مرتبط بتكاملها الاقتصادي.

أهمية الموضوع

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها.كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في معرفة أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاديات دول افريقيا، لتحسين أدائها الاقتصادي والتعامل مع التكتلات الاقتصادية من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية. ذلك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونجاحها والدفاع عن المصالح الاقتصادية بالنسبة لهذه الدول منفردة من الصعب تحقيقها.

اهداف الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإمكانية تجسيدها في القارة الافريقية. وكيف لهذه الأخيرة أن تواجه مختلف التحديات الراهنة، مع تحديد مشاكل ومعوقات المستويات المختلفة للتكامل التي أقامتها وكيفية تخطيها مع تفعيل تلك التجربة بإعطاء ملامح وافاق مستقبلية.

أسباب اختيار الموضوع

وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع: كونه أولا يدخل في صلب التخصص (التجارة الدولية)، فموضوع التكامل الاقتصادي يدخل في اهتمامات الكثير من الدارسين للاقتصاد الدولي، خاصة بعد التسارع الكبير الذي عرفته هذه الأخيرة وبروزه بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية، حيث أصبح العالم عبارة عن أقطاب لا مكان فيها للدول المنفردة والضعيفة. بالإضافة إلى معرفة مكانة الدول الافريقية وموقعها من التكتلات الاقتصادية الراهنة وذلك بغية خلق مجال للمقارنة بين هذه التجارب من حيث فتح باب العضوية والانفتاح على العالم الخارجي، ومعرفة المشاكل التي عرقلت قيامها مع الاستفادة من الأمور الإيجابية وتخطي الأمور السلبية التي يحدثها التكامل في المناطق النامية.

المنهج المتبع في الدراسة

نظرا لطبيعة البحث، استعملنا أسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث، وذلك في إطار معالجة مختلف المراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي من أبسط صوره إلى أكثرها تقدما، في إطار السرد التاريخي لتطور التكتلات الاقتصادية الافريقية لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي. كما استخدمنا منهجا وصفيا تحليليا عندما استعرضنا عناصر ومراحل التكامل الإقليمي وواقع التكامل الاقتصادي االافريقي وتكلفة عدم تجسيده، بهدف فهم الظاهرة ومحاولة التنبؤ بسلوكها في المستقبل. واستخدمنا المنهج الإحصائي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر سواء كانت كتبا أو مجلات متخصصة أو دراسات أو مواقع إلكترونية، من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها.

الدراسات السابقة

حسب علم الباحث، من بين الدراسات والأبحاث، ذات الصلة بموضوعنا:

– عبد الوهاب رميدي: "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة على مستوى معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2007. عالجت إشكالية البحث مكانة التكامل الاقتصادي ودوره في تنمية اقتصاديات الدول النامية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين. من مميزات أطروحة البحث، متانة الأسلوب في عرض الإشكالية والتسلسل المنطقي للأفكار الرئيسية للبحث، بشكل جعل الأطروحة إحدى المراجع الأساسية للبحث الأكاديمي في جامعة الجزائر.

– عصموني خليفة: "التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية"، البحث عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، مقدمة على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان سنة 2015. عالجت إشكالية البحث مدى إمكانية تحقيق الوحدة الإفريقية انطلاقا من التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية.

– آسيا الوافي: "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الحاج لخضر–باتنة سنة 2007. عالجت إشكالية البحث آثار الترتيبات الإقليمية بصورها المختلفة على مستقبل النظام التجاري متعدد الأطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية، والوقوف على مدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع الأحكام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

– طرفاني عتيقة: " التكامل الاقتصادي، حالة اتحاد المغرب العربي"، البحث عبارة عن رسالة ماجستير، قدمت لمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 1996. تميّز هذا البحث بغزارة الأفكار من جانب الطرح النظري لموضوع التكامل الاقتصادي

للبلدان المغاربية، واعتمادها، آنذاك، على مراجع مهمّة صادرة عن مختلف المؤسسات المالية الدولية المتعلّقة بموضوع البحث. عالجت الباحثة موضوع التنسيق بصفة سطحية، وأدمجته في إطار توحيد السياسات الاقتصادية الكليّة، ولم تبرز بصفة واضحة، القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها هذا التوحيد اتجاه التكامل الإقليمي.

صعوبات البحث

لقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينها إضافة إلى نقص المراجع.

محتوى الموضوع

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة، قمنا بتخصيص فصلين لدراسة هذا الموضوع:

– حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي في مبحثين، تناولنا في الأول مفاهيم ومرتكزات التكامل الاقتصادي، وفي الثاني عرضنا باختصار مختلف تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم ومدى تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

– أما الفصل الثاني (جوهر الدراسة) الذي جاء بعنوان افريقيا بين معوقات وافاق التكامل الاقتصادي، فقد تطرقنا فيه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول مختلف صور ومستويات التكامل على المستوى الافريقي وكذا مبررات قيامه وفي الثاني قمنا بتقييم هذه التجارب وعرض مختلف معوقات وافاق التكامل الاقتصادي الافريقي.

– إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

والجدير بالذكر هو التذكير بمختلف المصادر التي اعتمدنا عليها في إعداد موضوع بحثنا هذا، فقد تمثلت في مختلف الكتب والمجلات والاطروحات والمذكرات والدوريات والتقارير، والمؤتمرات الدولية، إلى جانب بعض المواقع الالكترونية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، أيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

ولقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل لعل أبرزها يكمن في محاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية وحلها بصورة جماعية من خلال إمكانياتها المشتركة لتعجيل تنميتها الاقتصادية، وقد نجحت بعض هذه التكتلات في تحقيق أغراضها في حين فشل البعض الأخر بالإضافة إلى أن بعض التكتلات لم يصل بعد إلى حيز التنفيذ. كما احتلت التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية، نظرا لكبر حجمها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية.

هذا ما حاولنا التعرض إليه في هذا الفصل وذلك بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي حيث خصصنا له مبحثين، تناولنا في الأول مفهوم التكامل الاقتصادي ومرتكزاته، وفي الثاني قمنا بعرض مختلف تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم بالإشارة إلى بعض الملاحظات حول أوزانها وآثارها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات

يمر العالم بمرحلة تغيرات جذرية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وصياغة الاقتصاد العالمي والذي أصبح يسيطر على سماته تكوين التكتلات الاقتصادية واتفاقيات التعاون الاقتصادي فقد اتجهت معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى إيجاد نوع من التكتل الاقتصادي بصوره المختلفة ، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية ، ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

أولا: التعريف اللغوي

مصطلح التكامل (INTEGRATION) اشتق هذا اللفظ من (ENTEGER) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ. (حاتم، 1994، صفحة 222)

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية. (رميدي، 2006-2007، صفحة 02)

كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال اختلفوا في تعريفه، حيث انه لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي، كما يلي:

يرى الاقتصادي « غونار ميردال »أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم. (سميرالتنيري، 1978، صفحة 17)

اما الاقتصادي «بيلا بلاسا »يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة في آن واحد فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية... وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام. (فوضيل، 1995، صفحة 03)، وانطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن «بيلا بلاسا» يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي. (حاتم، 2003، صفحة 30)

أما الاقتصادي « تنبرجن » فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية بناء للشكل الاقتصادي بحيث تزول فيه كافة العوائق والقيود أثناء عملية التنفيذ وذلك عن طريق قيام المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد ، أي أن التكامل يحتوي على عنصرين هما:

-العنصر الأول : يتمثل في إزالة القيود التجارية كالتعريفة الجمركية والقيود الأخرى.

-العنصر الثاني : يتمثل في عملية التنسيق والتوحيد الهادفة بين الدول الأعضاء.

و يرى الاقتصادي« ماخلوب » أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل (حاتم، 2003، صفحة 31) . وهنا يناقش« ماخلوب» التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة. (وليامسون، 1981، صفحة 41)

أما الاقتصادي « هوفمان » يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية. (Forowicz, 1995, p. 265)

وهناك من يُعرفه على أنه جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإداري، بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات الاقتصادية. (عماد، صفحة 65)

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن استخلاص تعريف له:

التكامل الاقتصادي هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات. (الليثي، 2002، صفحة 236)

الفرع الثاني: أسس ودوافع التكامل الاقتصادي

أولا: أسس التكامل الاقتصادي

يقوم التكامل الاقتصادي على مجموعة من الأسس نوجزها فيما يلي:

1-إلغاء القيود على حركة السلع: حيث تقوم الدول المعنية بإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حتى تجري المبادلات التجارية بين الدول المتكاملة في سهولة وحرية ويسر، وفضلا عن إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول المتكاملة فإنه يتعين عند إقامة تكامل اقتصادي ضرورة الاتفاق مقدمًا على وضع تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول الأعضاء في التكامل إزاء العالم الخارجي، وعادة ما تتم عملية الإلغاء هذه تدريجيا خوفا من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة. (الليثي، 2002، الصفحات 138-139)

2-إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج: ويقصد به إلغاء القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول المتكاملة وتطبيق اتفاقيات بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول المتكاملة. والمقصود بإلغاء القيود على حركة الأشخاص هنا هو فتح أبواب الهجرة بين الدول المتكاملة أمام الأفراد بحيث يتمكن الأفراد (في أي دولة من الدول الأعضاء في التكامل) من الهجرة إلى الدول الأخرى والدخول والخروج منها في سعيهم وراء فرص العمل

المناسبة وفي طلبهم للأجور المرتفعة. أما فيما يتعلق بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال فالمقصود بها هنا هو إلغاء كافة التدابير والإجراءات والقيود التي تحول دون دخول رؤوس الأموال الحدود الإقليمية للدول المتكاملة أو خروجها منها وذلك بهدف تشجيع استثمار رؤوس الأموال هذه إقليميا في مجالات الإنتاج والبيع والتسويق وغيرها من المجالات التي تعمل على زيادة الإنتاج وتوسيع دائرة التجارة بين الدول الأعضاء في التكامل. (الطيب، 2004، صفحة 02)

3–تنسيق السياسات النقدية والمالية: أي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية ،فمن الناحية المالية يتعين توحيد معدلات الضرائب لأن اختلافها يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وأخر، وإلى تقييد مبادلات السلع حتى في حالة إلغاء كافة الرسوم الجمركية، أما من الناحية النقدية فيتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية التمويل فيها ذلك لأن تقلبات أسعار الصرف بين عملات دول التكامل تؤدي إلى اضطراب أسعار السلع موضوع التبادل ما يعرض المتعاملين في دول التكامل إلى جملة من المخاطر. (بكري، 1998، صفحة 293)

كما يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي ضرورة تنسيق السياسات الإنتاجية حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفأ سبل لاستغلالها وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية أكبر من غيرها، وأخيرا يجب الاهتمام بضرورة التنسيق بين السياسات الاجتماعية المختلفة في الدول الأعضاء في التكامل سواء ما هو متعلق منها بالسياسات السكانية المختلفة أو فيما يتعلق منها بنظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات (الطيب، 2004، صفحة ص3).

ثانيا: دوافع التكامل الاقتصادي

لقد ظهرت فكرة التكتلات الاقتصادية الدولية باعتبارها تمثل سياسة جديدة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية لتحل محل سياسة الحماية التجارية ولتمثل خطوة نحو تحقيق حرية التجارة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتخصص وتقسيم العمل، وكان هذا الظهور والتبلور والانتشار نتيجة لمجموعة من العوامل والدوافع نذكر منها: (هيكل، 1976، صفحة 12)

1–زيادة حجم السكان مما أدى إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية وبالتالي السعي نحو زيادة حجم الإنتاج للاستجابة لحجم الطلب المتزايد وذلك عن طريق التنظيمات الاقتصادية المشتركة.

2–تطور وسائل النقل والمواصلات مما أدى إلى تقليص المسافات وتوثيق العلاقات التجارية عن طريق تذليل صعوبات نقل السلع والأشخاص والخدمات بين مختلف دول العالم.

3–زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة وظهور فكرة أقطاب التنمية، فقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة وضرورة توسيع المجال الاقتصادي، للإفادة من جميع نتائج التقدم الفني وآثار هذه الأقطاب للتنمية. (البيلاوي، 1968، صفحة 244)

4–التطورات السياسية العالمية لا سيما على إثر تطور المعسكر الاشتراكي وتعاظم دوره، وتأثيره في المجالات الاقتصادية والسياسية، وكذا تحقيق الاستقلال الوطني لمعظم الدول التي كانت تابعة للنظام الرأسمالي وتعاظم دور المعسكر المعادي للاستعمار، ولقد تعزز هذا الاتجاه بصورة جلية بعد الحرب العالمية الثانية حيث ارتبطت القوة السياسية والعسكرية بالقوة الاقتصادية مما أعطى للتكتلات الاقتصادية طابعا سياسيا. وبعبارة أخرى يمكن القول انها كأهداف غير اقتصادية يمكن بلوغها من خلال التكامل الاقتصادي كالأهداف السياسية باعتبار أن الوحدة الاقتصادية الكبيرة تستطيع فرض احترامها على المجتمع الدولي بشكل أفضل من الدول الصغيرة، وكذلك الأهداف العسكرية ممثلة في خلق قوة عسكرية تستند إلى قوة اقتصادية متينة. (البيلاوي، 1968، صفحة 12)

المطلب الثاني: شروط ودرجات التكامل الاقتصادي

للوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الاقتصادي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكامل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله.

الفرع الأول: شروط التكامل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

أولا: التقارب الجغرافي

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له. (العربي، 1981، صفحة 43)

ثانيا: الإرادة السياسية

غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقتنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

ثالثا: وجود العجز والفائض

لا بد أن تتوفر في دولة ما، إذا أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

رابعا: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء (Forowicz,1995, p. 267)

خامسا: توفر وسائل النقل والاتصال

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحدمن إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

سادسا: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

سابعا: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بدمن مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على لسياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.
(العربي، 1981، صفحة 43)

الفرع الثاني: درجات التكامل الاقتصادي

تتخذ التكتلات الاقتصادية بين الدول عدة أشكال تختلف فيما بينها من حيث درجة الاندماج بين الأطراف ويمكن التمييز هنا بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي أهمها:

أولا: منطقة التجارة التفضيلية

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل.

ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية.
(حاتم، 2003، صفحة 286)

ثانيا: منطقة التجارة الحرة

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. (بكري، 1984، صفحة 38).

ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا)، وهناك بعض مناطق التجارة الحرة الأحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع والخدمات وعادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري. وخير مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام 1981 والتي تضمنت التحرير الفوري والمباشر لتبادل المنتجات الزراعية.

ثالثا: الاتحاد الجمركي

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية (Jean François Mittaine, 1999, p. 16). وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين حائط جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضيلية أكبر. ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركي نجد اتحاد البنيلوكس المكون سنة 1948والذي يضم كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

رابعا: السوق المشتركة

وهي مرحلة أكثر تقدما من الاتحاد الجمركي وتتضمن إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) داخل السوق المشتركة بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء، والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الأقطار الخارجية الأخرى، وبذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة. (حشيش، 2000، صفحة 270)

خامسا: الاتحاد الاقتصادي

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء وتوحيدها في المرحلة التالية . (الدباس، فيفري 1985، صفحة 05). ولقد أخذت دول السوق الأوروبية المشتركة تسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها. (Sidney. J Wells, p. 274)

سادسا : الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر. فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول (الدباس، فيفري 1985، صفحة 05)، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد (مصطفى، 1999، صفحة 241). ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي.

سابعا: الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات (رميدي، 2006-2007، صفحة 15).إلا أن هذه المرحلة لم يصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما فيها الاتحاد الأوروبي.

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي: (شكل رقم: 01)

الشكل رقم (01): درجات التكامل الاقتصادي

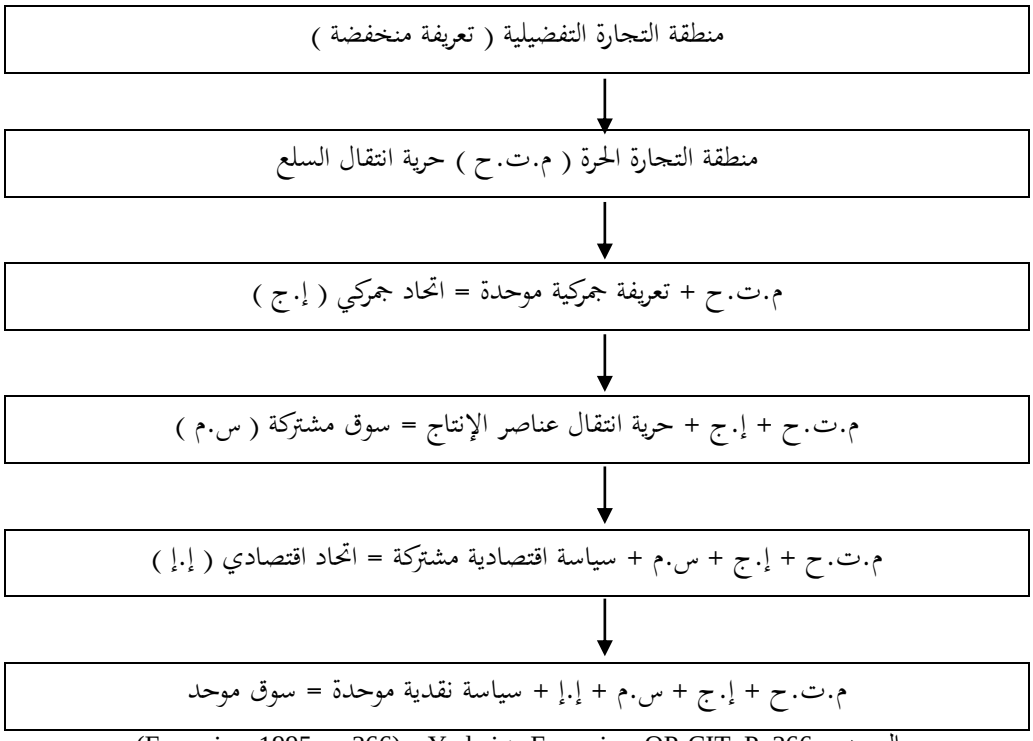

المصدر: Yadwiga Forowicz, OP-CIT, P. 266 (Forowicz, 1995, p. 266)

انطلاقا من عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن تحديد اتجاهين للتكامل الاقتصادي وذلك حسب الصيغة التكاملية المتبعة: فالاتجاه الأول يعرف بالتكامل الاقتصادي الأفقي والذي يعني انضمام دول جديدة للمنطقة التكاملية وتوسيع نطاقها الجغرافي، وخير مثال على ذلك توسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوربي. أما الاتجاه الثاني فيعرف بالتكامل الرأسي، ونعني به الانتقال من درجة لأخرى من درجات التكامل الاقتصادي، انطلاقا من منطقة التفضيل الجزئي وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام (Forowicz, 1995, p. 16).

والجدول التالي يوضح ذلك:(جدول رقم: 01)

جدول رقم (01) : أهم مراحل التكامل الإقليمي

نوع التكتل	ملامح التكتل			
	تجارة حرة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات الاقتصادية
– منطقة تجارة حرة	X			
– اتحاد جمركي	X	X		
– سوق مشتركة	X	X	X	
– اتحاد اقتصادي	X	X	X	X

المصدر:(**بتصرف**) **كامل** بكري، الاقتصاد **الدولي**، مرجع سابق، **ص**196 . (**بكري، الاقتصاد الدولي**، 1998، **صفحة** 196)

المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

ان قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل تعيق استمرار قيامه.

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

يترتب عن التكامل الاقتصادي بأشكاله المختلفة سالفة الذكر مجموعة من الآثار الايجابية نوجزها فيما يلي:

أولا: اتساع حجم السوق

إذن فالتكامل يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا:

1–تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق: ويقصد بها الانخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير، أي أن التكامل الاقتصادي يجعل من الممكن تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف، وذلك بسبب الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي لم يكن من الممكن الاستفادة منها التكامل بسبب ضيق سوق كل طرف منفرد، وذلك على إثر ما يتحقق من اتساع في السوق ومن ثم في حجم المشروعات والإنتاج، خلال عملية التكامل. (شقير، 1986، صفحة 90)

2–زيادة المنافسة والقضاء على الاحتكار: يزيد حجم السوق من المنافسة بين المنتجين بما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل تزيد من عدد المنافسين وبذلك تقل حدة الاحتكارات وآثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع مستوى الأسعار، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد فيها.

3–زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو: وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير، وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل، إضافة لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع وإنشاء صناعات لم يكن ممكن إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق السوق، وما لكل ذلك من أثر في زيادة الموارد الطبيعية والاستهلاك، وهو ما ينعكس بدوره على فرص الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي بالزيادة (بوكساني رشيد و دبيش احمد، 2004، الصفحات 5-6). ومن الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فيرى "كوزنيتر" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان. وقيل أيضا،

باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق. أما "ألن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي لقياس حجم السوق. (مصطفى، 1999، صفحة 252)

ثانيا: حرية تنقل عناصر الإنتاج

يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص والتعمق في تقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة والأقطار المتكاملة، إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج وزيادة تحسين المنتجات وكل ذلك يزيد من نسبة التوظيف ومستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج. (مصطفى، 1999، صفحة 265)

ثالثا: زيادة قوة التفاوض

من مزايا التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها ووارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية. (رميدي، 2006-2007، صفحة 22)

رابعا: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من استيراداتها من العالم الخارجي، هذا ما يؤدي على تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها. (رميدي، 2006-2007، صفحة 23)

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشاكل، فتكتنفه الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء. فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل، كما ينشا البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل. ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

أولا: مشكل التعريفة الموحدة

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية. والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية. ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها. (بكري، 1998، صفحة 130)

ثانيا: مشكل الحماية الجمركية

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.

من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية(المالية والنقدية)، وهذا كما رأيناه سابقا. فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل.

كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها. وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948. كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عنه ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

ثالثا: مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل. وهنا تثور المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟

-يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965.

- يرى فريق آخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان. كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي. (رميدي، 2006-2007، الصفحات 24-25)

كما أن الدخول في أي اتحاد اقتصادي لا يعني بالضرورة أن المزايا الكاملة سيتم الحصول عليها إنما هناك العديد من العيوب والتشوهات التي قد تظهر فيما بعد. وبالتالي فمن الضروري تفادي الاختلافات القوية، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب أن ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل أكثر من إيجابياته.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

لعله أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية. وإذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد.

المطلب الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين .

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها

أولا: تعريف التكتلات الاقتصادية

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول (الحميد، 2002، صفحة 30).

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة (عوض، 2000، صفحة 30)

فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. (الحميد، 2002، صفحة 30)

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية. (هيكل، 1976، الصفحات 11-12)

ثانيا: نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى (حسين زكي أحمد، وهبي غبريال، صفحة 11)، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول (زينب حسين عوض الله، 1999، صفحة 310)، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية (الجوهري، 1975)، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية (الجوهري، 1975، صفحة 25)، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام"بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية (المجدوب، 1996، صفحة 22). وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية (الجميلي، 1998، صفحة 20).

الفرع الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- التكتلات الاقتصادية ذات حجوم ضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

-حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

-ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

-تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق. (رميدي، 2006-2007، صفحة 36)

المطلب الثاني: صور التكتلات الاقتصادية في العالم

وُجدت العديد من التكتلات على مستوى القارات الخمس وقد نجحت بعض هذه التكتلات في تحقيق أغراضها في حين فشل البعض الأخر بالإضافة إلى أن بعض التكتلات لم يصل بعد إلى حيز التنفيذ.

الفرع الأول: صور التكتلات الاقتصادية بين دول الشمال (الدول المتقدمة)

أولا: التكتل الاقتصادي الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوربي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج (الحميد، 2003، صفحة 120)، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت في الماضي تحارب بعضها بعضا. ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات يجمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتشحذ جهودها الأهداف الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها، ويأتي على رأسها هدف استكمال مقومات الوحدة الأوربية التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية. (تنيرة، 2002، صفحة 171)

وتجدر الإشارة إلى أن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي)، قد تحقق بعد أن مر بعدت مراحل قاربت الخمسين عاما، يمكن إيجازها في الجدول التالي:(جدول رقم:02)

جدول رقم (02): مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

السنة	المراحل
1950	.روبر شومان، وزير العلاقات الخارجية الفرنسي يقترح فكرة لإنشاء تكامل أوروبي غربي
1952	إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب(CECA) والتي تضم المانيا الغربية، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا.
1957	الدول الأعضاء لـ (CECA) يصادقون على معاهدة روما المتضمنة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (CEEA) والجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE).
1967	انضمام لدانمارك ايرلندا بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
1981	اليونان تصبح عضو في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
1986	انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الميثاق الأوروبي الموحد يدعو الدول الأعضاء .إلى الشروع في تطبيق سوق موحدة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة
1989	سقوط جدار برلين.
1992	معاهدة ماستريخت، تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اسم الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي بغرض تطبيق عملة موحدة ويسيرها البنك المركزي الأوروبي.
1995	انضمام النمسا فنلندا والسويد للاتحاد الأوروبي.
1999	فكرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والعملة الأوروبية الموحدة تصبح حقيقة.
2001	.الأوراق النقدية باليورو تحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء 2001 جانفي 01 ابتداء من
2004	انضمام عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي ويتعلق الأمر بـ: قبرص مالطا، بولندا، التشيك، 2004 ماي 01 في سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، استونيا، لاتفيا.

Source :Michel Deppler, Au-delà de l'intégration Revue de Finance et Développement, Volume 41, N°=2,Washingtion, Juin 2004, pp.8-12.

أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة (الحميد، 2003، صفحة 121).وقد بلغ عدد الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي حتى عام (2007)سبعة و عشرين دولة (27) هي: ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمارك، ايرلندا، بريطانيا، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، قبرص، مالطا ، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، استونيا، لاتفيا، رومانيا، بلغاريا.

ثانيا :منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA)

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقام حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، ونجد قيام هذه المنطقة أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية، وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة القرن العشرين، أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها اتفاقية "النافتا".

وقد بدا سريان هذه الاتفاقية في 01 جانفي1994 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك. والتي نصت على: تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث، زيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية الكندية في المكسيك. (رميدي، 2006-2007، صفحة 59)

كما تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكبر تكتل تجاري ثلاثيا لأطراف في العالم، من ناحية الحجم، ناهيك عن الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة بالإضافة إلى ما تتمتع به كندا من موارد طبيعية كبيرة لم تستغل بعد، وكذلك المكسيك بما لها من إمكانيات بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجور. (الحميد، 2002، صفحة 129)

ثالثا: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي(APEC)

ظهرت أبيك للوجود في عام 1989 بناء على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته كلا من: أستراليا، بروناي، كندا، الشيلي، الصين، هونغ كونغ، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايبيه، تايلاند، الولايات المتحدة وفيتنام-تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما "النافتا" لأمريكا الشمالية و"آسيان" لدول شرق آسيا. (الزغبي، 2000، صفحة 57)

الفرع الثاني: صور التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب (الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة)

شهدت دول الجنوب عددا من صور التجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأوزان الضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي الجديد، لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزنا كبيرا في التجارة الدولية، ولا في درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. إلا انه يمكن الإشارة إلى أهم تلك الصور من التكتلات أو التجمعات الاقتصادية على النحو التالي:

أولا :التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب في اسيا

1-رابطة جنوب شرق آسيا(ASEAN): نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما (الحميد، 2002، صفحة 135)، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، تايلاند والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984 وفيتنام سنة1995. وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول. (محمد محمود الإمام، صفحة 280)

ثانيا :التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب في أمريكا اللاتينية

حيث وجدت الصور التالية:

1-السوق المشتركة لأمريكا الوسطى: وتتكون من كوستاريكا والسلفادور، جواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا، وكانت تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي، مع محاولة الوصول إلى وحدة مع رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA) لتكوين سوق مشتركة في أمريكا اللاتينية عام 1985، غير أن كل هذه الأهداف توقفت فقط عند مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة.

2-رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA): وتتكون من الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، باراجواي، بيرو، أوروجواي وفنزويلا، وكانت تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة، ومحاولة الوصول إلى وحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. ولكن هذه الأهداف لم تتحقق.

3-مجموعة الأندين (ANDEAN): وتتكون من بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو وفنزويلا وكانت تهدف إلى تمويل المشروعات الصناعية، والإسراع بالتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها للوصول إلى اتحاد جمركي، وفي عام 1968 تم إنشاء هيئة تنمية الاندين، وفي عام 1969 اتفق على تكوين السوق المشتركة لدول ميثاق كارتيجنا التي أنشأت ما يعرف باسم مجموعة الأندين غير أن فنزويلا لم تنضم إلى هذه السوق.

4-منطقة الكاريبي للتجارة الحرة: وتتكون من انتيحوا، باربادوس، جيانا، ترينيداد، توباغو، جاميكا، جزر وارد، جزر وند وارد، وتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك التجارب لم تحقق أهدافها المخططة والتي تركزت أساسا في تحرير التجارة للوصول إلى سوق مشتركة، ولم يتحقق أي نجاح في تعميق فرص التعاون والتكامل بأشكال متطورة بين الدول بعضها البعض في تلك الاتفاقيات، بل الأكثر من ذلك، أن كثيرا من الدول قررت الانسحاب من تلك الاتفاقيات، وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت مجموعة الأندين بعض النجاح والانجازات، التي تؤكد إمكانية إيجاد مدخل إقليمي للتكتل الاقتصادي الأكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

ثالثا :التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب في العالم العربي

تضم الجامعة العربية الدول الآتية: الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن، هذه الدول موجودة في الشمال والشمال الشرقي لإفريقيا وجنوب غرب آسيا، كما لها العديد من العوامل المشتركة كاللغة والدين والتاريخ والمصير المشترك. (قصور،، 1983، الصفحات 278-279)

إضافة إلى التكتل المتمثل في الجامعة العربية التي لم تحقق في المجال الاقتصادي أهدافها المتمثلة في الوصول إلى سوق عربية مشتركة، حاولت العديد من الدول العربية القيام باتحادات سياسية واتفاقيات ثنائية لهذا الغرض ولكنها كلها فشلت، لذلك اهتدت إلى تأسيس تكتلات اقتصادية من أهمها:

1-مجلس التعاون الخليجي: أنشأت ستة دول في سنة 1981هذا المجلس الذي يضم كل من: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية على أساس إدراكها لوحدة المصالح والخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المشتركة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2001، صفحة 02)، وقد نصت الاتفاقية الاقتصادية لدول الخليج على ما يلي: منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطريقة الترانزيت وإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي لمواطني دول المجلس ومنح التسهيلات للبواخر والسفن المملوكة لكل من الدول الأعضاء ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية. (المعهد العربي للتخطيط، 1988، صفحة 180)

2-اتحاد المغرب العربي: اتحاد المغرب العربيUMA ، أو الاتحاد المغاربي اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989م بمدينة مراكش بالمغرب. ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا. (سليمان، صفحة 24)

3-مجلس التعاون العربي: مجلس التعاون العربي الذي يضم مصر، اليمن، الأردن والعراق تأسس سنة 1989.

اتفق العرب على أن لا يتفقوا... هذا حال كل القضايا العربية... إذ أن كل هذه التكتلات العربية أثبتت عدم فعاليتها وخاصة تجمع المغرب العربي الذي لم يحقق ما هو مطلوب منه بسبب الاختلافات السياسية والأزمات المتكررة، إضافة إلى ذلك، هناك عدة محاولات للوحدة بين الدول العربية انتهت كلها إلى عدم الوحدة، كما نلاحظ أن العديد من الدول العربية تحاول الدخول إلى تكتلات أخرى مثل مصر التي هي عضو في الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا)، المغرب التي تطمح لعضوية في الاتحاد الأوروبي...

رابعا :التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب في افريقيا

(وهو موضوع دراستنا، الذي سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثاني)

حيث يمكننا أن نلمس الصور التالية:

1-الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا: وتتكون من كينيا، أوغندا وتنزانيا، وكانت تهدف إلى إنشاء سوق إفريقية مشتركة تمتد إلى بقية دول شرق إفريقيا.

2-الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا: ويتكون من الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، وكانت تهدف إلى التنسيق في سياسة التنمية الصناعية والتعاون الاقتصادي في محاولة لإقامة سوق مشتركة.

3-الاتحاد الاقتصادي لوسط إفريقيا: ويتكون من جمهورية إفريقيا الوسطي، تشاد، الكونغو، وكان يهدف إلى تحقيق تعاون إقليمي يمكن أن يؤدي إلى سوق مشتركة.

4-الاتحاد الجمركي والاقتصادي لغرب إفريقيا: ويتكون من داهومي، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) وكانت تهدف إلى إقامة اتحاد جمركي.

5-الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا: وتتكون من داهومي، غامبيا، غانا، غينيا، ساحل العاج، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو، بوركينافاسو. وتهدف إلى زيادة التبادل للسلع والخدمات والتنسيق في السياسات الجمركية والتجارية والتنسيق في التنمية الصناعية والزراعية في محاولة للوصول إلى سوق مشتركة. (الحميد، 2002، الصفحات 137 - 139)

6-السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESSA): تعتبر الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، حيث تغطي رقعة جغرافية واسعة تكاد تعادل41% من مساحة القارة الإفريقية، فهي تضم كلا من: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زمبيا، زيمبابوي، أنغولا، سوازيلاند، ناميبيا، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب. (حسن، 2004، صفحة 412)

كل هذه التجمعات الإفريقية، باءت بالفشل وكانت التجربة الإفريقية الإقليمية للتعاون الاقتصادي الإقليمي مخيبة للآمال، نضرا لأسباب كثيرة، من أهمها غياب الآليات السليمة والفعالة والسياسات الكفء، بل والإدارة الدافعة، ناهيك عن الظروف الاقتصادية السيئة والهياكل الاقتصادية الضعيفة التي تميزت بها معظم تلك الدول.

إلا أن المحاولات لا زالت تبذل على مستوى القارة الإفريقية، وتعتبر الجماعة الاقتصادية الإفريقية التي تقرر إنشاؤها في اجتماع أبوجا في عام 1991 هي المظلة الرئيسية للتعاون الاقتصادي الإفريقي في المستقبل وقد اكتمل خلال شهر أفريل 1994 النظام اللازم لسريانها. (الحميد، 2002، صفحة 140)

ويمكن تلخيص كل ما سبق في الجدول التالي: (جدول رقم:03)

جدول رقم (03): وحدات التكامل الاقتصادي في العالم

وحدة التكامل الاقتصادي	الدول الأعضاء
- مجموعة الأندين (Andean Group)	بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو وفنزويلا
- اتحاد المغرب العربي (Arabe Maghreb Union)	الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا وتونس
- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية(APEC)	استراليا، بروناي، كندا، شيلي، الصين، اليابان، هونغ كونغ، اندونيسيا، جمهورية كوريا، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، غينيا-بيساو، الفليبين سنغافورة، تايوان، تايلند والولايات المتحدة الامريكية.
- رابطة جنوب شرق أسيا(ASEAN)	بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، بورما، الفليبين، سنغافورة، وتايلاند
- المجتمع الكاريبي والسوق المشتركة(CARICOM)	انتيجوا، باربادوس، جيانا، ترينداد وتوباجو وجاميكا
- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (Central American Common Market)	كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس ونيكاراجوا
- ولايات الكومنولث المستقلة(CIS)	أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدافيا، روسيا، طاجاكستان، تركمانستان، أكرانيا وأوزبكستان
- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا(CEEAC)	بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، والزائير
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)	بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، زامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون والتوغو
- منطقة التجارة الحرة الأوربية(EFTA)	النمسا، فنلندا، أيسلندا، النرويج، السويد، ليشتنشتاين، سويسرا، الدانمرك، البرتغال والمملكة المتحدة البريطانية
- الاتحاد الأوربي(EUROPEAN UNION)	النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، البرتغال، اسبانيا، السويد، بريطانيا، قبرص، مالطا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، استونيا، لاتفيا، رومانيا وبلغاريا.
- اتحاد تعاون دول أمريكا اللاتينية(LAIA)	الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، باراجواي، بيرو، أوروجواي، وفنزويلا.
- اتحاد جنوب أسيا للتعاون الإقليمي(SAARC)	بنغلاديش، الهند، مولدوفا، نيبال، باكستان، وسريلانكا.
- السوق المشتركة للمخروط الجنوبي(MERCO)	الأرجنتين، البرازيل، باراجواي، وأورجواي.

المصدر بتصرف: عماد محمد الليثي، مرجع سابق، ص ص143-144. (الليثي، 2002، الصفحات 143-144)

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية. ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995، تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75%من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم والسيطرة على 85 % من التجارة العالمية (الحميد، 2002، صفحة 45)

المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية

تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين وأصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فاذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد.

الفرع الأول: الأثر على التجارة الدولية

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في إشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فلا تستطيع أي دولة أن تحقق اكتفاء ذاتيا ولا تحتاج إلى التصدير، فلهذا التجارة الدولية تعتبر من أهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول.

فكان من أهم نتائج الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ظهور الإنتاج الكبير وانخفاض تكلفة الإنتاج، وتحقيق فائض من السلع لدى بعض الدول الأوربية، مما أدى إلى ازدهار التجارة الدولية مع تطور وسائل المواصلات في القرن التاسع عشر، فسادت فيه مبادئ الحرية التجارية، إلا أنه لوحظ انخفاض في حجم التجارة الدولية بشكل كبير في الفترة ما بين الحربين نظرا لأزمة الكساد الاقتصادي العالمي، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة تطورت فيها التجارة الدولية وارتفع حجمها في فترة الستينات والسبعينيات.

خلال هذه الفترة ازداد الحجم الحقيقي للتجارة الدولية حوالي ثلاث مرات ونصف وبمعدل نمو سنوي قدره 6,5% وذلك يفوق معدل نمو الإنتاج العالمي الحقيقي خلال نفس الفترة. (السيد، صفحة 248)

أما في عقد الثمانينيات فقد شهد الاقتصاد العالمي أنواعا جديدة من القيود لم تكن قائمة من قبل، وهي تندرج تحت ما يسمى بالحماية الجديدة. وأفضل مثال لذلك ما يسمى بالتقييد الاختياري للصادرات والتوسيع الاختياري للواردات وترتيبات السوق المنظم. (نزال، صفحة 120)

كما يجدر بنا أن نذكر أن التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في عقد التسعينات قد نتج عنه تطور في قوى الإنتاج والنمو المتسارع لنشاط الشركات المتعددة الجنسية واتساع نشاطها، وبروز نظام جديد لتقسيم العمل الدولي فتحول العالم من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية.

خلال السنوات الأخيرة تطورت التجارة الدولية من سنة لأخرى، كما جاء في إحصاءات منظمتي WTO و UNCTAD وغيرها من المنظمات الإقليمية. فبعد انخفاض التجارة بنسبة 4% عالميا عام 2001 لأسباب معروفة عاد النمو إليها عام 2002. وفي الواقع نما حجم التجارة الدولية بنسبة سنويا تقدر ب 7% بين عام 1995 و3% عام 2002 و5% عام 2003، أما في القيمة فكانت الزيادة دوليا 5% في فترة 1995 و2000، و4% في عام 2002 و16% في عام 2003 بسبب الزيادات في الأسعار بما فيها المواد الأولية. (حبيقة، 2006)

الجدير بالذكر أن نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات عكس نمو التجارة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وإن كانت معدلات نمو تجارة الدول النامية تعادل ما يصل إلى ثلاثة أضعاف تلك المعدلات في الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 1,9% عام 2002 إلى 2,7% عام 2003 في حين

ارتفع معدل نمو الواردات من 2,3% إلى 3,5% للعامين على التوالي. أما الدول النامية فقد ارتفع معدل نمو صادراتها من 6,5%إلى 8,7% ومعدل نمو وارداتها من 6,2% إلى 8,9%، وهذا كما هو مبين في الجدول أدناه (الجدول رقم: 04).

الجدول رقم (04): معدلات نمو حجم التجارة في العالم 2008-2013 %)

العالم	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي التجارة	4,4	5,9	12,5	0,1	3,1	4,5
الدول المتقدمة						
الصادرات	4,2	5,6	11,7	-0,8	1,9	2,7
الواردات	5,9	8,2	11,6	-0,8	2,3	3,5
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة						
الصادرات	5,3	4,5	14,6	3,2	6,5	8,7
الواردات	-0,5	0,5	15,9	3,0	6,2	8,9

المصدر بتصرف: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 الملحق (4/1)

بعد استعراضنا لأهم التطورات في نمو حجم التجارة الدولية نحاول تحديد أهم أثار التكتلات الاقتصادية على هذه الأخيرة. فهناك من يرى أن هذه التكتلات تمثل لبنات في صرح نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف، وهناك من يحذر من خطر انقسام الأسواق الدولية إلى مناطق للنفوذ ووضع عراقيل أمام حرية حركة التجارة الدولية، لأن إنشاء ترتيبات تجارية إقليمية يؤدي إلى تعديل التعريفات الجمركية وجميع التفضيلات التجارية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها في المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريفة الجمركية الموحدة.

فلهذا نقول أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على تحرير التجارة الدولية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها في المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريفة الجمركية الموحدة.

فقد قيل أن إزالة الحواجز التجارية بين التكتلات الاقتصادية ستؤدي إلى كفاءة أعلى وإنتاجية أكبر كنتيجة للمنافسة ثم أن الزيادة الحاصلة في الدخل سترفع من الطلب على الاستيراد من باقي أرجاء العالم، شرط عدم الزيادة في الحماية الجمركية، وبموجب هذا الرأي ستفوق الآثار التي من شأنها خلق تجارة جديدة، فتتجاوز الآثار الأخرى المشتتة للتجارة لتحولها إلى وجهة أخرى تلك الآثار الناجمة عن السوق الموحد. (مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 289)

إلا أن معظم المناقشات النظرية تؤكد أن ثمة آثارا ساكنة وأخرى ديناميكية لهذه الترتيبات التجارية على الرفاهية حيث تقاس الآثار الساكنة للرفاهية بدلالة ما تخلقه وما تحوله من تجارة، بينما تعتبر الآثار الديناميكية ذات أهمية أكبر والتي تنشأ من وفرات الحجم والمنافسة الشديدة والمستوى الأعلى للاستثمارات الممكنة بفضل التكامل والوحدة الاقتصادية. (سالفاتور، 1975، صفحة 90)

كذلك تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة المنافسة بين الدول المتكتلة، وبالتالي تؤدي هذه المنافسة (السعرية وغير السعرية) إلى التأثير السلبي على الوحدات الإنتاجية التي لا تتوافر على مستويات الكفاءة المطلوبة، وتعود هذه المنافسة بالنفع على المستهلك الذي يستطيع الحصول على أجود السلع وبأثمان رخيصة. كما أن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولي ككل، إذا كانت الآثار الإنشائية أقوى من الآثار التحويلية للتجارة. في حين يتحقق سوء تخصيص الموارد في الأجل القصير على المستويين الإقليمي والدولي، إذا ما كانت الآثار التحويلية هي الأقوى.

مما سبق نستخلص أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على التجارة الدولية في اتجاهين:

-الأول: يتمثل في أثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الاستاتيكية من حرية التجارة. تتمثل هذه المكاسب في زيادة التخصص الكفء للموارد وتتأثر سلبيا بقيام التكتلات الاقتصادية، وذلك عن طريق تحويل التجارة مع الدول الخارجية عن نطاق التكتل، وبالتالي تحد التكتلات الاقتصادية من مزايا التخصص وتقسيم العمل الناجمة عن حرية التجارة الدولية.

-أما الثاني: فيتمثل في أثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الديناميكية من قيام حرية التجارة، وتتمثل هذه المكاسب في توسيع السوق وزيادة المنافسة وإتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة والتي تؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الداخلية في التجارة.

إذن فإدخال عنصر الزمن في الاعتبار، فإن الآثار الديناميكية تنصب على كل من قطاع الصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن مكاسب الرفاهية قد تنتج عن عوامل أخرى غير نفقات الإنتاج وما تحققه من مكاسب للمستهلكين مثل تشغيل قطاعات الاقتصاد الوطني وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية بما يؤدي إلى تغيير هيكل القطاع الصناعي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينتعش مؤديا إلى تراكم رأسمالي ونمو اقتصادي أعلى بجانب المكاسب الديناميكية الناشئة عن التعلم والخبرة وتحسين نوعية المنتجات الصناعية وزيادة نوعيتها. (رميدي، 2006-2007، الصفحات 128-129)

الملاحظ أيضا أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية وستعمق مبدأ ومفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم خاصة وأن هذه الآثار مصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة. (الحميد، 2002، صفحة 143)

إذا نظرنا إلى تعاظم وزيادة التكتلات الاقتصادية منذ عقد التسعينات وعلى رأسها الاتحاد الأوربي والنافتا، فإنها تعمل على تعظيم الإنتاج داخل دول التكتل حتى يمكن الاستفادة من الإعفاءات الجمركية وزيادة حجم التجارة البينية لها. كما تستخدم هذه التكتلات قيودا تعريفية في تعظيم مصالحها الاقتصادية وذلك على حساب باقي الدول وخاصة النامية، وأن هناك فرصا متاحة لتشابك المصالح على مستوى الدول المتقدمة قد تؤثر على الإنتاج في الدول النامية.

أما إذا انتقلنا للقيود غير التعريفية فقد اتفقت دول الاتحاد الأوربي حديثا على عدم استخدام أساليب مكافحة الإغراق ضد بعضها البعض، وتبعتها في ذلك كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية في الاتفاق على العمل على إحلال مكافحة الإغراق بنظام بديل من القواعد، ويتم نقل هذا الاتفاق إلى النافتا ويعني ذلك أن دول التكتلات قد خفضت من استخدام أهم بند من القيود التعريفية والذي يخضع لكثير من النقد من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يعتبر من أهم وأكثر أشكال الحماية الحديثة استخداما. (الحماقي، صفحة 113)

يمكن القول أنه عندما يتم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في كتلة اقتصادية يؤدي إلى مزيد من تحرير التجارة في نطاق إقليمي، هذا الأخير قد يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل مما يزيد من حجم المبادلات التجارية الدولية فتزداد التجارة العالمية. (رميدي، 2006-2007، الصفحات 128-129)

الفرع الثاني: الأثر على نشاط الشركات العابرة للقارات

لعبت الشركات العابرة القومية دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في القرن العشرين والتي تعتبر أحد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأخذت هذه الشركات تندمج فيما بينها في شكل تحالفات أو اتحادات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وفي مجالات متعددة وهذا من أجل المحافظة على وجودها في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة.

أما مفهوم هذه الشركات فقد مر بمرحلتين انتقلت فيها المسميات لهذه الشركات:

– المرحلة الأولى: كان يدور فيها المفهوم حول ما يسمى بلفظة الاقتصاديين بالمشروعات المتعددة الجنسيات أو بلفظة القانونيين بالشركات المتعددة الجنسيات، وكانت هذه المرحلة تحاول أن تحدد المفهوم الخاص بهذه الشركات لحجمها الكبير، واستفادتها من وفرات الحجم في شكل شركات مساهمة وتنوع علاقاتها الاقتصادية وتشتتها الجغرافي.

–المرحلة الثانية: حيث رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أو المشروعات أن يتم استخدام كلمة عابرة القومية بدلا من متعددة الجنسية والشركات بدل المشروعات، حيث اتضح أن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن قراراتها واختياراتها واستراتيجياتها ذات طابع عالمي. (الحميد، 2002، الصفحات 184-185)

انطلاقا من هذا التوضيح فهناك مفاهيم جديدة لهذه الشركات حيث عرفها البعض على أساس وظيفي وهو أن ممارسة نشاط هذه الشركات قاصر على مجال الإنتاج دون ممارسة النشاط التجاري وأن نشاطها يمتد إلى العديد من الدول حيث تمارس الشركة إدارتها للمشروعات التابعة لها في دول العالم. (حمدي رضوان، محمد بسيوني، صفحة 450)

أما تعريف هيئة الأمم المتحدة فقد عرفتها بأن شركة لها فرع أو أكثر خارج الحدود الوطنية تستثمر أموالها في الأصول الاستثمارية أو الإنتاج أو المبيعات. ويعرفها «فرنون »بأنها كل شركة تمارس نشاطها في أكثر من ست دول.

من هنا يمكن تعريف هذه الشركات بأنها نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود في إطار استراتيجية عامة للشركة الأم.

وهناك تعاريف أخرى ومتعددة ويرتبط كل تعريف من هذه التعاريف إلى مجموعة الخصائص التي تتصف بها هذه الشركات.

كما أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم.
- كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي
- رسم استراتيجية واحدة وعالمية لمنتجاتها، وتوحيد أساليب التسعير والتوزيع
- تتحصل على مستلزماتها للإنتاج من مصادر مختارة واسعة الانتشار عالميا
- تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة
- توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية

- الانتماء غالبا إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.
- تركز هذه الشركات في عملها على القيود والفرص المتاحة في كل بلد
- السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية. (رميدي، 2006-2007، صفحة 131)

انطلاقا من هذه الخصائص يتضح أن هذه الشركات أصبحت في الوقت الراهن لا تنتمي لأية دولة، أي ملكيتها تتوزع بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة، وتنتقل بحرية كاملة بين كل الدول الصغيرة والكبيرة، وتفترض أن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية واقتصادية أو جغرافية، وأن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم بل الكون بأسره (عبد الخالق عبد الله، 1998، صفحة 70). والأجدر من ذلك هو اتجاه هذه الشركات للاندماج فيما بينها وإقامة تحالفات استراتيجية عالمية كدمج شركات أوربية وأمريكية ويابانية. لذلك لم يقتصر التعاون والتكامل والاندماج بين الدول فقط، بل امتد على هذه الشركات.

بعد ما تطرقنا لماهية الشركات العابرة القومية نحاول إعطاء وتحديد آثار التكتلات الاقتصادية على تدفق استثمارات الشركات العابرة القومية، وذلك أن هذه الأخيرة تفضل استثماراتها داخل الكتل الاقتصادية، أي أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على تدفق الاستثمارات داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك لتتجنب التعريفة الجمركية الخارجية، وهو ما يزيد من الاستثمارات في الأسواق المتكتلة والذي يعرف بالأثر الخلقي للتعريفة الجمركية. إلا أن هذه الاستثمارات تفضل الأقاليم المتقدمة مما يزيد من التفاوت الإقليمي بين الدول المتكتلة (الحميد، 2002، صفحة 147)، أي البحث عن الأسواق ذات الربحية الأعلى، والمخاطر والتكلفة الأقل حتى تتمتع منتجاتها من سلع وخدمات، بحرية الحركة داخل الإقليم المتكامل واستفادتها من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم.

ولقد أوضح تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 1990 تأثيرات التكامل الاقتصادي الإقليمي على كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. فالتكامل يساعد على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة التكاملية ويجعلها أكثر جاذبية للاستثمار، حيث انه يساعد على خلق سوق مشترك كبير والمساهمة في تحسين الكفاءة الكلية وأيضا المساهمة في رفع مستويات الدخول في هذه السوق (الباجوري، 2000، صفحة 118). إلا أن هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكتل، قد لا تكون بشكل متساوي على الدول الأعضاء في التكتل. حيث تتركز في بعض الدول الأعضاء التي لها مزايا ربحية إقامة النشاط الاقتصادي، أو انخفاض تكلفة الموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج، إضافة إلى البيئة الاقتصادية الملائمة وغيرها. وهذا ما يعرف بالميزة التوطينية التي يتمتع بها كل بلد عضو عن الأخر في المنطقة التكاملية. وهذا ما يلاحظ في مختلف التكتلات القائمة حاليا، حيث أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) نصت على تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المختلفة. كما يعد الاتحاد الأوربي أكثر التكتلات الاقتصادية جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لاستقراره واتساع نطاق السوق الإقليمي وانخفاض تكاليف الحماية.

ومن خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يستحوذ على نصيب قدره 85% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم في عام 2002 أي مايقابل 347 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة البالغة 651 مليار دولار في نفس السنة.

أما تكتل النافتا استحوذ على نصيب 9,9% عام 2002 حيث تراجعت هذه النسبة مقارنة بسنة 2001 والتي بلغت 24,1% نظرا لمجموعة من الأسباب أهمها أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، التي أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي وإلى تقلص

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 بما يقارب 114 مليار دولار، والمكسيك بنحو 12 مليار دولار، وكندا 8,5 مليار دولار.

أما بالنسبة لتكتل الأبيك قد تحصل على 26,2% من إجمالي الاستثمارات العالمية الأجنبية في سنة 2002، إلا أن هذه النسبة انخفضت مقارنة بـ سنوات (1999، 2000، 2001).

أما تكتل الآسيان فقد تحصل على نسبة ضئيلة تراوحت من (4,6% إلى 6,7 %) من الإجمالي في الفترة (1999-2002).

كما لا ننسى المنطقة العربية التي تتسم بضعفها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تراوحت بين (0,2% إلى 0,8%) من الإجمالي العالمي، وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها عدم توفر المناخ ملائم ومشجع لجذب الاستثمار الأجنبي. (الليثي، 2002، صفحة 105)

الجدول رقم (05): نصيب التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال الفترة (1999-2002) بالمليار دولار

السنة	الاتحاد الأوروبي		تكتل الأبيك		تكتل النافتا		تكتل الآسيان		الدول العربية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2009	476	44,1	445	41,2	321	29,8	60	5,6	3,2	0,3
2010	684	49,1	554	39,8	396	28,5	94	6,7	2,8	0,2
2011	390	44,3	303	36,7	198	24,1	45	5,5	6,7	0,8
2012	374	57,5	171	26,2	64	9,9	30	4,6	4,5	0,7

المصدر: عماد الليثي، مرجع سابق، ص106 (الليثي، 2002، صفحة 106)

من هنا نلاحظ بأن الشركات العابرة للقارات ومن خلال نشاطاتها تلعب دورا كبيرا في عملية التكتل حيث اندماج هذه الشركات وتحالفاتها الاستراتيجية، دفعت الدول بالاتجاه نحو التكامل الاقتصادي لتشكيل كتلة اقتصادية فيما بينها، وتعمل الشركات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية تحفز الشركات العابرة للقارات على زيادة المستوى الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة التكاملية، خاصة نحو الأقاليم المتقدمة كالاتحاد الأوربي وتكتل النافتا، نظرا لوجود استثمارات كثيفة رأس المال واليد العاملة الماهرة، وعدم وجود قيود تعرقل جذب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى المناخ الملائم والمحفز على ذلك. وعلى العكس نجده في الأقاليم النامية التي تفتقر لعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالعوامل السياسية والأمنية، هذا ما يحد من تدفقه لتلك الأقاليم النامية. (رميدي، 2006-2007، الصفحات 134-135)

ويمكن تلخيص أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية من خلال الجدول المبين ادناه: (الجدول رقم: 06)

الجدول رقم(06): أثر التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية واستراتيجية الشركات دولية النشاط

الآثار على حركة التجارة	الاثار على استراتيجية الشركات دولية النشاط	الأثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة
التجارة البينية أكثر أهمية من التجارة مع العالم الخارجي	استراتيجية دفاعية وإحلال الاستثمارات محل الصادرات	أثر ايجابي على انتشار فروع الشركات في المنطقة.
وجود مزايا جديدة للتموقع	إعادة تموقع الاستثمارات	وجود أثر المنطقة (إعادة التموقع)
تقلص التكاليف ووجود مزايا النجاعة الاقتصادية لتخصيص الموارد	ترشيد عمليات الاستثمار	أثر إيجابي
اتساع السوق، زيادة الطلب، تقدم تكنولوجي	استراتيجية هجومية وإحلال الاستثمار في محل الصادرات	أثر إيجابي من خلال زيادة توطن الشركات في المنطقة

Source : Francesca DI Mauro, the impact of economic integration on FDI and exports, a gravity approach, center for European policy studies, working document, N°156, November 2000, p 14.

بصفة عامة ترتبط درجات ومستويات تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى التغير الايجابي في مناخ الأعمال بعد إنشاء التكتل، من خلال مختلف الإصلاحات ودرجات التنسيق ما بين الدول الأعضاء، وتسهيل وتحرير انتقال رؤوس الأموال من جهة من جهة ثانية تتبع درجة التأثير استراتيجية الدول الأعضاء ونظرتهم لرأسمال الأجنبي، ومدى اقتناعهم بالدور الذي قد يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

فبعدما كان التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح إقليمي جواري تجاه تجارة السلع أو بصيغته التقليدية، أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات، والعمالة، وحركة تنقل رأس المال، وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائدا من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة وتوالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية بشكل ملفت للانتباه وبصورة ملموسة ، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث اتجهت معظم دول العالم نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتعزيز القائم منها بما يستجيب مع تحديات القرن الواحد والعشرين.

الفصل الثاني

إفريقيا بين معوقات التكامل الإقتصادي و آفاقه المستقبلية

مقدمة الفصل الثاني:

حاولت الدول الإفريقية الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها، فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية، لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض، ولا تزال الخطوات نحو الوحدة الإفريقية مستمرة، بغرض الوصول إلى ذلك الهدف الحلم، سواء على مستويات الحركات والمنظمات المدنية، أو على مستوى الشعوب والحكومات، وكذلك على مستوى التنظيم الدولي القاري والإقليمي في قارة إفريقيا ، كما أن القارة عرفت ولا تزال تعرف نزعة جديدة نحو التوجه إلى التكامل الاقتصادي، عن طريق إنشاء منظمات فرعية تجمع بين دول المنطقة الواحدة، من أجل العمل على تنسيق السياسات والأهداف الاقتصادية، للرقي بمستوى المعيشة لشعوبها، ومواجهة التحديات الخارجية التي تواجهها في عصر التكتلات .

سنحاول من خلال هذا الفصل، التعرف على مختلف الصور والنماذج التكاملية البينية في افريقيا من خلال التذكير بمبررات قيامها، (المبحث الأول). لنتطرق فيما بعد إلى واقع التكامل الاقتصادي الأفريقي، ونحاول تقييم ادائها على التكامل، ومحاولة الكشف عن العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل، مع إبراز أهم متطلبات التكامل وفوائده بالنسبة لدول الافريقية، ومعرفة تحدياته وآفاقه المستقبلية مع اقتراح استراتيجية بديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: صور ودوافع التكامل الاقتصادي في إفريقيا

لقد أدرك الأفارقة أن أقوى سلاح استعمله المستعمر لتمزيقهم، هو سلاح التفرقة بين القبائل الإفريقية وبين أبناء القبيلة الواحدة، لذلك اتجهوا إلى سلاح الوحدة للتغلب على المستعمر والقضاء عليه، و ان كانت فكرة تجميع الشعوب الإفريقية لمواجهة مشكلاتهم انبثقت من جهود مختلفة، فقد تعددت وتوالت الحركات الداعية إلى الوحدة ، فقد كانت الدول الإفريقية تتجه إلى الدول القريبة منها والمتماثلة معها في الظروف، من أجل البحث عن أنماط للوحدة، لذلك عرفت القارة العديد من هذه المحاولات، وأشكال التكتلات الإقليمية السياسية في القارة الإفريقية، من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو توحيد القارة كليا.

المطلب الأول: دوافع التكامل الإقليمي في افريقيا

لم يكتفي الأفارقة بمنظمة إقليمية شاملة، وانخرطوا في منظمات إقليمية فرعية، مما يطرح سؤالا حول دوافع وأسباب ظهورها وجدواها، ومدى توافقها مع العمل الجماعي الإفريقي في مجال التكامل والوحدة، فقد، اما عن دوافع التكامل الافريقي فيمكن ان نلخصها فيما يلي: دور الاستعمار في التكامل الإقليمي الافريقي (الفرع الأول)، المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي الافريقي (الفرع الثاني)، المبررات السياسية للتكامل الافريقي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: دور الاستعمار في التكامل الإقليمي الافريقي

كان المستعمر هو الفاعل الأساسي في تحديد مصير المستعمرات ، و لم يكن في مقدور الشعوب الافريقية ان تتعامل مع بعضها الا من خلال إدارة الاستعمار، و تحولت القارة الافريقية لقارة تابعة تماما للرأسمالية الغربية، في ظل ما اطلق عليه البعض بقدرة الاعتماد الأعظم او التبعية الكبرى (عادل سيد علي عبد الرزاق، صفحة 15) ، كما ان تاريخ التكامل الإقليمي لإفريقيا يعود بعضه الى الحقبة الاستعمارية ، فالتكتلات الاقتصادية الأولى في القارة الافريقية لم تكن وليدة إدارة الجماهير الافريقية ، و لا انعكاسا لحاجياتها ، و انما فرضها الاستعمار الأوروبي لتجميع مستعمراته و ربطها مع بعضها البعض تلبية لحاجياته ، فقد أسست بعض القوى الاستعمارية جماعات اقتصادية تضم المستعمرات التابعة لها ، بهدف الاستغلال الأمثل لموارد المستعمرات . (اسبر، 1983، صفحة 159)

فقد بدأت ارهاصات التكامل في ظل الحكم الاستعماري كإجراء يستهدف تقليص النفقات، لخفض العبء على خزانة المستعمر، ويعتبر الاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا هو أقدم تجمع تجاري بين دول نامية، حيث أقيم في 1910 ليضم الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية الواقعة في جنوب القارة الافريقية، كما برزت الى الوجود هيئات عملات غرب إفريقيا عام1912، باعتبارها المصدر القانوني لإصدار العملات في المستعمرات البريطانية الأربع في غرب أفريقيا (نيجيريا وغانا وغامبيا وسيراليون)، و قد كانت لفرنسا مؤسستان شبيهتان لمستعمراتها في غرب ووسط أفريقيا كل على حدة (عاشور، 2007، صفحة 79)

وبالمثل قامت بريطانيا بتجميع مستعمراتها في شرق أفريقيا تحت مظلة جماعة شرق أفريقيا، التي تعد واحدة من أقدم مشاريع التكامل في العالم، قد أوجد الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على كينيا وأوغندا وتانجانيقا اتحاد جمركيا بين أوغندا وكينيا في1917، انضمت إليه تنجانيقا في1922، يقوم على تعريفة جمركية مشتركة وموحدة لهذه البلدان، وقد تم تنظيم مؤتمر حكام شرق إفريقيا عام1926(حكام تنجانيقا–كينيا–أوغندا) كهيئة استشارية لها سكرتارية دائمة تنفذ قرارات المؤتمر.

وقد قام المؤتمر في1927بإنشاء سوق مشتركة وإلغاء الحواجز الجمركية تقريبا، وتوحيد التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة، وإصدار عملة موحدة لشرق إفريقيا، وتشكيل محكمة استئناف عليا موحدة، ودمج أجهزة البريد والمواصلات اللاسلكية والسكك الحديدية، ودائرة الجمارك ورسوم الإنتاج ودائرة الضرائب المباشرة، وأجهزة البحوث والخدمات الفنية وخدمات المصارف والتأمين. (يونس، 1991، صفحة 80)

ونظرا لإن جميع حكام شرق إفريقيا كانوا من البريطانيين، لما حاول بعض الأفارقة الاستفادة من المؤسسات التي صنعتها الإدارة البريطانية، قامت الحكومة البريطانية في 1945 بإنشاء جهاز تنفيذي يضمن السيطرة على الخدمات المشتركة بين مناطق شرق إفريقيا، عرف باللجنة العليا لشرق إفريقيا (المفوضية العليا) سنة 1948، يتبعها أجهزة إدارية وتشريعية، وكانت المنطقة في الواقع أقرب إلى سوق مشتركة ذات عملة واحدة، ولها مرافق أساسية مشتركة تديرها المفوضية العليا. (بدير جبر –أحمد المرساوي، 1978، الصفحات 27-33)

إضافة إلى إنشاء اتحاد وسط إفريقيا عام 1958 ،الذي أسسته بريطانيا لجمع مستعمراتها(ردوسيا الشمالية وردوسيا الجنوبية ونياسيلاند) من أجل خدمة مصالحها (الكوت، 2004، صفحة 27) ،كما وقعت البلدان الأربعة التابعة للاتحاد الفرنسي لإفريقيا الاستوائية عام 1959اتفاقية ،بموجبها تأسس الاتحاد الجمركي بين كل من الكونغو الوسطى و أوبنغوي شاري (إفريقيا الوسطى حاليا) وتشاد و الغابون، ونفس الأمر بالنسبة لدول إفريقيا الغربية، إذ تعتبر دول إفريقيا مستعمرات سابقة لفرنسا وبريطانيا والبرتغال، وبعد حصولها على استقلالها سعت فرنسا لجمع الدول الفرانكفونية في كتلة واحدة، وإدخالها في اتحادات جمركية أو نقدية أو اقتصادية، لضمان استمرار السيطرة الفرنسية عليها، فمعظم بلدان إفريقيا الغربية قد اشتركت إما في اتحاد إفريقيا الفرنسية، أو في اتحاد إفريقيا الاستوائية.وهذا ما أدى إلى استمرار هياكل اقتصادية وسياسية، أو وجود أخرى مباشرة بعد الاستقلال، مثل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا، الذي يدخل في إطار الهيكل الإداري الاستعماري، أو بعبارة أخرى في إطار ما كان يسمى سابقا بإفريقيا الغربية الفرنسية، وقد تأسس عام1959 في باريس وتم تعديله عام 1966، بالإضافة إلى المنظمة الإفريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي التي تأسست عام 1961 من اثنتي عشرة دولة ناطقة باللغة الفرنسية، بهدف تنظيم الجهود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. (اسبر، 1983، صفحة 160)

وبالتالي إن خضوع مجموعة من الدول للمستعمر نفسه، أوجد روابط ثقافية معه أقوى من الروابط العرقية والقبلية بين شعوبها، مما أدى إلى تقسيم دول القارة لمناطق بعضها ناطق بالإنجليزية والأخر بالفرنسية، بالإضافة إلى مناطق أخرى خضعت للبرتغال وبلجيكا، وهذا أثر على عمليات التجمع الإقليمي.

الفرع الثاني: المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا

إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك أثار سلبية على القارة، فقد ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة، بالإضافة إلى وجود قطاع زراعي ضخم يعمل بوسائل بدائية، مما يؤدي إلى إنتاج زراعي ضعيف، مما يلزم تطوير الوسائل والسماح بهجرة الأيدي العاملة إلى المناطق التي تحتاجها، كما أن أكثر من ثلثي دول العالم المصنفة على أنها الأقل نموا و الأكثر فقرا تقع في إفريقيا، مما يترتب عليه ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، مما يؤدي إلى ضيق الأسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا، كما يتخصص معظمها في إنتاج المواد الأولية، مما يجعل التجارة الخارجية ضعيفة لتصدير تلك المواد بأبخس الأثمان، لسيطرة الدول الغربية على الأسواق وفرضها للأسعار.

لذلك ينظر إلى التوحد على أنه السبيل إلى تقوية الدول الإفريقية في مواجهة الأسواق العالمية ورفع سعر المواد الأولية (الجبالي، الصفحات 26-27) ، ذلك إن إنشاء سوق مشتركة واحدة بإفريقيا عامل هام لكسر حدة الاحتكارات الأجنبية، بل قد يؤدي إنشاء هذه الأسواق إلى التأثير في اقتصاديات الدول الاستعمارية، بمعنى إخضاع الصناعات الأوروبية التي تعتمد على منتجات الدول الإفريقية للأسعار التي تصنعها هذه الأخيرة، لذلك ناشدت دول الدار البيضاء بإقامة سوق أفريقية مشتركة، مع فتح الباب لجميع الدول الإفريقية للانضمام إليها، خاصة أن الدول الإفريقية هي تصدر خامات متشابهة ومحاصيل تكاد أن تكون مكملة بعضها البعض، ومن تم كان الاتفاق بينها أجدى لمصالحها وأحفظ لثرواتها من أن تغتالها الاحتكارات الأوروبية القوية التي تتحكم في أسعار السوق (طاهر، صفحة 457). فتحرير التجارة بين الدول الإفريقية، بل وحتى بين أعضاء التجمعات

الاقتصادية المختلفة في إفريقيا، سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها، مما يؤدي إلى تحسين موقف الدول الإفريقية تجاه التكتلات الاقتصادية خارج إفريقيا. (حجاج، 2004، صفحة 70)

دون أن ننسى ضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل القومي لهذه الدول، وانخفاض نصيب الفرد منه، فرغم أن القارة تستوعب13 %من سكان العالم لكنها لا تحوز أكثر من3 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. (عاشور، 2007، صفحة 19)

وعلى صعيد التجارة العالمية فإن نصيب قارة إفريقيا منها، لم يزد في مطلع الألفية الجديدة عن2%،كما أن القارة هي الأقل فيما يتعلق بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي، قياسا على الدول والمناطق النامية الأخرى في العالم، كما أن نصيب القارة الإفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يزد عن1%، بالإضافة إلى مشكلات أخرى دفعت البعض إلى وصف إفريقيا بأنها الخاسر الأكبر في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة، زيادة على التدخل الأجنبي المباشر في إدارة سياساتها الاقتصادية، مقابل المساعدات الدولية الضرورية، التي تعطيها الدول الاستعمارية إلى الدول النامية، والتي تنطوي على شروط خاصة منها ما يتعلق بالاقتصاد (طاهر، صفحة 454)

ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى ضعف الأداء الاقتصادي، ظلت الطبيعة الانقسامية والتجزيئية للاقتصاد الإفريقي، بمثابة القيد الرئيس أمام نمو القارة، الأمر الذي دفع إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري، فسعت حكومات الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها ولو نظريا أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية نظرا لما يوفره من مزايا تتمثل في:

– إن الأخذ بمبدأ التكامل الاقتصادي سوف يؤدي إلى توسيع السوق، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الإفريقية، مما يؤدي إلى استغلال طاقتها ويزيد من شأن الاقتصاد الإفريقي، عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة فائض الاستهلاك.

– إن التكامل الإقليمي في القارة يلعب دورا أساسيا في بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، لأن عوامل الإنتاج في كل دولة على حدة لا تلبي احتياجات المشروعات الكبرى، وذلك رغم غناء القارة بكثير من الخامات ومصادر الطاقة المختلفة.

– لذلك إن انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، كحرية تنقل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية داخل المساحة الإفريقية الكبرى، سوف يساعد الدول على استغلال طاقتها في التخصص الملائم، والاعتماد على جارتها في سد ما تحتاجه من سلع وخدمات إضافية، وبالتالي تستفيد كل دولة من هذه الدول من مزايا التخصص، وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الإفريقي في المستقبل.

– في غياب الهياكل والأبنية التصنيعية، فيتوقع أن تقدم خطط ومشاريع التكامل الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق، للتمكين من دخول مرحلة التصنيع، ومن هنا يصبح التكامل أداة لخلق التناغم الاقتصادي اللازم بين الدول.

– إن حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية، تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات، وبالتالي على المنتجين تحسين إنتاجيتهم وخفض تكلفة إنتاج الوحدة، عن طريق الترشيد في الإنتاج والتخصص وتقسيم العمل داخل نطاق التكامل، بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

– إن حركة العمالة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر رخاء في نطاق التكامل، وفقا للفرص الاقتصادية والتوظيف، تمثل عاملا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة، لأنه يؤدي إلى تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفر دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما أن الدولة المضيفة تستفيد من تلك العمالة بخفض كلفة الإنتاج وتطوير إمكانياتها وقدراتها التنافسية.

– إن حركة انتقال رأس المال تزيد من احتمالات النمو، حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية، ونتجنب إهدار الموارد النادرة، فالتكامل يحول دون تكرار المشروعات، ويساعد على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، ويعمل على إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم، بما يساهم في الحد من نزوح رأس المال إلى الخارج، وذلك من خلال استثمار جانب من المدخرات الوطنية في دول الجوار.

وهكذا يعمل التكامل الاقتصادي الإفريقي على خلق مجالات جديدة للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادي، وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة المدربة، فضلا عن انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل دول التجمع، لغرض اتساع حجم الأعمال والمشاريع، مما ينجم عنه تحقيق القدر الأكبر من التكافؤ بين مجموع الدول الأعضاء (مسعود، 2008، الصفحات 226-227).

كما يساعد في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، ويزيد من قدرتها على المساومة مع القوى الاقتصادية الدولية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، حيث تتطلب تلك المفاوضات خبراء وموارد تتجاوز في تكاليفها وتنفيذها قدرات الدول الإفريقية فرادى، لذا يعتبر البعض أن التكامل الإفريقي هو أحد السبل للتخلص من التبعية والهيمنة الغربية، فالتجمعات لها إمكانية أفضل للدفاع عن مصالحها، خاصة في ظل الوضع الحالي الذي يعرف ظهور العديد من التكتلات السياسية والاقتصادية في مختلف قارات العالم .فالتكامل لابد من أن ينظر إليه كأمر لازم نظرا لتردي الوضع الاقتصادي، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان الإفريقية أصبح ظاهرة تستعصي على الحل، وتثير المخاوف من تداعياتها الخطيرة والمؤكدة، مما ترتب عليه تقلص قدرة البلدان الإفريقية على تحقيق التنمية، مما يستوجب من دول القارة الاتجاه نحو تدعيم التعاون والتكامل المشترك، ذلك أن قضية التحرر السياسي والتي انتهت باستقلال دول القارة لا تكتمل إلا بالتحرر الاقتصادي مما يوفر الاستقرار والتنمية لشعوب القارة. (عادل سيد علي عبد الرزاق، صفحة 01)

الفرع الثالث: المبررات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا

لقد كانت الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار أحد دوافع التكامل أو التعاون، فقد كانت هناك مناطق في إفريقيا لا تزال تخضع للاستعمار، كما سعت الدول الإفريقية للابتعاد عن الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي (الجبالي، صفحة 39)، كما يعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع التكامل الإفريقي في إفريقيا، خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من أثار على دول القارة واقتصادياتها، خاصة تفوق المجتمع الرأسمالي الذي فرض نموذجه الغربي اقتصاديا وسياسيا على البلدان الإفريقية وإلا تعرضت لضغوط هائلة.

هذه السياسات قد زادت من الضعف، وجعلت الدول الإفريقية عاجزة عن تحقيق مطالب مواطنيها، سواء من الخدمات العامة أو توفير بنى تحتية مقبولة، مما أدى إلى أن تكون دولا غير فاعلة في الصعيد الدولي، وغير قادرة على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية، ولا تزال مكونات السياسة الغربية تجاه القارة الإفريقية، تكشف عن الاستغلال والاستنزاف بأشكال جديدة هي جوهر الاستعمار الجديد. (عبد السلام نور، محمد عاشور، صفحة 56)

فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات التأميم والسعي لبلورة رأسمالية وطنية، عمدت الدول الإفريقية في أعقاب التحولات التي شهدها النظام العالمي، وتحت وطأة الضغوط الغربية، إلى بيع معظم تلك الأصول حتى الاستراتيجي منها، كنظم الطاقة و الكهرباء والماء وغيرها للقطاع الخاص، حتى الأجنبي منه الأمر الذي أعاد تعريف الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتدخلها المحدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة من المؤسسات الدولية، تعمل لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة عل حساب باقي دول العالم.

من تم لم تعد الدول الإفريقية تتمتع بنفس درجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها، بل أصبحت أسيرة للرأسمالية العالمية، مما يجعل أمامها صعوبة لتتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، لذا يجب عليها أن تسعى إلى التكامل الإقليمي، باعتباره مدخل أساسي للتعامل مع مشكلات القارة، وقد أكد استطلاع رأي المواطنين على ذلك (عبد السلام نور، محمد عاشور، صفحة 50)

كما يرى بعض المختصين في الشؤون والدراسات الإفريقية، أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، قد حملت في طياتها أثار دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث يرصد الدكتور إبراهيم نصر الدين بعض الانعكاسات الايجابية لتراجع دور الدولة على مساعي وجهود التكامل في القارة الإفريقية، يمكن أن نجملها فيما يلي:

– إن انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر ايجابي ولو بطريق غير مباشر على عملية التكامل الإقليمي، فالدول أدركت عجزها عن مواجهة مشاكل الاندماج الوطني فرادى، وان التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة، لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى تبني معظم الدول الإفريقية آليات السوق والتحول الديمقراطي، وهو أمر اعتبره البعض شرطا أوليا من شروط قيام ونجاح عملية التكامل الإقليمي.

– يرى البعض أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا، والتي يتوقع أن تزيد، سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق نهضة افريقية، ذلك أن الأزمة الإفريقية سوف تؤدي إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج، ومن نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة، كما أن انتهاء التنافس والصراع بين الدول الإفريقية، القائم على أسس ايديولوجية منذ انتهاء الحرب الباردة مثل دافعا نحو تحقيق التكامل الإفريقي. (عاشور، 2007، صفحة 23)

–كما أن إقامة التجمعات في إفريقيا عامل جوهري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، من خلال إعادة توزيع السكان وخاصة الأيدي العاملة، بما يحقق القدر الأكبر من التناسب بين أعدادهم والموارد المتاحة والممكنة، مما يساعد في القضاء على البطالة والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية إلى حد كبير (مسعود، 2008، صفحة 228)، إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في مختلف الدول، حيث يوفر إطار لتسوية وحل الصراعات المكلفة، فمثلا يمكن تحويل منطقة البحيرات العظمى إلى منطقة رفاهية اقتصادية، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية، وغيرها من أسس الانتماءات الأولية الضيقة.

– فالانقلابات أصبحت سمة عامة للسياسة الإفريقية على مدى عقود خلت، فقد عانت خمسة وثلاثون دولة إفريقية جنوب الصحراء من267حدثا انقلابيا خلال الفترة 1960 –1990، بمتوسط قدره نحو تسعة أحداث سنويا، وهو ما انعكس سلبيا على مسيرة التنمية في دول القارة، لأن هذه الأحداث يصاحبها عنف وصراعات في عديد من الحالات، مما يؤثر بشكل كبير على القارة من نواحي عدة أهمها:أنها تقف أمام تبني استراتيجية تنموية بعيدة المدى، تؤدي إلى تدمير البنية الأساسية الهشة أصلا في إفريقيا، إهدار الموارد الطبيعية حتى في الدول التي لا تشهد هذه الصراعات لتوفير احتياجات اللاجئين .

– تسمح بتدخل أطراف خارجية غالبا تساهم في استمرار الصراعات، وقد أكد استطلاع لرأي المواطنين على أنهم يرون أن التكامل هو مدخل أساسي لتسوية الصراعات القائمة في القارة، فالانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، أفضت إلى حروب دمرت الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية، لذلك فإنه يمكن تخفيف حدتها من خلال وضع كيانات إقليمية أوسع. (عاشور، 2007، صفحة 84)

إن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني، والبعد عن وصفها بالمشاكل الداخلية التي لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وقد أخذ هذا التدخل صورتين، تمثلت الأولى في قبول وساطة دول الجوار، مثل وساطة نيجيريا ودور الإيجاد لتسوية مشكلة الجنوب السوداني، أو وساطة جنوب إفريقيا لتسوية مشكلة الاندماج

الوطني في الكونغو الديمقراطية وسيراليون .أما الصورة الثانية تمثلت في قبول التدخل العسكري، إما من جانب الدول فرادى لمواجهة أزمة داخلية، مثل تدخل جنوب إفريقيا وبوتسوانا في ليسوتو، أو التدخل العسكري تحت مظلة تجمع إقليمي، كتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في كل من ليبيريا وسيراليون، أو تدخل الاتحاد الإفريقي في دارفور، الأمر الذي يرسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والإقليمي، ويؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا. (عاشور، 2007، صفحة 27)

زيادة على أن ظاهرة العولمة أصبحت طاغية على ساحة الحياة الدولية، بما تطرحه من أفكار التحول من النطاق القومي إلى النطاق العالمي أو الكوني، وتجاوز حدود الدولة القومية الاقتصادية منها والثقافية، في ظل انتشار المعلومات بين جميع الأفراد وانهيار الحدود بين الدول، من خلال سرعة التنقل، وزادة معدلات التشابه بين المجتمعات والجماعات، ومما لا شك فيه أن أفضل سبل لمواجهة العولمة وأثارها على الوحدة الإفريقية هو مزيد من التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية نفسها. (حجاج، 2004، صفحة 67)

زيادة على ما تفرضه منظمة التجارة العالمية من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأمو ال والأشخاص عبر الحدود، مما يشكل حافزا لعملية التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، وذلك لفتح المجال أمام تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب القارة الإفريقية، في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن ذلك، ومواجهة ضغوط العولمة التي تهدف إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، ووحدة الأسواق المالية، وتعميق المبادلات التجارية، وقد أكد استطلاع رأي المواطنين عل ذلك. (عبد السلام نور، محمد عاشور، صفحة 52)

إن الاعتبارات السياسية تؤكد أن هناك حاجة ماسة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية، والتي سوف تشكل القوة الأولى القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال اللازم والسلطة لتمثيل شعوبها الإقليمية بالقوة في الاقتصاد السياسي الدولي، لذا إن التكامل يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويوفر إطار لحل وتسوية الصراعات من خلال إطار سياسي أرحب تزداد خلاله القدرة على التعامل مع مختلف المشكلات.

المطلب الثاني: اشكال وصور التكامل الاقتصادي في افريقيا

اتجهت الجماعة الاقتصادية الإفريقية إلى تقسيم القارة الإفريقية إلى مناطق، وشجعت على أن تحترم المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا ذلك التقسيم، زيادة على العامل الاستعماري الذي أدى إلى جمع بين دول خضعت لنفس المستعمر، فظهرت منظمات عديدة وفق مراحل تدريجية فرضتها ظروف القارة، وقلة خبرتها في المجال التكاملي، فنجد منظمات في شرق القارة، وأخرى في جنوبها، ومحاولات أخرى جمعت بين الشمال والجنوب (الفرع الأول)، وعلى نفس المنوال كانت بقية أنحاء القارة تعرف محاولات تكاملية تسعى للجمع بين الدول الإفريقية، والعمل على تنميتها ورقيها، فظهرت تكتلات في غرب القارة ،و أخرى في وسطها، بالإضافة إلى اتجاه دول شمال القارة إلى إنشاء تكتل بينهم (الفرع الثاني)

الفرع الأول: التكتلات الإقليمية في شرق وجنوب افريقيا

حيث يمكننا أن نلمس الصور التالية:

أولا: الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا (EAC)

وتتكون من كينيا، أوغندا وتنزانيا، وكانت تهدف إلى إنشاء سوق إفريقية مشتركة تمتد إلى بقية دول شرق إفريقيا. حيث وقع رؤساء الدول الثلاث في كمبالا بأوغندا في06جوان1967معاهدة للتعاون الشرق الإفريقي، أنشئت بمقتضاها جماعة شرق إفريقيا ،وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا، وفتح الباب للدول الأخرى للانضمام، فتقدمت الصومال و أثيوبيا بطلبات العضوية، وبورندي وزامبيا كأعضاء مشاركين في عام 1968 (الكوت، 2004، صفحة 97)، ووضعت الاتفاقية

أسس السوق المشتركة لشرق إفريقيا ومدتها خمسة عشر سنة، وكان هدفها هو إقامة اتحاد اقتصادي، يطبق تعريفة جمركية ورسوم إنتاج موحدة، ويحظر فرض قيود على التجارة الدولية، باستثناء المنتجات الزراعية وضريبة التحويل بالنسبة إلى السلع الصناعية، لكنها تغاضت عن مشكلة توزيع المنافع في القطاع الصناعي، فتفاقمت عبر الزمن، واستفادت الجماعة من مؤسسة "الخدمات المشتركة"، كما أضافت هيئات مشتركة أخرى مثل منظمة البحث الزراعي، ومنظمات لبحوث الموارد الأولية والصحة والأرصاد الجوية.

تعرض عمل الجماعة للشلل عندما توقفت اجتماعات سلطتها، بسبب رفض الرئيس التنزاني جوليوس نيريري في 1971الاجتماع بالرئيس الأوغندي عيدي أمين، الذي أتى به انقلاب عسكري في جانفي، ولم تتمكن المستويات الأدنى من إيجاد حلول للمشاكل التي تعرضت لها الجماعة، مما أفضى إلى توقف العمل فيها في 1977عند انسحاب كينيا من المجموعة. واتهمت كل من أوغندا وتنزانيا كينيا بانهيار المجموعة، وأغلق نيريري الحدود مع كينيا إلى أن يتم الاتفاق على توزيع الموجودات والأرصدة للمجموعة.

وفي خطوة لإعادة بناء الجماعة، طالب الرؤساء في1997 المفوضية الثلاثية بالعمل على تطوير اتفاقياتها إلى معاهدة، تم التوقيع عليها في أواخر1999، لتدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الدول الثلاث التصديق عليها في منتصف2000، وإعلان قيام جماعة شرق إفريقيا في 2001، مع إنهاء وجود المفوضية الثلاثية، وترك باب العضوية مفتوحا، فللقمة أن تقرر عضوية أو ارتباط دول أخرى بشرط أن يتوفر القرب الجغرافي، والالتزام بالأسس المتعارف عليها للحكم الجيد والديمقراطية وسيادة القانون، ومراعاة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وأن تكون قادرة على تعزيز التكامل، وأن تكون آخذة بنظام السوق، وتتبع سياسات اجتماعية واقتصادية متفقة مع تلك التي تأخذ بها الجماعة. (الإمام، محمد محمود، 2004، الصفحات 110-111). وتهدف الجماعة الجديدة إلى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء، في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصحة والتعليم والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون القانونية والقضائية من خلال إقامة اتحاد جمركي كمرحلة ابتدائية للجماعة، وسوق مشتركة يعقبها اتحاد نقدي، وصولا إلى اتحاد فيدرالي سياسي لدول شرق إفريقيا، وتأثرت صيغة المعاهدة بمضمون معاهدة أبوجا للجماعة الاقتصادية الإفريقية، فنصت على السعي لإحداث نمو متواصل في الأنشطة الاقتصادية، وتنمية متكافئة للإقليم باستخدام رشيد لموارده الطبيعية وحماية البيئة، وتعزيز وتقوية مشاركة القطاع الخاص المجتمع المدني، وإقامة مشاركة لشعوب الإقليم في إحداث تنمية مشتركة محورها الناس، وأكدت على تشجيع الحكم الجيد، بما في ذلك التمسك بالأصول الديمقراطية وسيادة القانون، والمساءلة والشفافية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين النوعين، والنهوض بدور المرأة في التنمية، وكذلك العمل على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الإقليم وحسن الجوار بين الدول الأطراف ،ومراعاة تحقيق الصالح المشترك وعدالة توزيع المنافع.

ثانيا: الاتحاد الجمركي في دول جنوب إفريقيا(SACU)

هو اختصار للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي وهو يجمع بين 5 دول: جنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند، تأسس الاتحاد الجمركي في عام 1910 تحت اسم اتفاقية الاتحاد الجمركي، وهو أقدم اتحاد جمركي في العالم. ويعتبر الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا حالة خاصة، حيث يهيمن عليه أحد أعضائه الذي له مصالح اقتصادية وسياسية قوية في تفعيله، وإن فاقت مكاسبه السياسية المكاسب الاقتصادية، كما أن طبيعة الحدود تجعل للاتحاد الجمركي فائدة لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الصغيرة، التي يصعب عليها من دونه النفاد للأسواق الخارجية وتحصيل رسومها الجمركية، و يؤدي وجود نظام مركزي لإدارة الجمارك وضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة إلى إزالة الحدود المالية، وبالتالي تعمل المنطقة كسوق موحدة، ولم

يجر الالتجاء إلى إجراءات تعسفية لتمكين الدول الصغيرة من تشجيع تنميتها الصناعية بحماية صناعاتها الناشئة. (خليفة، 2014-2015، الصفحات 83-85)

في عام 2002، تم الاتفاق على إنشاء هيكل مؤسسي أكثر ديمقراطية، وآلية لتسوية المنازعات، والالتزام بوضع سياسات مشتركة حول التنمية الصناعية والزراعة والمنافسة والممارسات التجارية غير العادلة، ونظام جديد للصندوق المشترك وصيغة توزيع الإيرادات. والهدف هو فتح المزيد من هذه المجموعة من البلدان الأفريقية على الخارج.

ثالثا: جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية(SADC)

يعود تاريخ المجموعة الجنوب إفريقية للتنمية إلى سنوات السبعينات من القرن الماضي، حيث تم أولا التوقيع على وثيقة إنشاء المؤتمر الجنوب إفريقي للتنسيق التنموي عقب مسيرة طويلة من المفاوضات بدأت سنة 1975 وانتهت بالمصادقة على تأسيس هذا التجمع بتاريخ 1 أفريل 1980 من طرف كل من :أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، سوازيلاند، زامبيا وزيمبابوي. التي تم الإعلان عنها .وبتاريخ 17 أوت 1992 في اجتماع بويندهوك بناميبيا، وقع ممثلو الدول والحكومات وثيقة SADC والتي تم بموجبها تحويل المؤتمر الجنوب إفريقي للتنسيق التنموي، إلى المجموعة الجنوب إفريقية للتنمية، وهذا من أجل التقدم في مسيرة التكامل الاقتصادي في الإقليم الجنوب الإفريقي (دروس العلاقات الدولية). واتسعت أهداف هذه الجماعة للتعاون في مجالات التعدين، والثروات المعدنية، والتعليم والتدريب، وتدعيم الاستقرار والأمن في منطقة البحيرات العظمى، كما تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، بالاعتماد على النفس، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، ومكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة، ونوعية الحياة لشعوب إفريقيا الجنوبية، ودعم الفئات المتضررة اجتماعيا، عن طريق التكامل الإقليمي كما تسعى الجماعة إلى بناء قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة، وإلى دعم السلام والأمن، وتعظيم الاستخدام المجدي لموارد الإقليم الطبيعية، وحماية البيئة، وتقوية وتدعيم الروابط التاريخية الاجتماعية الثقافية بين شعوب الإقليم. (خليفة، 2014-2015، صفحة 91)

وتغيرت الأهداف بعد انضمام جنوب إفريقيا، وأصبح يهدف البروتوكول المتبع إلى تنسيق وتعميق التكامل الاقتصادي، من خلال توزيع الاختصاصات بين الدول الأعضاء ،ذلك أن التحول الجدري من منظمة جنوب إفريقيا إلى منظمة تقودها جنوب إفريقيا، قد أحدث تغييرا أساسيا في سياسة هذه المنظمة، فاستضافت جوهانسبرغ الاجتماع الخامس عشر للمنظمة بزعامة مانديلا، وكان من الطبيعي أن تتغير أهداف المنظمة، لكي تشمل تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية والخارجية، من أجل تحقيق الأمن والتنمية، ومحاربة الفقر وتنمية مستوى المعيشة، وتشجيع النمو الذاتي والاعتماد المتبادل والتكامل الوطني والإقليمي، ودعم الصلات التاريخية والاجتماعية والثقافي بين الأفراد ،فصار للجماعة برنامج عمل يغطي العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كالطاقة والسياحة والبيئة وإدارة الأرض والمياه والتعدين والمواصلات والاتصالات والتمويل والاستثمار. (مسعود، 2008، صفحة 67)

وعلى صعيد عمليات التكامل الاقتصادي بين دول الجماعة، فمنذ عام 2000 بدأت دول السادك الأربعة عشر، في اتخاذ خطوات في تطبيق البروتوكول التجاري، الذي يعتبر الإطار الذي يمكن من خلاله تعميق التكامل الاقتصادي، وقد اجتمعت لجنة الرسوم الجمركية التابعة للسادك في بلانتيري بملاوي من 24 إلى26نوفمبر2003 ووافقت على دليل الرسوم الجمركية بين دول التجمع، وعمل وحدة مشتركة لمتابعة تطبيق تخفيضات الرسوم في الدول الأعضاء، لتبدأ دول سادك مع بداية عام 2005 تطبيق المرحلة المتوسطة التي ستستمر لمدة ثلاث سنوات من خفض التعريفات الجمركية، ليصل الخفض إلى 85 % عام 2008 ،كما وقعت دول سادك في شهر نوفمبر 2003على خمس اتفاقيات خاصة بتنظيم الاستفادة من أحواض الأنهار داخل المنطقة وتقاسمها. (مهدي، 2001، الصفحات 25-27)

ويلاحظ على أداء دول السادك، ضعف اقتصاديات دول المجموعة، وعدم قدرتها على الالتزام بجدول خفض التعريفات الجمركية، مما يعد تحديا أمام بلوغ منطقة التجارة الحرة ،زيادة على تشابك اقتصاديات سادك في الاعتماد على تصدير المواد الخام عدا جنوب إفريقيا، كما وضعت دول السادك جدولا زمنيا خاص بمراحل التكامل الاقتصادي كالتالي :إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2008،حيث يتم إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية لتصل لحوالي 85%من السلع، يليها الاتحاد الجمركي في عام2010، ويتم خلاله توحيد التعريفة الجمركية أمام الدول خارج التكتل، ثم السوق المشتركة في عام2015، والتي تتيح حرية دخول وخروج عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكتل، مع توحيد السياسة التجارية أمام الدول خارج التكتل، ثم القيام بتوحيد السياسة النقدية في عام 2016، وصولا إلى إصدار العملة الموحدة في عام 2018. (فليفل، الصفحات 41-42)

ثالثا: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESSA)

تعود الفكرة بإنشاء إطار للتعاون الاقتصادي بين دول إفريقيا الجنوبية والشرقية إلى منتصف الستينات، وهذا من خلال دعوة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة سنة 1965 لاجتماع وزاري بين دول شرق وجنوب إفريقيا الحديثة بـ "لوساكا"، وهذا من أجل وضع الميكانيزمات اللازمة لتسهيل التعاون الجهوي والتكامل الاقتصادي بينها.

وفي سنة 1978 دعا اجتماع وزراء التجارة، المالية والتخطيط بلوساكا إلى ضرورة إنشاء تجمع اقتصادي جهوي وبداية بإنشاء منطقة تجارية تفضيلية جهوية، والتي يتم تطويرها في غضون عشر سنوات إلى سوق مشتركة. وقد تم تأسيس منطقة التبادل التجاري التفضيلي بهدف توسيع حجم السوق، وتقاسم التاريخ المشترك وتدعيم التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين دولها، مع وضع هدف لها وهو تأسيس تجمع اقتصادي. (دروس العلاقات الدولية)

تعتبر الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، حيث تغطي رقعة جغرافية واسعة تكاد تعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية، فهي تضم كلا من: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، أنغولا، سوازيلاند، ناميبيا، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب. (حسن، 2004، صفحة 412)

تشمل اتفاقية الكوميسا على 195مادة، فحددت المادة الثالثة من المعاهدة أهداف السوق، بتحقيق النمو والتنمية المطردة للدول الأعضاء، وتشجيع التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وإتباع سياسات وبرامج اقتصادية كلية، لرفع مستوى معيشة شعوب الإقليم و توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، وتعاون الدول الأعضاء على خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية فيها، والتعاون لتقوية العلاقات بين السوق المشتركة وباقي الدول العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية، والإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية. (Karangizi, p. 06)

كما حددت المادة السادسة مبادئ يلتزم بها أعضاء هذا التجمع، منها المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، بما يمنع الاستقطاب وانفراد بعض أعضاء السوق بالسيطرة على شؤونها، والتضامن الجماعي، والتعاون بين الدول الأعضاء وبين الدول عامة، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء، وترسيخ السلام والأمن والاستقرار، ومساءلة الدول الأعضاء عن عملية التنمية فيها والمشاركة الشعبية فيها، وتشجيع ومساندة النظم الديمقراطية، وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا. (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، الصفحات 22-26)

وقد التزمت الدول الأعضاء في هذا التجمع بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في قطاع منطقة التجارة التفضيلية، وإزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء، وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام، والعمل على التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة بحلول 2004،كما أعلن رؤساء دول الكوميسا أنه سيتم سحب عضوية كل دولة تفشل

في سداد مستحقاتها لفترة خمس أعوام متتالية، وأولت الكوميسا اهتماما للتعاون المشترك في عدة قطاعات، منها تنمية الموارد البشرية والطبيعية والبيئية، والتعاون الفني وتشجيع وتسهيل التجارة، والعمل على التنمية الصناعية والزراعية ،وتنمية الطاقة والقطاع الخاص وحماية الاستثمار، وتنمية النقل والمواصلات والنهوض بالتنمية في الدول الأقل نمو. (خليفة، 2014-2015، صفحة 106)

اعتمدت أول قمة في ليلونغواي (ملاوي)1994 محورين للعمل من أجل تحقيق أهداف التجمع، الأول داخلي يرمي إلى تحقيق الاعتماد على النفس في تمويل التنمية، مع تهيئة ظروفها بإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2000،وإقامة اتحاد جمركي بحلول عام 2004، وإنشاء اتحاد مدفوعات يفضي إلى قيام اتحاد نقدي وعملة موحدة، و حرية انتقال الأفراد وحق ممارسة النشاط في2025 وصولا إلى سوق إفريقية مشتركة بحلول عام 2028،أي أن الكوميسا تقف في نهاية الأمر عند مرحلة السوق المشتركة حسب المنهج التقليدي التكاملي الاقتصادي، ولا تدخل بالتالي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي ولا مرحلة الاندماج والوحدة الاقتصادية (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، صفحة 14).أما المحور الثاني خارجي يركز على توثيق علاقات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف بين دول السوق وشركائها، من أجل تحقيق أهداف التجمع، وحددت أولويات عمل السوق في عدت نقاط هي :

– تحقيق زيادة مطردة وملموسة في إنتاجية الصناعة وعمليات التصنيع الزراعي، لزيادة عرض السلع القادرة على المنافسة كقاعدة للتبادل التجاري البيني وتحقيق ارتفاع في مستويات الدخل .

– زيادة الإنتاج الزراعي مع التركيز على التنمية المشتركة لأحواض البحيرات والأنهار، لتقليل الاعتماد على الزراعات المطرية.

– تنمية البنية الأساسية للنقل والاتصالات والخدمات، مع التأكيد على ربط المناطق الريفية بباقي الاقتصاد في كل دولة عضو، وكذلك ربط الدول الأعضاء ببعضها البعض .

– إعداد برامج جديدة لتشجيع التجارة وتمكين القطاع الخاص من الاستفادة القصوى منها تطوير أسس قواعد البيانات بما يمكن من الاعتماد عليها في تغطية جميع القطاعات الاقتصادية. (خليفة، 2014-2015، صفحة 108)

هناك العديد من العوامل التي ظهرت منذ حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها وأسهمت في فشل التكامل، وبالطبع فإن عملية التكامل في إطار الكوميسا قد تأثرت بنفس هذه العوامل، بالإضافة إلى بعض العوامل الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تحديد المعوقات غير الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في:

– لاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية .

– وجود أزمة هيكلية في اقتصاديات دول الكوميسا، تتمثل في الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة العمل، وهي ما عرفت بسياسة إحلال الواردات، وقد تعرضت لكثير من النقد لأثارها السلبية على الاقتصاد المحلي وعلى عملية التكامل .

– ضعف الإمكانيات البشرية، وضيق أفق التفكير المتمثل في عدم القدرة على التنسيق بين ما ورد في اتفاقية الكوميسا من التزامات والفرص المتاحة أمام الدول الأعضاء، زيادة على مشكلة المواصلات في ظل الانتشار الجغرافي الكبير، مما يحول دون تنشيط التبادل الاقتصادي لزيادة تكلفة النقل، وأثار سوء توزيع منافع التكامل بين دول الكوميسا والفساد المنتشر في الأجهزة الإدارية.

أما العقبات الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي، تتمثل في الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تتمحور حول تخفيض قيمة العملات المحلية ورفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية، والعمل على حرية تدفق التجارة، وإلغاء مشروعات الدولة واحتكارها، مما يترتب عن ذلك من انخفاض مستوى أجور ومرتبات العاملين وتزايد البطالة.

زيادة على العوائق السياسية للتكامل على المستوى المحلي للدول الأعضاء، حيث لا يوجد جهاز قوي وطني لديه سلطة فعالة على هذه الدول، ومن تم يصعب على الكوميسا إيجاد آلية مناسبة لتنفيذ سياستها (السيد فليفل، محمود أبو العينين، الصفحات 80-81)، وبالتالي تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية، فيما قد يولد الخلافات والانقسامات بين أعضاء التكتل، زيادة على مشكلة المنازعات الحدودية بين بعض أعضاء التجمع، والحروب الأهلية داخل دول الكوميسا. كما أن ازدواجية العضوية يقف عائقا أمام تحرير التجارة بين دول الكوميسا.

زيادة على مخالفة بعض الدول لبروتوكولات الرسوم، فتقوم بعضها بعدم خفض التعريفة الجمركية، والبعض الأخر يفرض رسوما جمركية بالرغم من إلغائها بحجة مخالفة قواعد المنشأ، ومشاكل تتعلق بالالتزام بتنفيذ أحكام المعاهدة، وتحديد الموارد البديلة لتعويض الخسائر المرتقبة من تطبيق التعريفة الموحدة، وتعريف أساليب إدارة التعريفة ووضع شرائح السلع في إطار هيكل التعريفة المقترح. (Jean- François Hearau, pp. 12-28)

الفرع الثاني: التكتلات الإقليمية في غرب ووسط وشمال افريقيا

حيث يمكننا أن نلمس الصور التالية:

أولا: الاتحاد الجمركي والاقتصادي لغرب إفريقيا

ويتكون من داهومي، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) وكانت تهدف إلى إقامة اتحاد جمركي.أنشئ بمعاهدة وقعتها الدول السبع في عام 1966،وحل محل الاتحاد الجمركي السابق الذي تأسس في العام1959،ويهدف هذا الاتحاد الجديد إلى المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين الدول السبع وإقامة تعريفة جمركية مخفضة على التجارة، وزيادة الرسوم على المواد المستوردة، ومن المبادئ الأساسية التي كان يقوم عليها هذا الاتحاد هي: إعفاء التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من الرسوم –توزيع محصول الضرائب ورسوم الاستيراد بين الدول الأعضاء –وضع تعريفة جمركية موحدة خارجية، لكن استمرت كل دولة في فرض الضرائب على الواردات القادمة من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد. (خليفة، 2014-2015، صفحة 117)

ثانيا: الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا

تضم خمسة عشر دولة هي: نيجيريا ومالي وموريتانيا والسنغال وغينيا وغينيا بيساو (الاستوائية) وبوركينافاسو وكوت ديفوار والنيجر وبنين وتوغو وغانا وليبيريا وسيراليون وغامبيا، ثم انضمت جزر الرأس الأخضر كعضو مراقب في 1977، ليصبح عدد الدول ستة عشر، وتهدف إلى زيادة التبادل للسلع والخدمات والتنسيق في السياسات الجمركية والتجارية والتنسيق في التنمية الصناعية والزراعية في محاولة للوصول إلى سوق مشتركة. (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، الصفحات 137-139)

وتعهدت هذه الدول على العمل من أجل تحرير حركة السلع والأفراد بين دول المجموعة، لتحقيق الارتقاء بالتجارة فيما بينها، و تحقيق الاندماج الاقتصادي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة الصناعي والنقل والاتصالات والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والمسائل المالية والاقتصادية، والزراعة والعلوم الطبيعية و الجوانب التجارية والنقدية والشؤون الثقافية والاجتماعية، والرفع من مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء لتحقيق النمو والتقدم، وصولا إلى إزالة الحواجز الجمركية على التجارة البينية، وتسهيل انسياب التجارة ورأس المال وانتقال الأشخاص، وهذا حسب المادة الثانية من الاتفاقية (الأشعل، صفحة 09)

واتخذ التجمع خطوة أخرى نحو التكامل فيما بين أعضائه، حيث تم الاتفاق على حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء، فأقرت الاتفاقية أن مواطني أية دولة من الدول الأعضاء يعتبرون مواطنين للجماعة كلها، ومن تم على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل انتقال الأفراد و إقامتهم بين دول الجماعة، لذا فقد أقر رؤساء الدول والحكومات في أفريل1978 مبدأ

السماح بحرية الحركة للأفراد داخل دول الجماعة، وفي القمة التالية والتي عقدت في داكار في ماي1979،تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف، والتي كان قد أعدها مجلس الوزراء، والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة، إضافة إلى انتهاج سياسات تعزز سبل الدفاع المشترك، وتشجيع التكامل ورفع المستوى الاقتصادي للدول الإفريقية الفقيرة الأعضاء في المجموعة (السيسي، 2007، صفحة 260)

ثالثا: الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا

ويتكون من الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، الغابون، وغينيا الاستوائية وكانت تهدف إلى التنسيق في سياسة التنمية الصناعية والتعاون الاقتصادي في محاولة لإقامة سوق مشتركة. ففي 8ديسمبر1964 ببرازافيل وقعت اتفاقية الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى، لتحرير انتقال السلع بين الأعضاء، وإقامة تعريفة جمركية موحدة، وتنسيق السياسات الضريبية والمالية وبرامج التصنيع، وإنشاء بنك إفريقيا الوسطى من أجل التوزيع العادل والمنسق لمشاريع التصنيع ومخططات التنمية، لخلق تكامل اقتصادي شامل في إفريقيا الوسطى، وإزالة القيود المعرقلة للتجارة أي إقامة سوق إقليمية مشتركة. (خليفة، 2014-2015، صفحة 136).

رابعا: الاتحاد الاقتصادي لوسط إفريقيا

ويتكون من جمهورية إفريقيا الوسطي، تشاد، الكونغو، وكان يهدف إلى تحقيق تعاون إقليمي يمكن أن يؤدي إلى سوق مشتركة، وتنمية الاتصالات والتوزيع العادل للمشاريع الصناعية، وإنشاء صندوق استثمار وتعاون، وإلغاء جميع الضرائب على التجارة الداخلية، والتعاون في مجالات الأمن والصحة والتعليم، لكن لم يدم هذا الاتحاد طويلا بسبب انسحاب جمهورية إفريقيا الوسطى منه في نهاية 1968 وعادت إلى الاتحاد الأم (اسبر، 1983، صفحة 182)، إلا أن الخلافات على توزيع الإيرادات الجمركية وتحديد النشاطات الصناعية، إلى جانب اختلال توازن الاقتصاد بين مختلف بلدان المنطقة حال دون تحقيق الأهداف.

وفي مارس1994 وقعت الدول معاهدة أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى، وضمت في عضويتها سبع دول إفريقية مستقلة هي: الكاميرون والكونغو والكونغو الديمقراطية والغابون وإفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وتشاد، وقد رسمت أهداف لا تختلف عن أهداف الاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط إفريقيا السابق، حيث تمثلت في التعاون التام بين أعضاء الجماعة في مختلف المجالات، مع الإبقاء على سيادة الدول الأعضاء بالمجموعة. (خليفة، 2014-2015، صفحة 136)

خامسا: المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى(CEEAC)

تعتبر المنظمة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى ، من التجمعات الصغيرة والضعيفة في القارة الإفريقية، بالنظر إلى قدراتها الاقتصادية المتواضعة، وناتجها المحلي الإجمالي وحجم السكان، رغم أنها تعد غنية بالمصادر الطبيعية، مثل الغابات الاستوائية، و أكبر مخزون مياه في القارة، وتواجد بعض المعادن النفيسة مثل الذهب و الماس والبلاتينيوم خام والحديد...، إلا أنها غير موظفة بشكل جديد ومحتكرة من الشركات العملاقة، وتضم هذه المنطقة إحدى عشر دولة هي :أنغولا وبورندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والجابون وساوتومي وبرنسيب وأوقفت رواندا عضويتها في عام2001 ،وتعتبر هذه المنطقة الإقليم الوحيد الذي يلامس ويتصل بكل المنظمات الفرعية الإفريقية، فهي بمثابة القلب من القارة الإفريقية . (الكوت، 2008، صفحة 155)

في مؤتمر القمة الذي عقد في ديسمبر عام 1981، قرر قادة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا، الموافقة من حيث المبدأ على تكوين جماعة اقتصادية أكبر لدول وسط إفريقيا، والتي أسست في18أكتوبر1983بواسطة أعضاء الجماعة

الاقتصادية لدول البحيرات العظمى وهي بورندي ورواندا والكونغو الديمقراطية ووساوتومي وبرنسيب، أما أنغولا فقد ظلت مشتركة بصفة مراقب حتى عام 1999أصبحت كاملة العضوية.

تهدف الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية، ورفع مستوى المعيشة لسكانها ،والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك، أما غايتها العظمى فتتمثل في تأسيس السوق الإفريقية المشتركة لدول وسط إفريقيا، فقد رسمت المنظمة عند نشأتها أهدافا وطموحات أبرزها: التعاون التام بين الدول الأعضاء في مجال الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات – العمل على سرعة إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء – تسهيل حركة السلع بين الدول الأعضاء – تسهيل حركة النقل والإقامة لإفراد الدول الأعضاء – تسهيل حركة رأس المال بين الدول الأعضاء – العمل على إصدار القوانين التي تسهل عملية الاستثمار داخل حدود المنظمة وخارجها.

وقد استهدف هذا التكتل إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول التكتل في عام2000، غير أن هذا التكتل لم يحقق هدف إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دوله، فقد أعاقت الحروب الأهلية ذلك، كما أن وجود تنظيم فرعي داخل هذا التجمع يضم ستة دول هي الكاميرون–إفريقيا الوسطى–تشاد –الكونغو–غينيا الاستوائية–غابون الذين شكلوا معا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، فضلا عن تنظيم فرعي أخر يضم ثلاثة دول هي بورندي–رواندا – الكونغو الديمقراطية، حيث أن كليهما يعوق مسيرة تكامل هذه المنظمة، حيث يترتب علو وجود التكتلات الفرعية تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء داخل كل منها، وعدم تفضيل المنتجات التي ترد من دولة أخرى.

سادسا: منظمة الساحل والصحراء

إن هذا التكتل يهدف إلى إنشاء تجمع يمتد أفقيا في القارة الإفريقية ويشمل دول منظمة الانتقال بين إفريقيا الغربية في الشمال ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وهي دول تعج بالصراعات السياسية والمسلحة منذ أوائل التسعينات، مثل تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا، ويستهدف التجمع حسب المادة الأولى من المعاهدة المنشئة له:

– إقامة فضاء اقتصادي اندماجي سياسي ينفذ من خلال مخطط تنموي متكامل في شتى المجالات.

– تسهيل حركة انسياب الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية التملك وممارسة النشاط الاقتصادي داخل التجمع

– العمل على توحيد المناهج التربوية والتعليمية.

– تحسين وسائل نقل البضائع والأشخاص والاتصالات الأرضية والجوية. (خليفة، 2014–2015، الصفحات 138–144)

فتستهدف الجماعة إقامة اتحاد اقتصادي يسبقه إقامة منطقة تجارة حرة بين دول التجمع، ثم اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة، وذلك من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء ، ويمهد لاتحاد نقدي في المستقبل، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك، من خلال اتخاذ إجراءات تسهيل حركة الأشخاص والسلع ذات المنشأ الوطني، وكذلك حرية الإقامة والعمل، وممارسة النشاط الاقتصادي وتشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، من خلال سياسات الاستثمار وتطوير وسائل النقل والاتصالات، وتنسيق النظم التعليمية والتربوية والعلمية والثقافية في مختلف المراحل التعليمية، وتمنح الدول مواطني باقي الدول الأطراف حقوقا وامتيازات والتزامات تماثل ما تعامل به مواطنيها بما يتفق مع قواعدها الدستورية، كما تستهدف الجماعة إقامة منطقة تجارة حرة في عام2015 لكن الخطط التنفيذية لم تحدد بعد. (السيسي، 2007، صفحة 293)

ارتفعت عضوية الجماعة إلى ثمانية عشر عضوا، وقد انضمت دول أخرى لهذا التجمع، ففي الدورة الأولى انضمت إفريقيا الوسطى واريتريا، وخلال مؤتمر القمة التجمع الثاني التي انعقدت في نجامبيا بتشاد عام 2000، انضمت جيبوتي وغامبيا والسنغال، وانضمت مصر وتونس والمغرب ونيجيريا والصومال بحلول عام 2001، في تجمع القمة الثالث الذي انعقد بالخرطوم عاصمة السودان، وانضمت بنين وتوغو في الدورة الرابعة التي عقدت بمدينة سرت عام 2002،وفي الدورة السادسة التي عقدت

بالعاصمة المالية باماكو عام 2004، انضمت كل من كوت ديفوار وغينيا بيساو وليبيريا، أما في الدورة السابعة التي انعقدت في واجادوجو (بوركينافاسو)عام 2005انضمت كل من غانا وسيراليون. (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 93)

استمر انضمام الدول الإفريقية للتجمع، فخلال القمة التاسعة للتجمع في مدينة سرت في جوان 2007، وصل عدد دول التجمع إلى خمسة وعشرون دولة، ثم انضمت خلال القمة العاشرة للتجمع في كوتونو عاصمة بنين يومي17و 18 جوان2008 ثلاث دول، هي موريتانيا وكينيا وساوتومي، ليصبح التجمع يضم ثمانية وعشرون دولة إفريقية، وقد اعترف به كتجمع اقتصادي إقليمي خلال الدورة العادية السادس والثلاثين لمؤتمر قادة ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، المنعقد بين04و12جويلية2002 بلومي، وذلك ضمن إقرار المنظمة لإقامة مثل هذه التجمعات الاقتصادية الإفريقية الفرعية، لأنها يمكن أن تؤدي في النهاية إلى إحداث تكامل والوحدة الاقتصادية الشاملة. (محمود أبو العينين، صفحة 476)

ويمكن القول أن التجمع يضم عدا من الدول العربية والإفريقية، لو أحسنت استخدام إمكانياتها الاقتصادية يمكن أن تحقق مزيدا من التعاون بينها، في ظل ما لديها من ثروات طبيعية وبشرية قادرة على تحقيق التكامل العربي الإفريقي المنشود، وإن الدعوة لإنشاء سوق مشتركة ومنطقة تجارية حرة بين دول الساحل والصحراء يتطلب ترتيبات وتنظيمات متعددة، حتى لا يحدث تقاطع أو تناقض مع الارتباطات والعلاقات القائمة بين الدول الأعضاء والأطراف الخارجية (عادل عبد الرزاق، 2006، الصفحات 249-250).كما أن التجمع قد حقق بعض الخطوات الايجابية، منها إنشاء المصرف الإفريقي للتنمية وتبني سياسة مشتركة للأمن الغذائي، وتخصيص مبالغ للمشاريع الزراعية والصناعية، إضافة إلى انجازات أخرى في الجانب السياسي تتمحور حول ضمان الاستقرار في المنطقة.

سابعا: اتحاد المغرب العربي UMA

أو الاتحاد المغاربي اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989م بمدينة مراكش بالمغرب. ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا. (دروس العلاقات الدولية)

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وقد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة واتفاقية، أولها في1994/04/23 وآخرها في1994/07/24 قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد عام 1995 على إثر تفاقم الخلاف بين الجزائر والمغرب، ولم تسفر كل هذه الاتفاقيات على تجسيد للأهداف المسطرة لدرجة يمكن معها اعتبار الاتحاد المغاربي مجرد مشروع على الورق لا غير.
(FathallaOualallou, 1996, p. 144)

المبحث الثاني: تقييم التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا ومعوقات قيامه

بعد أن عرضنا مختلف التجارب الوحدوية الإفريقية خاصة على المستوى الاقتصادي، سواء ما تعلق منها بالمستوى الإقليمي المتمثل في المنظمات الفرعية الإفريقية، أو ما تعلق بالمستوى الكلي من خلال اهتمام الجماعة الاقتصادية الإفريقية والاتحاد الإفريقي بالتكامل الاقتصادي، سنحاول تقييم مختلف هذه التجارب (المطلب الأول)، مع تحديد مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق الترتيبات التكاملية الإفريقية (الفرع الثاني).

المطلب الأول: تقييم أداء التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا

بوجه عام تشغل البلدان الأفريقية باعتبارها كتلة اقتصادية، مرتبة متدنية للغاية في التيار العالمي السائد، فالقارة الأفريقية موطن لـ 14 % من سكان العالم، بيد أنها لا تمثل سوى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولا تتلقى سوى3 % من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي، والتجارة بين البلدان الأفريقية (التجارة البينية) والتي يبلغ مجموعها حوالي 12%، تعتبر منخفضة مقارنة بما تحققه التكتلات الإقليمية الاخرى. (نظير، صفحة 17)

الفرع الأول: تقييم الأداء الاقتصادي

قدر الناتج المحلى الإجمالي للقارة الافريقية بحوالي 1.4 تريليون دولار في عام 2009، وهو ما يقارب قيمة الناتج الذي حققته الدول النامية الاخرى في أسيا وأمريكا اللاتينية وذلك كما يتضح من (شكل رقم: 2). وهذا مؤشر على تراجع مستوى الناتج الإجمالي للقارة الافريقية التي يبلغ عدد دولها 54 دولة مقارنة بأقاليم نامية أخرى. وعلى الرغم من ذلك فانه يلاحظ ان الناتج المحلى الإجمالي الإفريقي أخذ يزداد بشكل مستمر عبر السنوات الاخيرة متخطيا حاجز التريليون دولار منذ عام 2006 وحتى عام 2009 حيث شهد انخفاضا ملموسا متأثراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية فان ادائها الاقتصادي أخذ نفس الاتجاه الذي ساد على مستوى القارة، فلقد حققت معظم التجمعات الاقتصادية أداء اقتصاديا قويا بين عامي 2002و2008، ولكن تراجع هذا الاداء في عام 2009 باستثناء كلا من الصادك والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا (كما يتضح من الشكل رقم: 02)، حيث شهدا معدلات نمو مرتفعة نسبيا. ولقد حقق تجمع سين – صاد أعلى قيمة للناتج الإجمالي المحلى مقارنة بالتجمعات الاخرى (723 مليون دولار عام 2009) تليها الكوميسا، والصادك، وUMA، والايكواس، والايجاد، والايكاس، والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي، سجل القطاع الخدمي أكبر مساهمة في هذا الصدد (أكثر من 43 %) في كل من الكوميسا، والصادك، والجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا، يليه القطاع الصناعي حيث ساهم بحوالي 30 %. ومن الملاحظ ان قطاع الصناعة التحويلية ساهم بأقل نسبة في الناتج المحلي الإجمالي في كل التجمعات الاقليمية وذلك مقارنة بالأنشطة الاقتصادية أخرى (باستثناء تجمع الصادك)، ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة القارة الافريقية في التجارة الدولية والاقليمية لمنتجات الصناعة التحويلية. ولقد سجل تجمع الصادك أكبر مساهمة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 15 % وذلك بفضل تزايد مساهمة هذا القطاع في اقتصاد جنوب أفريقيا. (أنظر شكل رقم: 03).

الفرع الثاني: تقييم الاداء التجاري

أولا: مساهمة القارة الافريقية في التجارة العالمية

لا زالت مساهمة افريقيا في إجمالي التجارة العالمية ضئيلة للغاية، فلقد بلغت تلك المساهمة 3 % فقط من إجمالي حجم الصادرات والواردات العالمية مقارنة ب 6% في الدول النامية بأمريكا اللاتينية، وحوالي 30% في الدول النامية الاسيوية، بل أن تجمع الآسيان بلغت مساهمته حوالي 6 % من إجمالي التجارة العالمية، أي ضعف ما ساهمت به القارة الافريقية ككل. ولكن على

الرغم من تضاءل تلك المساهمة، فان القارة الافريقية سجلت تحسنا في اداء صادراتها وذلك مقارنة بالمتوسط العالمي (وذلك كما يتضح من الشكلين رقم: 02 و03).

شكل رقم: (02) إجمالي الصادرات السلعية الافريقية بالمليون دولار (اسعار جارية)

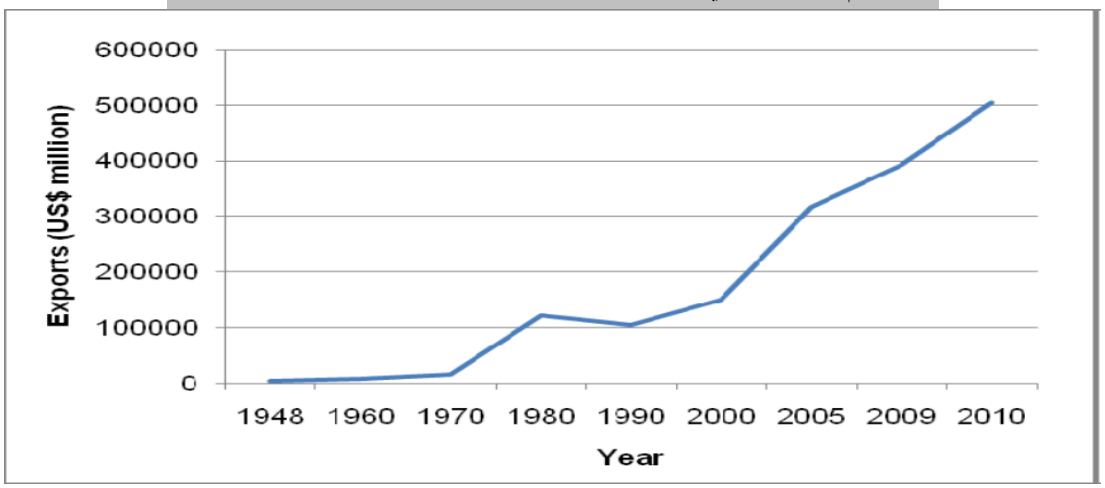

Source: Trudi Hartzenberg, **Regional Integration in Africa**, Staff Working Paper ERSD-2011-14, World trade Organization, Economic Research and Statistics Division, oct.2011, p.9

فخلال الفترة (2002-2009) سجلت إجمالي الصادرات الافريقية متوسط معدل نمو بلغ 15.1 % متخطية ذلك المتوسط العالمي الذي بلغ (9.7%)، وكذلك المتوسط الذي حققته الدول الاسيوية النامية (13.7%)، والدول الامريكية النامية (9.9%). أما بالنسبة لصادرات التجمعات الاقتصادية الاقليمية، فلقد نمت تلك الصادرات وتخطت المتوسط الذي حققته مجموعة الآسيان، وخاصة في تجمع الايكاس (21.3%) (شكل رقم: 04)

كما شهدت الواردات نفس الاتجاه، فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للواردات الافريقية (19.6%)، متخطيا ذلك المتوسط الذي حققته الدول النامية الاسيوية (13.7%)، والامريكية (9.7%). وهو ما يعني زيادة انفتاح الدول الافريقية على التجارة العالمية (شكل رقم: 04).

ولعل القيم الحقيقية توضح الصورة بشكل أكبر، فخلال الفترة (2002-2008) سجل معدل النمو المستوى الحقيقي للصادرات الحقيقية حوالي 3.3% في افريقيا، وهو أقل بكثير مقارنة بكل من الدول النامية الاسيوية (12.7%)، والدول امريكا اللاتينية النامية (4.3%)، وكذلك المتوسط العالمي الذي بلغ 6.9%.

شكل رقم: (03) مساهمة القارة الافريقية في إجمالي الصادرات السلعية العالمية

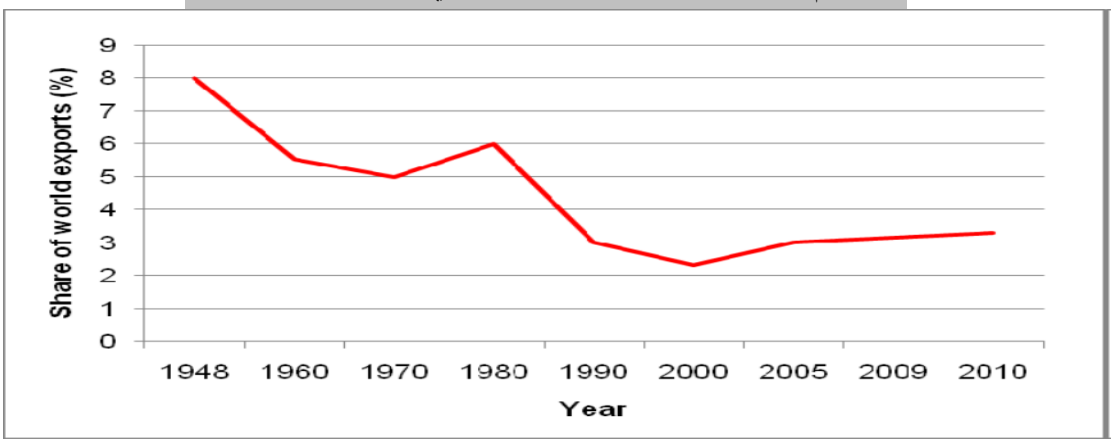

Source: Trudi Hartzenberg, **Regional Integration in Africa**, Staff Working Paper ERSD-2011-14, World trade Organization, Economic Research and Statistics Division, oct.2011, p10

ثانيا: أداء التجارة البينية في أفريقيا

تعد مساهمة التجارة الافريقية البينية في إجمالي حجم التجارة الافريقية أقل بكثير عند مقارنته بالأقاليم الاخرى. فلقد ساهمت التجارة البينية الافريقية بحوالي 10% من إجمالي التجارة الافريقية خلال عام 2009، وذلك مقارنه بـ 22% بالنسبة لأمريكا اللاتينية، و50% بالنسبة للدول الاسيوية (وذلك كما يتضح من الشكل رقم: 5). وهذا يشير الى أن الاجراءات التي اتخذت لتحرير التجارة البينية الافريقية منذ ثمانينات القرن العشرين والتي تبنتها خطة عمل لاجوس لم تسهم في دفع عجلة تلك التجارة بشكل ملموس. ولعل ذلك يرجع بالأساس الى ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي لازالت تعاني منها القارة الافريقية، وكذلك ضعف مستوى البنية التحتية، وانخفاض مستوى التمويل والاستثمارات، والافتقار الى القدرات المؤسسية والبشرية المطلوبة، وتراجع مساهمة القطاع الخدمي وقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصادات الافريقية.

أما بالنسبة للأداء التجاري للتجمعات الاقتصادية الاقليمية، يلاحظ تضاءل حجم التجارة البينية بين تلك التجمعات باستثناء كلا من الصادك (SADC) وجماعة شرق أفريقيا (EAC)، فلقد سجل تجمع الصادك أعلى مستوى لحجم التجارة البينية (الصادرات + الواردات)، يليه الايكواس. حين في سجل تجمع (EAC) أعلى مستوى لحجم الصادرات البينية بين أعضائه (19%) وذلك مقارنة بباقي التجمعات الاقليمية (شكل رقم:5)

وهذه النسب ضئيلة للغاية عند مقارنتها بحجم التجارة البينية لرابطة الآسيان والتي سجلت 26% من إجمالي حجم التجارة لهذا التجمع، مما يشير الى تدنى مستوى التكامل الإقليمي الإفريقي والحاجة الى مزيد من الاجراءات الجادة اللازمة للإسراع بوتيرة هذا التكامل وزيادة حجم التبادل التجاري البيني بين تجمعات القارة الافريقية ودولها.

كما تتسم التجارة الافريقية البينية بافتقارها الى التنوع المطلوب ، ويمكن التعرف على درجة التنوع السلعي التي تتسم بها صادرات القارة الافريقية من خلال حساب مؤشر التركز السلعي والذى يشير الى درجة تركز صادرات الدولة في سلع ومنتجات معنية ، وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد ذلك على ارتفاع درجة التركز السلعي في عدد محدود من المنتجات ، وقد بلغت قيمة هذا المؤشر 0.47 بالنسبة للقارة الافريقية عام 2008 وذلك مقارنة ب 0.12 و 0.16 في الدول النامية الاسيوية والامريكية على التوالي .(انظر شكل رقم:06)

وعند النظر الى قيمة هذا المؤشر على مستوى التجمعات الاقليمية الافريقية، يلاحظ تزايد قيمته بشكل ملموس، حيث سجل قيمة بلغت 0.85فى الايكاس، 0.72 في الايكواس، ولكنه سجل مستوى منخفض نسبيا في الصادك (0.35) نتيجة لتواجد دولة جنوب أفريقيا في هذا التجمع والتي تتجه الى مزيد من التنوع في صادراتها، ولكن هذه القيمة لا تزال كبيرة نسبيا عند مقارنتها بنظيرتها في رابطة الآسيان، حيث سجل هذا المؤشر قيمة بلغت 0.13. ويدل تزايد قيمة هذا المؤشر ان صادرات الدول الافريقية لازالت تتركز في عدد محدودة من المنتجات وهي بالأساس سلع أولية. (شكل رقم: 06)

ثالثا: هيكل التجارة البينية الافريقية

لا يختلف هيكل التجارة البينية الافريقية عن ذلك الهيكل الذي يسود التجارة الافريقية مع العالم الخارجي والذي يتركز في عدد محدود من المنتجات الاولية، حيث يمكن تقسيم السلع المتداولة بين الدول الافريقية الى مجموعتين رئيسيتين هما:

السلع الاولية: والتي تتضمن المنتجات البترولية، وخام النيكل، والفحم والمعادن والكربون، وخام النحاس، والشاي، والذهب. وبعض السلع الصناعية المحدودة: مثل خامات الطباعة. والاسمنت، والتبغ والشاي والسفن والمراكب. ويوضح الشكل رقم: (04) هيكل الصادرات الافريقية لبقية دول العالم خلال الفترة 1995-2009، والذي يتضح منه تركز تلك الصادرات في المنتجات الاولية وخاصة الوقود.

شكل رقم: (4) هيكل الصادرات الافريقية إلى العالم الخارجي خلال الفترة (1995-2009) بالمليون دولار

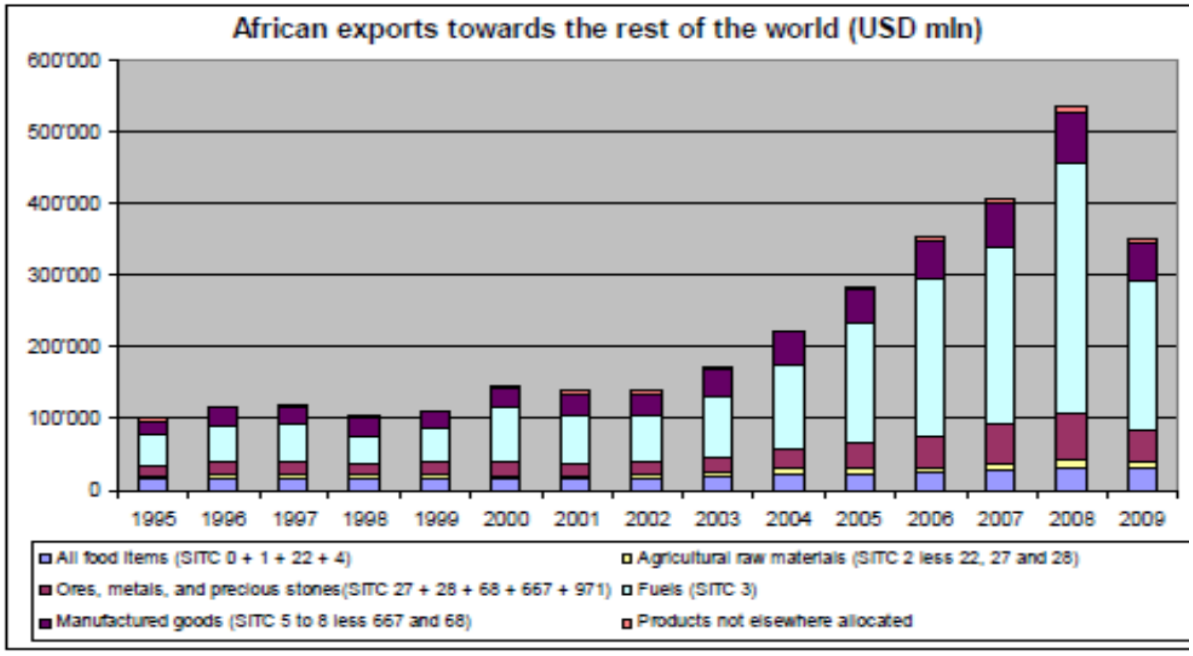

Source: Pier Giuseppe Fortunato and Giovanni Valensisi, Trade integration and Development opportunities in Africa, (Geneva: UNCTAD, DEC.2011)

أما فيما يتعلق بالمنتجات المتداولة بين التجمعات الاقليمية فهي ايضا اما منتجات أولية مثل المواد البترولية، أو بعض المصنوعات مثل التبغ والاسمنت (شكل رقم: 05). ويوجد بتجمع الصادك امكانية لاستيراد الآلات ومعدات النقل من هذا التجمع والتي تتميز فيها جنوب افريقيا بميزة نسبية مقارنة ببقية الدول الافريقية، في حين تلجأ باقي التجمعات الاقليمية الى استيراد مثل تلك المعدات والآلات من خارج القارة الافريقية.

ويلاحظ تضاؤل مساهمة افريقية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية في الصادرات العالمية للسلع الصناعية وهو ما يوضحه (الشكل رقم: 06). ولقد تزايد نصيب أفريقيا من هذا الصدد من 1.4 % في عام 2004 الى 2% عام 2009. بينما زاد نصيب رابطة الآسيان من تلك التجارة من 6% الى 6.3% خلال نفس الفترة. ولقد سجل تجمع الصادك أعلى مساهمة لصادرات الصناعة التحويلية العالمية (0.7 % عام 2009) مقارنة بغيره من التجمعات الاقليمية. بل أن مساهمة القارة الافريقية والتجمعات الاقليمية في التجارة العالمية للسلع الاولية يعد منخفضا هو الآخر، حيث زادت مساهمة القارة في إجمالي الصادرات العالمية الاولية من 5.1% عام 2004 الى 5.8 % عام 2009، بينما تزايدت تلك النسبة بالنسبة للدول الاسيوية من 26% الى 30%، ومن 6 % الى 7% بالنسبة لرابطة الآسيان وذلك خلال نفس الفترة.

شكل رقم: (05) هيكل الصادرات البينية الافريقية خلال الفترة (1995-2009) بالمليون دولار

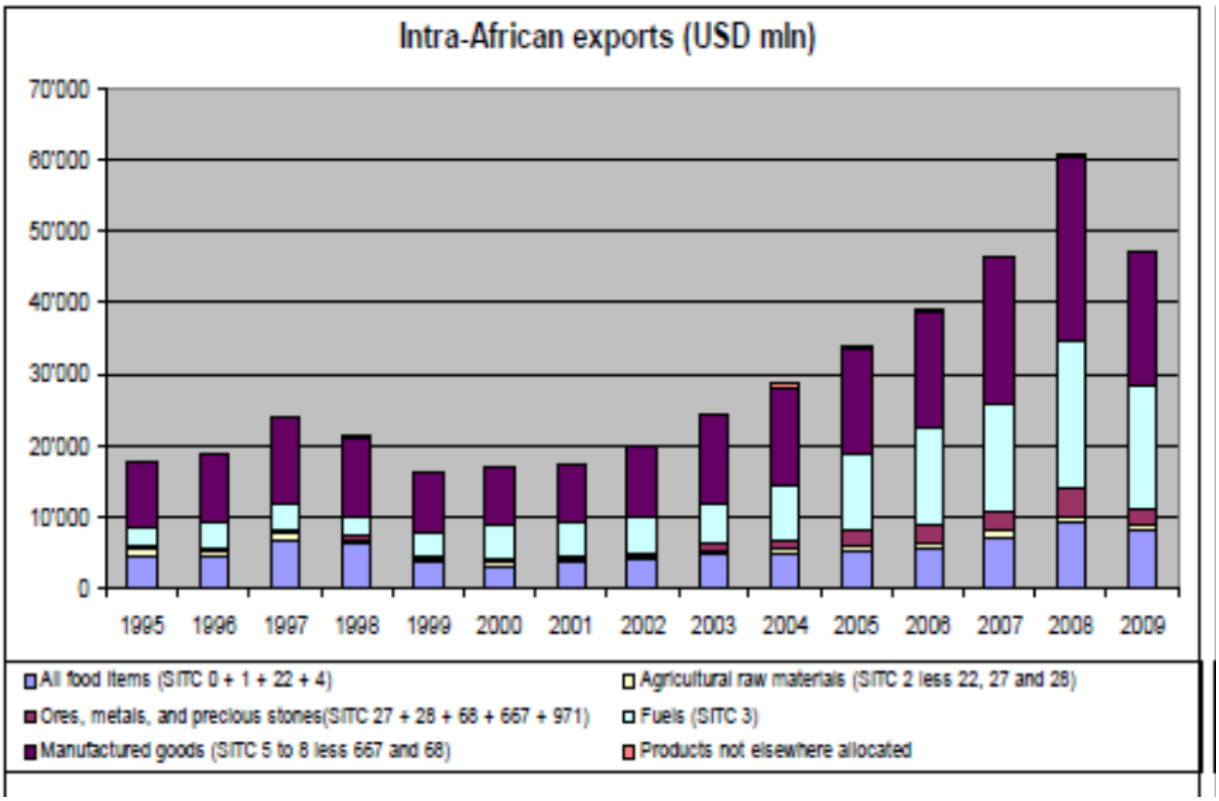

Source: UNCTAD,Trade liberalization ,investment, and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market , (Geneva:UN,2012),p14

ولقد سجلت التجارة البينية الافريقية في السلع الصناعية ارتفاعا ملحوظا في الآونة الاخيرة، فلقد سجلت التجارة البينية للتجمعات الاقليمية في السلع الصناعية حوالي 43% من إجمالي حجم تجارتهم البينية، وذلك مقارنة بحوالي 57 % بالنسبة للمنتجات الأولية وذلك خلال عام 2009، وهي نسبة أعلى من إجمالي صادراتها الى العالم والتي بلغت 8.3 % خلال نفس العام. وداخل التجمعات الإقليمي، فان نصيب المنتجات الصناعية في التجارة البينية لهم قد تزايد وخصوصا في تجمعات الصادك، والكوميسا، واتحاد المغرب العربي، وجماعة شرق افريقيا، وتراوحت تلك المساهمة بين (46-60 %) وذلك كما يتضح من (جدول رقم: 07).

وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخدمي في إجمالي الناتج، فانه يلاحظ تباين تلك المساهمة بشكل ملحوظ بين الدول الافريقية وكذلك بين التجمعات الاقليمية، حيث يتضح من الشكل رقم (5) الانخفاض النسبي لتلك المساهمة في التجمعات الاقليمية المتواجدة في غرب ووسط افريقيا (الايكاس والايكواس) حيث تراوحت تلك المساهمة بين 25-40%، وعلى العكس من ذلك، فان مساهمة القطاع الخدمي في إجمالي الناتج تتسم بالارتفاع النسبي في التجمعات الاقليمية الموجودة بشرق وجنوب القارة، ولقد تراوحت تلك المساهمة بين 45-60%.

شكل رقم: (06) مساهمة القطاع الخدمي في إجمالي الناتج بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية (%)

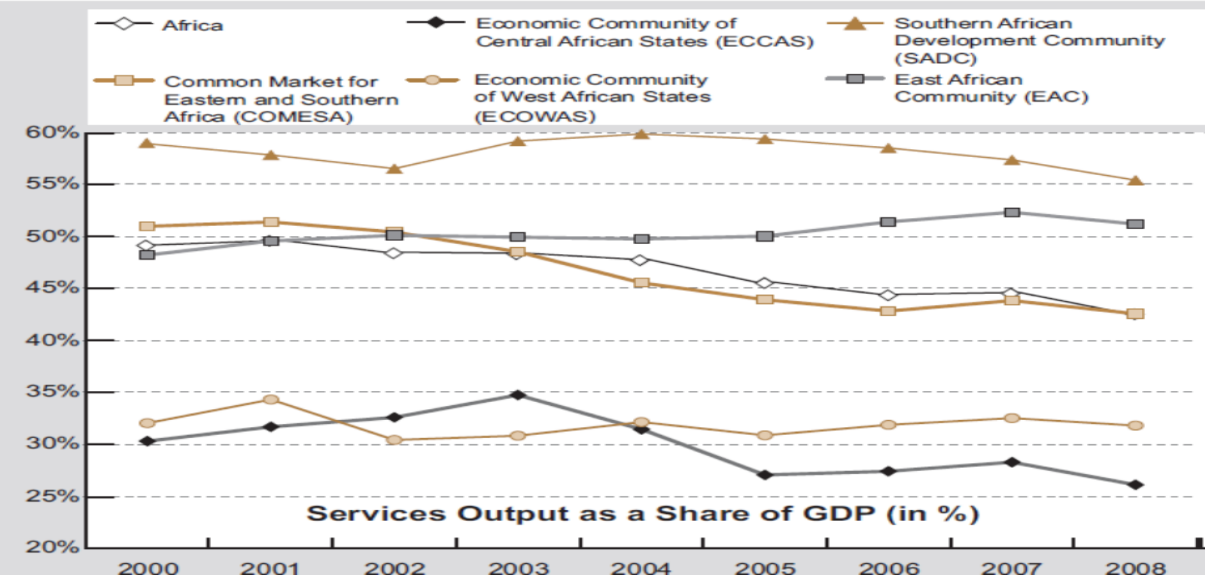

Source: UNCTAD,Trade liberalization ,investment, and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market , (Geneva:UN,2012),p14

كما تزايدت الصادرات الخدمية الافريقية محققة متوسط معدل نمو مستوى بلغ 14.2% خلال الفترة (2000-2008)، ورغم ذلك تباينت تلك النسبة بشكل ملحوظ بين التجمعات الاقليمية الافريقية خلال تلك الفترة، فلقد حققت جماعة (EAC) أعلى متوسط معدل نمو سنوي للصادرات الخدمية بلغ 17%، بينما سجلت تلك النسبة في الكوميسا والصادك متوسط بلغ 14%، كما نمت الصادرات الخدمية لكل من الايكواس والايكاس بحوالي 10%، وهو معدل اقل مما حققته القارة الافريقية. ولكن بشكل عام يمكن القول بان الصادرات الخدمية للتجمعات الاقليمية الافريقية شهدت زيادة ملحوظة في كافة تلك التجمعات.

ولكن على الرغم من التزايد المستمر في العجز التي حققته التجارة الخدمية في العديد من التجمعات الافريقية، فان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة شهدت زيادة مستمرة في السنوات الاخيرة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم: (07) والذي يشير الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى افريقيا والتجمعات الاقليمية.

شكل رقم: (07) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى افريقيا والتجمعات الاقتصادية الاقليمية خلال الفترة 2000-2008 (بالمليون دولار)

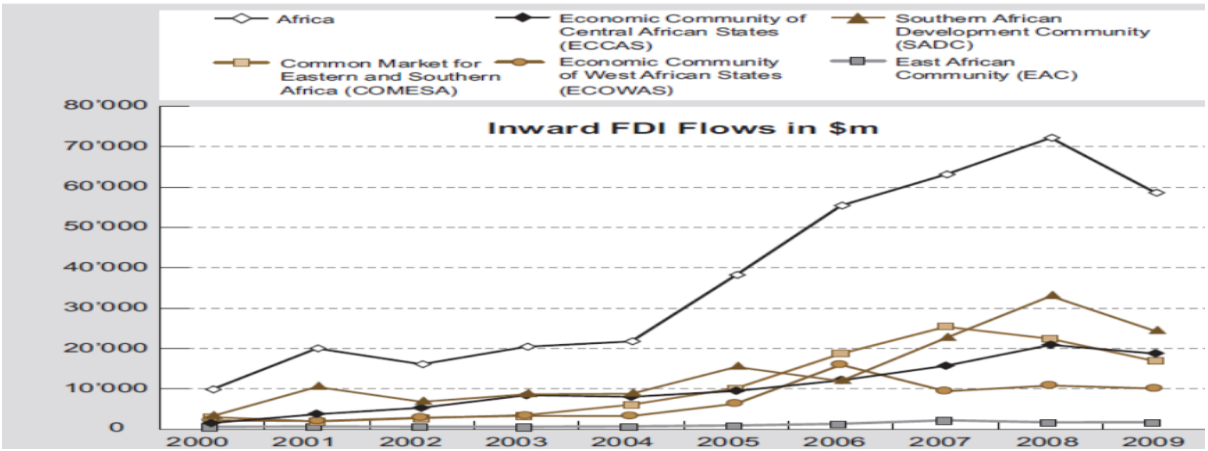

Source: UNCTAD,Trade liberalization ,investment, and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market , (Geneva:UN,2012),p14

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا

يمكن تقسيم المعوقات إلى معوقات سياسية، قانونية وإدارية (الفرع الأول)، اقتصادية، (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المعوقات السياسية والقانونية والإدارية

إن الظروف التي عرفتها القارة الإفريقية، خاصة خضوعها للاستعمار وما ترتب عليه من نتائج، سواء على المستوى الفكري أو الهيكلي، أوجدت في القارة أوضاعا أصبحت تشكل مشكلات في وجه تحقيق التكامل بين المنظمات الإفريقية الفرعية، وفيما يلي سيتم ذكر أهم المعوقات السياسة ثم المعوقات القانونية والإدارية.

أولا: المعوقات السياسية

تصنف المعوقات السياسية ضمن أخطر المعوقات في مجال التكامل الإقليمي في إفريقيا، لأنها العامل المهيمن على ما عداه من عوامل ومعوقات أخرى، لأنها تكفي لإحباط جهود التكامل حتى وإن اختفت المعوقات الأخرى، في حين أن التخلص من المعوقات السياسية يعتبر مؤشرا على إمكانية التغلب على بقية المعوقات على اختلاف طبيعتها، وسنحاول بيان أهم المعوقات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا، ويمكن حصره أهمها في:

1-ضعف الالتزام وغياب الإرادة السياسية: إن الافتقار للإرادة السياسية والالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب القادة الأفارقة، يعد من الصعوبات الرئيسية أمام عملية التكامل، وأبرز علامات هذه الخاصية إحجام الدول وتقاعسها عن تنفيذ القرارات الصادرة من التنظيمات التي هي أعضاء فيها، فمثلا قلة من الدول التي قامت ببناء المؤسسات والهياكل اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل، ووضع قضايا التكامل الرئيسية في إطار استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالتزاماتهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية. لذلك فإن الدول تصادق على مختلف البرامج والبروتوكولات دون دراستها على المستوى الوطني أو دراسة تأثيرها على الدول الأعضاء، فالتكامل الإقليمي في إفريقيا يعني عدم المواءمة و التنسيق بين البرامج والسياسات الإقليمية من ناحية، والبرامج الوطنية من ناحية أخرى، فحسب إحصائيات الاكواس في عام1989 أنه لم ينفد إلا 50 %من برامج الجماعة ،بتطبيق خمسة وعشرون من إجمالي128بروتوكول تم توقيعها في الجماعة، وذلك لغياب العقوبات ضد المخالفين، أو للطابع الفوقي لتلك التنظيمات، والتمسك بالسيادة الوطنية، وعدم توافر أجهزة وطنية داخل تلك التنظيمات. (عاشور، 2007، صفحة 38)

ويمكن إرجاع ذلك إلى التخوف من فقدان السيادة، بانتقال السيطرة على جانب من السياسات الداخلية إلى سلطة إقليمية، فلا يتم إدراج الإجراءات التكاملية في السياسات الوطنية، ولا تخصص موارد كافية لتنفيذ المبادرات الإقليمية، زيادة على أسباب موضوعية أخرى، كسوء توزيع المنافع، وغياب الاستقرار الاقتصادي الداخلي، مما يؤدي إلى إعطاء الأولوية لفرض القيود على الاستيراد وتدفقات رأس المال على الاعتبارات الإقليمية، كما يؤدي تعدد العضوية في منظمات تكاملية إلى إضعاف الالتزام السياسي بأي منها أو ببعضها لصالح البعض الأخر. (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 210).

فتجربة اتحاد شرق إفريقيا كانت تجربة ناجحة، حيث كان للاتحاد عملة واحدة ولم تكن هناك قيود جمركية على حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال، وكان هناك بنك مركزي موحد ومؤسسات للسكك الحديدية ...الخ، ولكن هذه التجربة فشلت نظرا لزيادة التنافس السياسي بين قادة الدول المكونة للمجوعة، واختلاف توجهاتها الإيديولوجية، فبينما اعتمدت كينيا النظام الاقتصادي الغربي، اعتنقت تنزانيا التوجه الاشتراكي وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد. (حجاج، 2004، صفحة 67)

2-التمسك بالسيادة الوطنية وغياب السلطات فوق الوطنية: قد كانت الدول الإفريقية والتي هي حديثة الاستقلال حريصة على سيادتها، فواجهت أية محاولات للحد منها في جميع تجارب التكامل، وهو ما يحد من فاعلية المؤسسات التكاملية، ذلك أن فقدان الدولة جزء من سيادتها في ظل التكامل الاقتصادي، هي مشكلة ذات طبيعة مزدوجة، يمثل فيها الجانب السياسي والثقافي محورا

هاما لا يقل أهمية عن المحور الاقتصادي. فالأفارقة لديهم هاجس من أن يؤدي منح المزيد من الاختصاصات والسلطات للكيانات الوحدوية القارية أو الإقليمية الفرعية إلى الانتقاص من السيادة الوطنية، وإن كان من الممكن تبرير ذلك عند إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بالإرث الاستعماري الطويل، إلا أنه لم يعد مبررا في الوقت الراهن، خاصة أن الوحدة أصبحت ضرورة حتمية وليست خيارا تفضيليا، إذ يصعب الحديث عن تنظيم إقليمي فاعل ما لم يكن لهذا لتنظيم سلطات فوق قومية، سواء إزاء أعضائه أو في مواجهة العالم الخارجي، لذلك فإن الدول الإفريقية تفتقر إلى حد أدنى من التوافق بشأن حدود العملة الوحدوية، وأصبح غالبيتهم يفضلون العمل الفردي على حساب المشاركة الجماعية. (محمود أبو العينين، صفحة 126)

وتختلف هذه المشكلة باختلاف درجات التكامل المنشود، حيث تزداد كلما اتجهنا صعودا للوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة، حيث أن القادة السياسيين كلما طرح اقتراح منقص لسيادة الدولة الوطنية، يتخذون قرارات من شأنها تأجيل الاقتراح، بإحالته إلى لجان متخصصة أو إبداء أسباب تدعوا لتأجيل نظره أو عمل مزيد من الدراسات ، وإن طبيعة الإجراء المطلوب ذاته يمكن أن تكون مؤثرة في حدة المشكلة، فانتقاء سلع بعينها لتطبيق اتفاقات تجارة تفضيلية لن يترتب عليه أي أثر في مسألة فقدان الاستقلالية، أما إذا تعلق الأمر بسلطة إصدار الوحدة النقدية لصالح دول الاتحاد فهو إجراء يلغي أهم مظاهر سيادة الدولة الوطنية وبالتالي سيكون أكثر صعوبة (فرج، 2001، صفحة 73).كما أن غياب السلطة فوق الوطنية يؤدي إلى التنازع في المصالح بين الهيئات والمؤسسات الإقليمية من ناحية، والهيئات الحكومية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء من ناحية أخرى، وذلك نظرا لأن كل رئيس دولة يفضل مصالح دولته الوطنية عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، ورفض التنازل عن بعض الاختصاصات الوطنية لصالح التنظيم الإقليمي، مما يؤدي إلى الإخفاق في اتخاذ القرارات الفاعلة على المستوى الإقليمي خاصة في ظل الاعتماد على قاعدة الإجماع.

كما أن القرارات المتخذة من المنظمات الإقليمية هي ملزمة للهياكل المؤسسية والأجهزة الإدارية للمنظمة الإقليمية بشكل مباشر، فهي ليست واجبة التطبيق على المستوى الوطني للدول الأعضاء، وذلك لعدم امتلاك المنظمات الإقليمية لسلطة فرض القرارات على الدول الأعضاء، مما يجعل تنفيذه خاضعا لإرادة الدول الأعضاء، فأصبحت قدرتها مما تتنازل عنه الدول الأعضاء، وبالتالي يكون دور الأمانة العامة مجرد هيئة إدارية مقيدة الصلاحية في عملية اتخاذ القرار، ويظهر ذلك من خلال تسمية الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بالسكرتير الإداري للمنظمة، كما أوضحت بنود معاهدة الايكواس وجود نوع من الوصاية السياسية من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات على نشاط السكرتارية التنفيذية، وهو أمر يكاد يكون في جل مواثيق المنظمات الإقليمية في إفريقيا، مما يجعل دور السكرتارية التنفيذية يتراجع ،نظرا للطابع القومي لعمليات التكامل، وبالتالي ازدياد تدخل ممثلي الحكومات الوطنية في عملية التكامل الإقليمي في مختلف مراحلها، وانعكاساته السلبية عليها. (عاشور، 2007، صفحة 42)

ومن الأشياء التي تدل أيضا على التمسك بالسيادة الوطنية، أن الهيئات القضائية لفض النزاعات بين دول الجماعة ترسخ واقع إعلاء المصالح الوطنية، فمثلا محكمة العدل التابعة للايكواس تحصر اختصاص المحكمة في التصدي لنزاعات الدول الأعضاء فقط، واستبعاد النزاعات التي تنشأ ما بين الجماعة والدول الأعضاء بها، بالإضافة إلى منح الأولوية في فض النزاعات بين الدول للطرق الدبلوماسية، وعدم اللجوء إلى الحل القضائي إلا حينما تعجز الأطراف المتنازعة عن التوصل إلى حلول توفيقية فيما بينها، دون أن ننسى أن ولاية القضاء الدولي هي اختيارية، مما يجعل الدول تفضل اللجوء إلى الحلول غير القضائية، لتميزها بالطابع السياسي، وإمكانية اختلاف التفسيرات لنصوص الاتفاقات وبروتوكولات التنظيم الإقليمي.

3–الطابع الفوقي وغياب المشاركة الشعبية: يقصد بالطابع الفوقي للتكامل سيطرت حكومات الدول الأعضاء على المؤسسات الإقليمية، مما يعني إعلاء السلطات والمصالح الوطنية في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التكاملية على المصالح المشتركة للجماعة وقد تضمن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي كثيرا من النصوص التي تؤكد على دور المشاركة الشعبية في تدعيم أنشطة الاتحاد،

حيث وردت نصوص تفيد في هذا المعنى في الديباجة، وفي المادة الثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد، والمادة المتعلقة بالمبادئ والتي تضمنت مبدأين يتعلقان بالمشاركة، وكذلك بالنسبة للهياكل التي تضمنت جهازين مرتبطين بالمشاركة الشعبية، وهما البرلمان الإفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وبالرغم من ذلك يعتبر ضعف البعد الشعبي في أنشطة الاتحاد أحد العوالم المؤثرة على عملية الوحدة، إذ لا علاقة للشعوب الإفريقية بالاتحاد الذي قام لأجلها، مما يجعل المواطن الإفريقي لا يشعر بالاتحاد على أرض الواقع، مما جعل مصداقية الاتحاد على المحك، كونه لا يخدم سوى أغراض الأنظمة السياسية في الدول الأعضاء. (أحمد عاشور، أحمد علي سالم، 2005، صفحة 38)

كما أن اقتصار العملية التكاملية على الساسة و الموظفين من دون مشاركة شعبية، و هيمنة مجلس رؤساء الدول والحكومات في مؤسسات التكامل على كافة السلطات، أدى إلى تركيز اختيارات الدول في يد حفنة من الحكام، يتسبب تنازعهم فيها بينهم في عرقلة مسار التكامل، فاستيلاء عيدي أمين على الحكم في أوغندا أثار نزاعا سياسيا، أدى إلى شل مؤسسات جماعة شرق أفريقيا ثم انهيارها، وأثر وقوع نيجيريا في قبضة أنظمة ديكتاتورية، وتعرضها لاضطرابات متتالية على العملية التكاملية في غرب إفريقيا، كما أن سيطرت السياسيين على اتخاذ القرار تقصي دور المتخصصين الذين يعتبرون عنصرا ايجابيا في العملية التكاملية على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى ضعف هذه الطبقة على المستوى الوطني في الدول الإفريقية. (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 206)

حيث أن هناك غياب هذه الفئة على صنع واتخاذ القرارات في مسائل التكامل، فلا يتم إشراك الرأي العام وباقي الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني للدول الأعضاء، مما يجعل الجهود المبذولة في عملية التكامل غير منبثة من رغبات مواطني القارة وأولوياتهم وتوقعاتهم من العملية التكاملية، وهذا على الرغم من أن بعض التنظيمات الإقليمية تنص على إنشاء برلمانات إقليمية ومجالس اقتصادية واجتماعية ذات صلة بالمؤسسات غير الحكومية في الدول الأعضاء في التنظيم الإقليمي، مثل الاتحاد الإفريقي – الايكواس–السادك. (عاشور، 2007، صفحة 40)

4–عدم الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية: تتعرض القارة إلى كثير من الفوضى والاضطرابات السياسية وكثرة الانقلابات السياسية والنزاعات العرقية والخلافات الحدودية، التي ترجع أصولها إلى الحقبة الاستعمارية، إذ ترجع أسباب الصراعات والحروب بين الدول الإفريقية في معظمها عن عدم الاقتناع بالحدود القائمة التي رسمها الاستعمار في إفريقيا، أما الصراعات والحروب الداخلية، فتعرف القارة العديد منها بسبب التنافر بين الجماعات والقبائل المكونة للدولة، وصراعها حول توزيع الموارد والسلطة، مما ينعكس على جميع ميادين العمل بما فيها جهود التكامل، فتعتبر عائقا أمام تقدم الدول الإفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه التكتلات. (الكوت، 2008، صفحة 35)

فلا جدال أن الحروب أو الصراعات التي تنتشر تزعزع الثقة في العمل الإقليمي، بل إن التوتر ينتقل حتما داخل الأجهزة التكاملية في شكل موجات دبلوماسية، كما لا تستطيع الدول المتورطة في حرب أو صراع أن تواصل مشوارها التكاملي في ظل هذه الأوضاع، إذ تؤثر حالة عدم الاستقرار السياسي على جهود التنمية والتكامل في القارة الإفريقية، والأمثلة على تلك الأوضاع غير المستقرة في كل من السودان وساحل العاج وإثيوبيا واريتريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وجمهورية إفريقيا الوسطى، فقد أثرت هذه المشكلات السياسية والنزاعات الحدودية على الجو الأمني العام للقارة، ونتج عن ذلك تزايد مشكلات اللاجئين والنازحين وظاهرة الجنود الأطفال، وتدمير البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ،وهذه الأجواء لا تصلح لحدوث تنمية أو تكامل اقتصادي. (محمود أبو العينين، صفحة 463)

ذلك أن الحروب تخلق فجوة ثقة بين أطراف المشروع التكاملي، بفعل تدمير الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية، كما أنه زيادة على توقف برامج تشييد البنية التحية، كما هو الحال في الطرق الرابطة بين اتحاد دول حوضنهر مانو، فإن الصراع يستهلك

معظم موارد الجماعة ويؤدي إلى زيادة الضعف، غير أن استطلاع أراء المواطنين حول اعتبار ذلك عائقا أمام نجاح عملية التكامل، قد عرف اختلافا بين مؤيدين ومعارضين. (أحمد عاشور، أحمد علي سالم، 2005، صفحة 107)

كما ينتج عن غياب سيادة القانون والحكم الجيد والانقلابات المتتالية، إضعاف الالتزام بحسن تنفيذ إجراءات التكامل، وتمتد أثار ذلك إلى الدول المجاورة، ويتم عقد تحالفات بين القوى المتصارعة وأطراف خارجية عبر الحدود، وينفر رأس المال وتنتشر المجاعات من نقص الإنتاج الغذائي، لذلك تتجه بعض التجمعات الإقليمية إلى اشتراط سيادة الديمقراطية كشرط للانضمام إلى عضويتها، وإلى إنشاء آليات لحل النزاعات الإقليمية. (خالد مفتاح أحمد، الطاهر الشريف، 2009، صفحة 107)

كما يظهر الواقع الإفريقي تنوعا اجتماعيا وثقافيا ودينيا، يحدث فوارق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء، التي تحتوي على تمايزات بين الدول الناطقة بالإنجليزية عن الأخرى الناطقة بالفرنسية والناطقة بالبرتغالية، كل ذلك أثر على الوجود السياسي للدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، نجم عن بعض الحالات منها حروب أهلية. (عبد السلام نور، محمد عاشور، صفحة 105)

كما يعتبر البعض أن التدخل الخارجي في عمل الاتحاد الإفريقي يحول دون تفعيل أنشطة الاتحاد، بما فيها التكامل الإفريقي، إذ تقف الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إلى حد كبير وراء التردد الإفريقي، إزاء إقامة حكومة الاتحاد الإفريقي وإنشاء الولايات المتحدة الإفريقية، لأن ذلك سيكون خصما من رصيد النفوذ والمصالح الغربية في إفريقيا. (محمود أبو العينين، صفحة 131)

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية

تتعدد المعوقات القانونية والإدارية التي تواجه التكامل بين المنظمات الفرعية الإفريقية، وتتجلى أهمها فيما يلي:

1–قاعدة التوافق الجماعي: إن التنظيمات الإقليمية في إفريقيا في معظمها أخذت بقاعدة التوافق الجماعي كسبيل لاتخاذ القرارات، مثل منظمة الوحدة الإفريقية والايكواس، وذلك تجسيدا للاحترام الكامل لسلطة ورأي كل دولة عضو، بحيث لا يتم فرض عليها أي قرار دون توفير فرصة للاعتراض أو إبداء الر أي، وذلك لتفادي الانشقاقات والصراعات داخل التنظيم، وضمان التزام الكافة بتطبيق ما يتم التوصل إليه، لكن هذه القاعدة أسفرت عن مشكلات أساسية، ذلك أنه من جهة الدول التي توافق على القاعدة لا يعني ذلك التزامها بالتطبيق، كما رسخت القاعدة الطابع الفوقي، وإعلاء المصالح الوطنية على الصالح الجماعي لمؤسسات التكامل الإقليمي، فغالبا اتخاذ القرارات يستغرق وقتا طويلا لإنهاء المفاوضات ، وفي الأخير لا يتم الوصول إلا لحلول توفيقية، باتخاذ قرارات خالية من أي محتوى في محاولة لإرضاء جميع الأطراف. (عاشور، 2007، صفحة 45)

2–تعدد المشاكل في الأطر المؤسسية للتكامل: لم تمنح الدول الإفريقية لمؤسسات التكامل قدرات تكسبها الفاعلية، وتكفل تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي تعهدت بها الحكومات، وتتمثل أهم مآخذ الأطر المؤسسية في حجب السلطة فوق الوطنية، وما يقترن بها من قيام مؤسسات تشريعية وقضائية، وهي أمور ساهمت في نجاح الجماعة الأوروبية، زيادة على قصور شديد في الموارد المالية التي تعتمد على اشتراكات الدول الأعضاء، مما يحول دون قيام المؤسسات بالأدوار المنوطة بها ،كما يلاحظ غياب التنسيق بين الأجهزة والهيئات المعنية في الدول الأعضاء على كافة المستويات، زيادة على عدم استمرارية إدارة الأطراف، نظرا للتغييرات الدورية للموظفين العاملين في مؤسسات التكاملية، والإفراط في قيادتها العليا وشغلها وتعيينها على أسس سياسية.

هناك انتشار للمحسوبية والوساطة في تعيين العاملين بأجهزة المنظمات الإقليمية، دون أن ننسى أن توزيع هذه الوظائف يكون بين الدول الأعضاء التي تعمل عل الحفاظ على نصيبها، بغض النظر عن المؤهلات والخبرات اللازمة للوظيفة، خاصة وأن هناك إحجام للكفاءات عن العمل في مؤسسات التكامل، لرغبتها في شغل مناصب عليا في دولها، وقد تفضل الدول الاستئثار بالكفاءات العليا للعمل في مؤسساتها الوطنية، مما أدى إلى إضعاف كفاءة العمل فيها، مما ينجم عنه صعوبة متابعة ملفات

التكامل، خاصة في ظل غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي.دون أن ننسى أن غياب السلطة فوق الوطنية مسؤول عن ضعف الالتزام بقرارات التكامل، وغياب الديمقراطية وسيادة القانون عن المستوى القطري يجعل من المتعذر إنشاء برلمان إفريقي منتخب أو إيجاد محكمة عدل افريقية، وفي حالة وجودها فإنها تعاني من ضعفها بالقياس إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فليس من حق محكمة حقوق الإنسان صلاحية النظر في قضايا يرفعها الأفراد أو المنظمات غير الحكومية، من دون موافقة الحكومة التي تجري مقاضاتها، كما أن البرلمان له طبيعة استشارية فقط في البداية ويتحول في النهاية إلى جهاز تشريعي (وهو أمر بعيد المنال حاليا).

كما أن شح الموارد المالية لوجود عبء مالي للمساهمة في تمويل أجهزة التكامل، زيادة على الخسارة من غياب التكامل الفعال، وعدم الوفاء بالالتزام بالسياسات أو بالحصص المالية ، لتراكم المتأخرات المستحقة لأجهزة التكامل، يؤدي إلى البحث عن تمويل خارجي مع ما يصحبه من تدخل أجنبي، وأدى ضعف نظم المقاصة التي أنشأتها بعض التجمعات لمواجهة عدم تمتع العملات الوطنية بقابلية التحويل، إلى استمرار الصعوبات النقدية كعائق أمام التبادل البيني، كذلك يؤدي ضعف التشاور الداخلي بين العاملين والوزراء بشأن قرارات التنظيمات الإقليمية، وغياب المتابعة من جانب الوزراء القطاعيين للقرارات التي تتخذها اجتماعات الرؤساء، إلى حدوث تضارب بين المؤسسات على المستوى الإقليمي، وازدواجية وزيادة الاجتماعات المكلفة، وعدم تضمين الاتفاقيات الإقليمية في السياسات القومية أو القطاعية لدول التكامل . (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 212)

3–هشاشة الكيانات الإفريقية وضعف البنى التحتية: يمثل تردي مستوى البنية الأساسية في كثير من مؤسسات وأجهزة التكامل بين الدول الإفريقية، خاصة دول جنوب الصحراء، التي تعرف ضعف المؤسسات والهياكل البالية الموروثة من عهد الاستعمار، التي لم تجر محاولة إعادة بنائها، أحد المعوقات الأساسية للتكامل بين الدول الإفريقية، مثل انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات اللازمة، وعدم توافر وسائل النقل والاتصال بين مؤسسات الجماعة. كما تعاني الدول الإفريقية محدودية اقتصادياتها، وتعرضها لأزمات اجتماعية واقتصادية مزمنة، واضطراب السياسة البيئية، وتعرض النمو فيها إلى التوقف، كما أن ضعف الهياكل الاقتصادية المعتمدة على محصول واحد أدى إلى إضعاف الروابط الاقتصادية، وأدى التركيز على الصناعة مع محدوديتها إلى تجاهل المزايا النسبية في قطاعات أخرى مثل الزراعة، رغم وجود فرص فيها للتبادل البيني، كما أدى غياب ثقافة التكامل إلى محدودية القوى الرئيسية الداعية إلى التكامل الإقليمي، وساهم ضعف القطاع الخاص، وغياب المعرفة بالتكامل في أوساط العمال والمنظمات غير الحكومية في محدودية المشاركة، وزاد في حدة المشكلة تخلف الموارد البشرية والنقص في الخبرات الفنية، وضعف القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والتقدم في الاتصالات، وتعثر التكامل بسبب تعقيد الإجراءات الجمركية وانخفاض مستوى التصنيع، ولم يمكن وضع وحدة نقدية في غياب الانضباط النقدي على المستوى القطري. (عاشور، 2007، صفحة 46)

وإن تردي أو انعدام البنية التحتية المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة في مجال التعليم والصحة والمرافق الأساسية في معظم الدول الإفريقية، يجعل الدول منشغلة بتوفيرها وإهمال مسائل التكامل، فضعف البنية التحتية وما ينجم عنه من تكاليف في التعاون الإقليمي، يدفع الدول إلى اعتبار أن مصالحها في التعامل مع العالم الخارجي أكثر من دور الإطار التكاملي، مما يؤثر على تحرير التجارة وإقامة أسواق مشتركة، حتى وإن زادت قيمة ومعدلات التجارة والاستثمار، لأن الإنتاج يوجه للتصدير. (الكوت، 2008، صفحة 34)

4–القصور في آليات التكامل والتحايل على إجراءاته: أدى طموح المنظمات الإقليمية وعدم واقعية الأطر الزمنية التي وضعتها لتحقيق أهدافها، إلى توقعات بمنافع لم تتحقق على أرض الواقع، وزاد من حدة المشاكل جري الرؤساء الإفريقيين وراء مشروعات ضخمة خاوية من المضمون، وغير مشفوعة بآليات تنفيذ فعالة، وإقرارهم الدخول في أكثر من تجمع من دون تدقيق في متطلباتها

ومنافعها، وترتب على ذلك افتقار المواد اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج الإقليمية، وشاب التكامل قصور في آلياته فحد من فاعليته، فاقتصر تحرير التجارة البينية على إزالة الرسوم الجمركية دون القيود الأخرى، كالقيود الكمية وعوائق حركة عوامل الإنتاج والعقبات الإدارية والقانونية الأخرى، الأمر الذي حد من توسع التبادل البيني. كما إن اختيار أسلوب التفاوض المتوالي لاختيار منتجات يجري تخفيض الرسوم عليها، بدلا من إقرار جدول تخفيض لجميع السلع معا، أتاح للدول الأعضاء استبعاد عدد كبير من السلع، بدعوى أنها حساسة، الأمر الذي قلل من مجالات الكسب من التكامل، ولم يعط اهتمام كاف لتوفيق السياسات التجارية وإزالة العوائق للاستيراد، ولجأت بعض الدول إلى التحايل على تخفيض الرسوم بالالتجاء إلى عوائق مصطنعة، تشمل فرض تعقيدات إدارية على إجراءات مرور البضائع عبر الحدود، وتفسير قواعد المنشأ، وإطالة المدة اللازمة لاستيفاء البيانات المطلوبة، واشتراط إجراءات فحص مطول قبل الشحن. (الإمام, محمد محمود، 2004، صفحة 211)

5–تعدد المشاركة في تجمعات إقليمية: من بين ثلاثة وخمسون دولة إفريقية هناك سبعة وعشرون دولة عضو في تجمعين إقليميين، وثمانية عشر عضو في ثلاثة، بينما الكونغو الديمقراطية عضو في أربع، أما الدول التي تقتصر على عضوية تجمع واحد فعددها سبعة فقط، وقد عقد في 1997 بروتوكول للتنسيق بين التجمعات الإقليمية والجماعة الإفريقية لحل المشاكل العملية القائمة. (عاشور، 2007، صفحة 31)

ويثير تداخل العضوية في التجمعات الإقليمية صعوبة متابعة كل منها، ويحدث تضاربا في السياسات التي يتعين على دولة معينة إتباعها، فمثلا أعضاء الساكو لا يستطيعون تحرير التجارة مع باقي الكوميسا من دون مخالفة التعريفة المشتركة للاتحاد، زيادة على تعدد قواعد المنشأ والقواعد الجمركية وتضارب النظم الجمركية، كما أنه يزيد العبء على الموارد البشرية المحدودة ،مثل الحاجة إلى الخبراء والمسؤولين للمشاركة في اجتماعات متعددة، كما تؤدي التعددية إلى عدم وضوح المكاسب من كل من الترتيبات المختلفة، وهو أمر مهم لاختيار الدولة التجمع الذي تستمر فيه (الإمام, محمد محمود، 2004، صفحة 21).دون أن ننسى تعدد الولاءات الإقليمية، وهي نتيجة طبيعية لتعدد الانتماءات للتجمعات الإقليمية المختلفة داخل الإقليم الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى تصادم المصالح، وتنشأ محاور جديدة بين الدول وبين التجمعات الفرعية، في ظل عدم التنسيق، مما يثير ارتباكا في الغالب ويضغط على الدول الإفريقية الفقيرة، التي لا تستطيع أن تلبي احتياجات متزايدة وغالبا متضاربة. (السيد فليفل، محمود أبو العينين، صفحة 74)

غير أن هناك تباين الآراء حول مؤيد ومعرض لهذا التعدد، فالمعارضون يرون في ذلك تشتيتا للجهود، والهدف منها السعي لتحقيق أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية، أما المؤيدون فيرون أن التعدد والتكرار يصب في خانة تنسيق السياسات والتشريعات، وتحرير الإجراءات والقوانين، وتشجيع المعاملات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأنها تندرج في النهاية تحت مظلة الاتحاد الإفريقي كمنظمة على مستوى القارة. (إسلام محمد، محمدالبنا، 2005، صفحة 87)

الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية

تتعدد المشكلات الاقتصادية في القارة الإفريقية، إلا أن أكثرها تأثيرا على عملية التعاون الإقليمي هي تراجع معدلات التبادل التجاري للصادرات الإفريقية –تراجع وانخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر –ارتفاع معدلات خدمة الدين الداخلي والخارجي –ارتفاع أسعار البترول–تهميش القارة الإفريقية في السوق العالمي وذلك لعدم مساهمة صادراتها إلا بنسبة ضئيلة في الصادرات العالمية. (محمود أبو العينين، صفحة 465)

يمكن تقسيم المشكلات الاقتصادية للتكامل إلى مجموعتين، يغلب على المجموعة الأولى أنها ذات طابع داخلي، أي توجد داخل التكتل، أما المجموعة الثانية فرغم أنها تعتبر أيضا من المشكلات داخل التكتل الواحد إلا أنها تعتبر مشكلات بين الاتحادات (التكتلات) القائمة، في إطار دمجها مع بعضها البعض.

أولا: المشكلات الاقتصادية داخل المنظمات الفرعية

تعاني معظم المنظمات الفرعية الإفريقية القائمة من مجموعة من المعوقات الاقتصادية التي أثرت على مسيرة تقدمها، وصولا إلى تحقيق تنمية للدول الأعضاء بهذه التكتلات، ويمكن حصر أهمها في:

1-عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع: إن المنهج المتبع في عملية التكامل في معظم التجمعات الاقتصادية في القارة يشابه النموذج الأوروبي، القائم على قاعدة دعه يعمل دعه يمر، وهو منهج يؤكد على تحرير التجارة الإقليمية، وهذا يلائم البلدان الصناعية ذات البنية التحتية والمؤسسية وهياكل الإنتاج التكاملية الجديدة، في حين أنه يخلق العديد من المشاكل للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية، التي تعاني في مجالات النقل والاتصالات. (عاشور، 2007، صفحة 47)

فترتب على ذلك عدم ملائمة تكامل الأسواق وذلك لعدة أسباب، منها وجود قطاع كبير غير تجاري، وقطاع غالب لإنتاج صادرات أولية توجه للأسواق العالمية، لا يكفي خفض الرسوم لتشجيع الطلب الإقليمي عليها، وترتب على ذلك سوء توزيع منافع التكامل، حيث ذهبت غالبيتها إلى الأطراف الأكثر قدرة على المنافسة، وفي ظل ارتفاع الرسوم الخارجية حدث تحويل للتجارة، مما أدى إلى إغلاق الدول الأضعف لبعض منشآتها، مما أدى إلى انخفاض في الدخل، إلى جانب تحمل خسائر في إيراداتها من الرسوم الجمركية. (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 205)

فالاختلاف الواضح بين الدول في مستوى التنمية الصناعية، يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بين الدول الإفريقية، كما أن تشابه المنتجات في الدول الإفريقية، والتي غالبا هي إنتاج السلع الأولية، هي أحد المعوقات الأساسية لجهود التعاون الاقتصادي، ذلك أن السمة العامة للمنتجات الإقليمية الاقتصادية الإفريقية هي ضعف التنوع الإنتاجي، وتشابه المنتجات السلعية في السوق المحلية، في ذات الوقت الذي تتشابه فيه السلع التصديرية، ومن تم ضعف معدلات التبادل التجاري البيني. زيادة على انعدام المبادلات الاقتصادية بين الدول الإفريقية، وهذا ناتج عن انقسام اقتصاديات الدول الإفريقية إلى مناطق نقدية متباينة، فبعضها أسترليني والأخر فرنك، مع وجود علاقات تضامن ،يجب أن تنمحي بين الدول الاستعمارية القديمة والبلاد الإفريقية النامية، كما أن هناك قلة في النمو الحالي للمبادلات الإفريقية، بسبب وجود نظم جمركية وضعها المستعمر السابق لتضمن له خلو السوق إلا من تجارته وصناعته، وإن كان هناك من يرجع ذلك إلى عدم رغبة الدول النامية في إضعاف دخولها الجمركية في حالة تحقيق سوق مشتركة واحدة إفريقية. (طاهر، صفحة 455)

وإذا رجعنا إلى السياسة التجارية التي اتبعتها الدول الإفريقية، فتعتمد بالأساس على تشجيع التصدير للدول الصناعية الكبرى، مع الحد من الواردات، وهذا ما يتعارض مع إقامة منطقة تجارة حرة ثم سوق مشتركة بين الدول الإفريقية، ذلك أن الدافع الأكبر يكون لصالح تصدير الدول خارج المنطقة وليس دعم التعاون الإقليمي، وهو ما ينعكس على نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء .أما الدول التي اتبعت المنهج الإنتاجي، فقد ركزت على التعاون في إقامة مشروعات لا سيما في البنية الأساسية، فحققت السادك نجاحا في تجميع الشبكات الكهربائية لمواجهة النقص في مصادر الطاقة، غير أن هذا لم يوضع ضمن استراتيجية شاملة لتطوير القواعد الإنتاجية على نحو يزيد من التشابك بينها، وعندما حاولت دول شرق إفريقيا الثلاث تطوير سوقها المشتركة الموروثة عن الاستعمار رفضت كينيا ذلك. (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 205)

كما تعرف دول القارة تدني في مستوى الدخل القومي والدخل الفردي، نظرا لضعف التنمية الناجم عن عدم استغلال الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية بشكل جيد، وإن هناك تفاوت في الدخل بين الدول الإفريقية، فيقل في بعضها عن واحد دولار، ويتجاوز في البعض الأخر عشرات الدولارات، زيادة على التفاوت داخل الدولة الواحدة، مما يحدث نوع من الصراع على توزيعها، كما يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية في القارة، مما يجعل إقامة تنظيمات إقليمية أمر ثانوي إن لم يكن مخاطرة، لأنها تؤثر على التدفقات المالية والاستثمارية للمنطقة. (محمود أبو العينين، صفحة 464)

2–مشكلة توزيع عوائد التكامل (توزيع المكاسب وتحمل الخسائر): تقاس منافع التكامل بالآثار الايجابية على النشاط الاقتصادي، سواء بزيادة التصدير نظرا لاتساع السوق، أو جدب الاستثمارات المحلية والأجنبية، أما الأعباء تتمثل في فقدان بعض الأنشطة غير القادرة على المنافسة، وقد يؤدي إلى رفع تكاليف الاستهلاك، زيادة على فقدان إير أداة الرسوم الجمركية، وبالتالي فإن المكاسب والخسائر المحتملة في عملية التكامل يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

– القسم الأول يختص بالمكاسب والخسائر المالية الناجمة عن إزالة القيود التعريفية بين دول التكامل، عند قيام منطقة التجارة الحرة، أو توحيد التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي عند قيام الاتحاد الجمركي.

– القسم الثاني فيختص بالمكاسب والخسائر التي تتحقق في مجال التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك بصورة جلية حال قيام السوق المشتركة نتيجة التبادل والشراكة بين الدول الأعضاء، حيثيكون هناك حرية لانتقال عوامل الإنتاج فيما بين هذه الدول، وتستقطب الدول ذات الدرجة الأعلى في النمو الاقتصادي على عوامل الإنتاج، لما لديها من أسواق مالية متقدمة وبينية أساسية جيدة، وعادة ما يكون ذلك الاستقطاب على حساب الدول الأقل نموا، مثل ما حدث بين كينيا وتنزانيا عند قيام سوق شرق إفريقي. (خالد مفتاح أحمد،الطاهر الشريف، 2009، صفحة 105)

هذه الخسائر قد تكون محدودة بسبب صغر حجم التجارة البينية، إلا أنها تتعرض للتزايد خلال فترات التخفيض التدريجي للرسوم، وما قد تصبحه من توسع في التجارة البينية، ويعتبر التفاوت في أنصبة الدول المشتركة في التجمع التكاملي من المنافع والأعباء، من أهم أسباب تعثر التجارب الإفريقية (الإمام, محمد محمود، 2004، صفحة 209)، ذلك أن التكامل الإقليمي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء، غير أن توزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء، فكثيرا ما تكون حصيلة البعض من الأعضاء خسارة كاملة، خاصة في المدى القصير، لأن العوائد ما تكون على المدى البعيد، وهو مالا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل، وذلك راجع لأحد السببين أو كلاهما، الأول هو وجود اتجاه إلى تركز منافع التكامل في دول دو ن غيرها من الأعضاء في التكامل الإقليمي، وبالتالي تزداد معه المناطق الأكثر نموا نماء وغنى، بينما تزداد الأقل نموا فقرا، أما الثاني فهو تحمل بعض الدول الأعضاء تكاليف لا توازي المنافع التي تتحصل عليها من جراء التكامل، مع صعوبة تعويض الخسارة من أي مورد آخر، مما يجعل تراجع في الإيرادات الحكومية للدول الأعضاء في عملية التكامل، مما يؤثر على قدرة الدول في الوفاء بالتزامات الوطنية، فمثلا يصعب على كثير من الدول تعويض الخسارة الناجمة من إزالة القيود الجمركية على التبادل التجاري البيني، وما ينتج عنه من خسارة في إجمالي الإيرادات الحكومية، مما يحد من القدرة التمويلية للحكومة، وهو ما يقود بدوره الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في نطاق التكامل الإقليمي، نظرا لشعور بعض أطرافها باستنزاف مواردهم لصالح غيرهم، لذلك تصبح عملية التعويض عملية جوهرية و أساسية للدول التي تخسر من جراء العملية التكاملية، لذلك فإن وجود السياسات التعويضية المناسبة والمرنة قد يكون كفيلا للقضاء على هذا المشكل (خليفة، 2015-2014)

وقد جرت محاولات لتعويض الدول الأفقر، بتحويلات مالية وتفضيلها في اختيار مواقع توطين الصناعات ومشروعات البنية الأساسية، إلا أن صناديق التضامن للتعويض التي أنشئت لم تنجح في تخفيف مخاوف الدول الأضعف، وحثها على الاستمرار في التكامل، بسبب محدودية مواردها، وعادة تقع أعباء الصناديق على الدول المصدرة، مما يحملها على التهرب منها كما حدث في ايكواس، كما أن الدول المتضررة لا تجد في التعويض المالي ما يغني عن الحصول على نصيب عادل من خلق التجارة لدفع عجلة التصنيع فيها، مما يدفعها إلى الانسحاب من التجمع، ، بل وانهياره كما حدث في التجمع الثلاثي لشرق إفريقيا، كما أن الدول القادرة على الانتفاع من التكامل ترفض عادة التدخل في إعادة توزيع الصناعة إقليميا لصالح الدول أقل نموا، وهو ما أدى إلى رفض كينيا مشروع اتفاقية كمبالا /امبالي التي استهدفت تصحيح توزيع النشاط الصناعي.

ويمثل فقدان إيرادات الرسوم الجمركية خسارة ظاهرة، خاصة في دول تتراوح فيها نسبة هذه الرسوم بين50و70%وخاصة بالنسبة للدول التي لا تحصل على نصيب من خلق التجارة، لذلك يتم اللجوء إلى طرق لتخفيض الخسائر ،عن طريق وضع جداول لتخفيض الرسوم وعلى أجال أطول، و في الساكو تقوم جنوب إفريقيا بإعادة توزيع الإيرادات الجمركية التي تجبيها لصالح الدول الأصغر في الاتحاد الجمركي، وعملت الايكواس على إنشاء آلية مماثلة، لكن بوجه عام آليات التعويض كانت محدودة الفعالية، زيادة على أن التعويضات التي تدفع للدول الأقل نموا تذهب إلى ميزانية الدول للإنفاق العام، وليس للمنشآت التي تتضرر من الخسائر. (الإمام، محمد محمود، 2004، الصفحات 209-210)

3–الفساد وشبكات المصالح: إن للفساد نتائج كارثية على الدولة والمجتمع والمواطن ومنظومة القيم والسلوكيات، فهو يلغي القانون والمؤسسات، ويعطل التنمية، ويجمد الحراك الاجتماعي، ويعيق التطور، وينتشر الفساد في غياب المؤسسة السياسية بالمعنى المعاصر، فالفساد الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي، مما يجعله ينتشر في الدول الفقيرة أكثر من غيرها، لملائمة بيئتها وواقعها السياسي والاجتماعي.ويلعب الفساد دورا أساسيا في التأثير على مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا، ذلك أنه كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع، كما كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية وثقلا من التجارة في المنتجات المحلية، وبما أن التجارة مع دول العالم هي مصدر أساسي للضرائب، فإن ذلك يدور في مصلحة فئة فاعلة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين، وغالبا ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ويعمدون إلى معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلي، تكون ثمارها في الأمد البعيد، ويعطون الأولوية للتجارة الخارجية.وتضم هذه الشبكة: – المستوردين المحليين—الجماعات ذوات الارتباطات بالتكتلات والشركات العالمية–كبار تجار الواردات في مجال الأغذية والمنتجات الزراعية —كبار الإداريين في الدولة والبنوك والذين يتمتعون بمزايا وامتيازات من مراكزهم ومواقعهم فيما يتصل بمسائل التجارة.

4–مشكلة تمويل مشروعات وبرامج التكامل: إن معظم أسباب فشل البرامج، يتم إرجاعها لندرة الموارد اللازمة لتمويل المشروعات، لعدم قدرة بعض الدول على الوفاء بالتزاماتها، زيادة على غياب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم الاعتماد على المساعدات الخارجية، و يكمن الحل في رفع المدخرات المحلية للاقتصاديات الإفريقية، وتشجيع رأس المال الهارب للخارج على الرجوع والاستثمار في وطنه، مما سيعطي دفعة قوية للنمو، كما يجب العمل على تفعيل مصرف التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي، لتلعب دورا أكثر محورية، وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية كليا، وإنما تترجم هذه المساعدات إلى برامج ومشروعات أخرى. لذلك إن معالجة مشكلات السياسة المالية، ومشكلات السياسة النقدية داخل الدول المكونة للاتحاد، يعد من أهم الشروط اللازمة لنجاح حركة التكامل الاقتصادي في إفريقيا، لأن إقامة البنية الأساسية وترشيد النفاق وغيرها من الإجراءات هي ذات طبيعة مالية، يجب أن تعمل عليها دول القارة حتى يمكنها استكمال مسيرة التكامل الاقتصادية. (خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، 2009، صفحة 107)

5–مشكلة تكلفة الاستهلاك (تحويل التجارة):تنشأ هذه المشكلة داخل التكتلات التي تستهدف في أولويتها تعزيز العلاقات التجارية، فيتم استيراد سلع ومنتجات من دول الاتحاد، بتكلفة تزيد عن تكلفة الاستيراد من خارج دول الاتحاد، لذلك غالبا تلجأ الدول الأعضاء بالاحتفاظ بأسواقها التقليدية لجلب الواردات، في محاولة للحصول على المكاسب الصافية للتكامل، المتمثلة في خلق التجارة، إلا أن هذه المشكلة تزداد حدتها حال قيام الاتحاد الجمركي، وفرض تعريفة جمركية عالية أمام المنتجات الواردة من الخارج، بقصد حماية الصناعة المحلية لذات المنتج، وإن تجنب ذلك يكون من خلال العمل في منطقة التجارة الحرة على رفع كفاءة عوامل الإنتاج في الصناعة المعنية ،بما يخفض من تكلفة الإنتاج، حتى يمكن لها المنافسة وتكون التجارة على السلعة خالقة للتجارة وليس محولة لها. (خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، 2009، صفحة 107)

6–مشكلات دمج المنظمات الفرعية: إلى جانب المشكلات المذكورة سابقا، تعترض المنظمات الإفريقية الفرعية معوقات أخرى، تظهر خاصة عند الحديث عن دمج التكتلات القائمة في اتحاد جمركي واحد على مستوى القارة في المرحلة الرابعة، وفق ما نصت عليه المنظمة الاقتصادية الإفريقية وجعلته من أهدافها، ويمكن حصر هذه المشكلات في:

أ–اختلاف المداخل والاقترابات بين التكتلات القائمة لتحقيق التكامل داخل كل منها: تنشأ المشكلات ابتداء من الاختلافات بين الاتحادات من حيث مداخل التكامل، فبينما أخذت منطقة التجارة التفضيلية والتي تحولت عام 1993 إلى سوق مشترك للشرق والجنوب الإفريقي "كوميسا"، مدخل تعزيز التجارة بين دول السوق ضمن أولويتها، نجد أن الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا قد أخذ موقفا مختلفا، إذ يرى هذا الاتحاد أنه يجب أن يكون تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المشروعات التكاملية المنتشرة في دول الاتحاد. بالإضافة إلى اختلاف الأهداف المعلنة بين كل من التنظيمين "كوميسا"و"سادك"، فالكوميسا عملت على تحقيق هدفها المعلن، وهو تعزيز التجارة بين دول السوق، من خلال إنشاء أجهزة متخصصة في هذا الغرض، كغرفة المقاصة ،ومركز للمعلومات الخاصة بالتجارة، واتحاد لغرف التجارة و الصناعة ،وبنك للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة النقل التي تعوق تدفق التجارة البينية، أما السادك فقد اهتمت بالمشروعات الغذائية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للإقليم، والارتفاع بمستويات الدخل، فتم تطوير برامج استغلال وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية، مع الأخذ في الاعتبار النظم البيئية المتوازنة وحماية البيئة، وقد تم إنشاء مركز الجنوب الإفريقي للتعاون في البحوث الزراعية على المستوى الإقليمي. اما في التنمية الصناعية فقد تحددت أهدافها في إعطاء أهمية كبرى لإصلاح القدرات الصناعية المتواجدة، أو خلق طاقة جديدة بالاعتماد على الذات، وقد ركزت التنمية الصناعية في الإقليم على مجالات الطاقة التقليدية(البترول–الفحم–الكهرباء)، كما عملت سادك على الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال مؤسسات التدريب المتخصصة لرفع كفاءة العاملين، كما تبنى برنامج للتجارة يعتمد على الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأعضاء. أما الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا فرغم أن ميلاده متأخرا، إلا أنه سبق بخبرة طويلة في مجال التكامل الاقتصادي للإقليم في غرب إفريقيا ذاته، إذ يمكن حصر أربعين منظمة حكومية تعمل في مجال التكامل الاقتصادي بالإقليم، بعضها ترجع أصولها إلى الحقبة الاستعمارية (فرج، 2001، الصفحات 78-79).

وقد اعتمد برامج التعاون الزراعي والصناعي، ثم إعدادها لتوسيع قاعدة الإنتاج على مستوى الإقليم، ويمكن رصد الأجهزة التالية، باعتبارها من أجهزة التكامل داخل إقليم غرب إفريقيا: اللجنة الدائمة المشتركة للسيطرة على الجفاف –منظمات أحواض الأنهار والبحيرات–منظمة مقاومة الآفات–جمعية تنمية الأرز غرب إفريقيا–اللجنة الاقتصادية للماشية والقطعان .... الخ، وهكذا فإن المداخل مختلفة ومناهج التكامل في التكتلات المطروحة متنوعة، قد يكون الهدف النهائي واحد، غير أنه في ظل إعلان أبوجا، وحيث يتعامل الإعلان مع هذه التجمعات للوصول إلى أهداف وسيطة، خلال فترات زمنية محددة، فإنه يكون قد ابتعد إلى حد ما عن الواقع الفعلي لهذه التكتلات، مما يشكل عقبة أمام بعضها (الأقل نموا) للوصول إلى الأهداف الوسيطية، وفقا للتحديد الزمني الموضوع، لذلك لم يكن كافيا النص على إعفاء دول وردت على سبيل التحديد مع تطبيق أحكام الاتفاقية، وإنما كان من الأحسن وضع وتحديد فترات زمنية مختلفة، باختلاف درجة ومستوى التنمية في التكتلات.

ب–مشكلات وقيود النقل والاتصال: إن توفر وسائل النقل وجودتها يعتبر أساسيا في دعم التكامل الإقليمي، من خلال ربط المناطق المختلفة للتجمع الإقليمي، وبالتالي نقص أو غياب هذه الوسائل يشكل عائقا أمام التكامل، وذلك عن طريق توفر حماية طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إلى أسواق الدول الأخرى، وهذا يؤثر على عملية التخصص في الإنتاج إن وجدت، والتي تعد أحد منافع عملية التكامل، كما أن ضعف وسائل الاتصال وقلة المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب، يؤثر على سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل (عاشور، 2007، صفحة 49).وتعاني الدول الإفريقية من مجموعة من المشكلات الهيكلية في مجال النقل والمواصلات يمكن إجمالها في:

– على صعيد النقل البري هناك تدهور في حالة الطرقات، ومحدودية مركبات ومعدات النقل، كما أن السكك الحديدية حالتها أسوء من حالة الطرق البرية في كثير من الدول الإفريقية، زيادة على قصور طولها وسعتها لتلبية احتياجات الدول الإفريقية، كما أن معظمها هي داخلية تربط المدن الداخلية بموانئ التصدير، لأنها موروثة عن الاستعمار، الذي أنشأها لتلبية حاجياتها في استغلال الموارد للدول الإفريقية وتصديرها إليه، فهناك على سبيل المثال فقط خطان للسكك الحديدية للربط بين دول الايكواس، وهما خط داكار/النيجر والذي يمر عبر السنغال ومالي، وخط أبيدجان/النيجر الذي يمر عبر بوركينافاسو (عبد السلام نور، محمد عاشور، صفحة 89)، زيادة على اختلاف تصميم كل خطة سكة حديد ومقاييسه من حيث المسافة بين القضبان، ونوعية الوقود المستعمل في تسيير المركبات، تبعا لاختلاف الدول الاستعمارية التي قامت بإنشائها، مما يعني استحالة ربطها ببعضها البعض، مع العلم أن هناك دول لا يوجد لديها أية خطوط سكك حديدية.

– على صعيد النقل الجوي تعتبر سيطرت الشركات غير الإفريقية على الرحلات الجوية، إحدى أهم المشكلات التي تواجه النقل الجوي بين الدول الإفريقية، ذلك أن الخطوط الوطنية للطيران معظمها لا يقدر على منافسة خطوط الطيران الدولية، حيث تختص خطوط الطيران الوطنية بنقل الركاب فقط، وهناك عواصم إفريقية لا توجد بينها خطوط طيران مباشرة، كما أن نقل السلع والبضائع لا يزال في كثير من الدول الإفريقية ضعيفا، لافتقارها على الأجهزة المناسبة لذلك. (عاشور، 2007، صفحة 51)

– على صعيد النقل البحري، إذ لا تزال الدول الكبرى خاصة الاستعمارية تسيطر على خطوط الملاحة البحرية، وذلك لضعف خطوط الشحن الإفريقية، وافتقارها للوسائل اللازمة للتعامل مع السفن العملاقة والحاويات الضخمة، مما يعرضها في كثير من الأحيان إلى دفع غرامات بسبب التأخير، بسبب ازدحام الأرصفة وتكدس البضائع في عمليات الشحن والتفريغ، مما يجعل الشركات الأجنبية هي المسيطرة بنسبة أكثر من تسعون بالمئة من التجارة الملاحية البحرية.

كل هذه الصعوبات في وسائل النقل والاتصالات على المستوى الإقليمي، يؤدي إلى رفع تكاليف النقل والتسويق استيرادا وتصديرا، وهو ما ينافي أحد الأبعاد الأساسية في عملية التكامل الإقليمي، المتمثل في سهولة الوصول إلى أسواق الدول الداخلة في عملية التكامل، وبالتالي يظهر حجم المعوقات المرتبطة بالنقل والمواصلات أمام مساعي التكامل. كما أن الدول الحبيسة في إفريقيا هي الأكثر معانات من مشاكل النقل، لاحتياجها لخطوط تربطها مع الدول الساحلية، خاصة وإن كان معظمها تتعاقد مع الدول الساحلية (اتفاقيات تجارة الترانزيت)، إلا أن العقبات الإدارية والاقتصادية كتعقيد الإجراءات الجمركية واختلاف المستندات المطلوبة، زيادة على الخلافات السياسية، أدت إلى صعوبة مرور السلع من الدول الحبيسة إلى الدول الساحلية والعكس.

ج–ضعف الشبكات الاقتصادية البينية: أدى ضعف قطاع الصناعة والتماثل في هياكل التصدير، القائمة على تصدير مواد أولية إلى خارج القارة مقابل استيراد منتجات صناعية، إلى غياب التشابك الصناعي، وضعف التام بين الاقتصاديات الإفريقية، وأدى استمرار إتباع سياسة الإحلال محل الواردات على المستوى القطري، إلى إنشاء أنشطة موجهة إلى السوق الوطنية، لا تحقق مستوى مقبولا من الكفاءة، وغير قادرة على التنافس إقليميا وعالميا، مما أعاق التقسيم الإقليمي للعمل، وأدى ذلك إلى محدودية جدوى التكامل القائم على التجارة، خاصة في ظل ضعف المؤسسات التكاملية والبنية الأساسية ، وشبكات النقل والاتصال بين الدول الأطراف، وساهم في إضعاف الروابط البينية اختلاف الإيديولوجيات، وتباين الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية المتبعة، إذ سمحت بعض الدول بسيطرة قطاع أعمال يعتمد على المعونات الحكومية والتضييق على الأسواق، بينما أخذت أخرى بحرية السوق. (الإمام, محمد محمود، 2004، صفحة 208)

د–التبعية الخارجية: يرجع البعض إخفاقات التنمية في إفريقيا إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية، ذلك أن الدول الصغيرة عمد زعماؤها إلى تدعيم روابطها مع القوى الدولية المهيمنة من أجل الحفاظ على كيانها، وتأخذ التبعية ثلاث أشكال رئيسية هي:

– الاعتماد على التجارة الخارجية المتجهة في معظمها إلى الدول الغربية في الوفاء باحتياجات الدول الإفريقية الوطنية.

– الاعتماد على مصادر خارجية لرأس المال المستثمر، وذلك راجع لضعف الموارد التمويلية لدول إفريقيا بسبب ندرة العملة الأجنبية، وبالتالي تلجأ الدول إلى طلب المساندة الخارجية في صورة ائتمان تجاري، والذي يعني ضرورة الاستيراد من الدول المانحة، أي الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما نجم عنه رفع مديونية الدول الإفريقية الخارجية وزيادة التبعية. (عاشور، 2007، صفحة 109)وقد وصلت المديونية الإفريقية إلى 330بليون دولار في عام 2004، وعلى الدول الإفريقية سداد ثلاثون مليون دولار، ولمدة ثلاثون عاما، حتى يمكنها سداد مدفوعات خدمة الدين، وعليه يتم توجيه الموارد المحدودة لسداد خدمة الدين، بدلا من تجميعها وتوجيهها إلى عملية النمو والتنمية الاقتصادية، والتي تشمل تمويل مشروعات التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي (محمود أبو العينين، صفحة 465).وبعد أن أصبحت هذه المساعدات جزءا مهما من موارد الدول الإفريقية، فقد أدت انتهاء الحرب الباردة، وتناقص الأهمية الاستراتيجية لكثير من الدول الإفريقية إلى تناقص المساعدات، وارتباط ما بقي منها بشروط، ترتبط بفتح السوق وانتهاج النظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان...، وهي شروط تبدو شبه مستحيلة، كما تراجع الاهتمام بالتعاون المالي في قضايا التنمية، وتحول إلى إلقاء العبء على الدول النامية ذاتها ولسياساتها الداخلية، مما أدى إلى خلق بيئة عالمية معادية، ترتب عنهاصعوبة إقامة أسواق إقليمية مشتركة، في ظل تزايد تدويل الأسواق المالية، وهيمنة عابرات القوميات على عناصر الإنتاج (الإمام, محمد محمود، 2004، الصفحات 214-215)، كما تغيرت وجهت المساعدات من تحقيق التنمية، إلى مواجهة الأزمات والكوارث وحفظ السلم، لذلك فقد كان نتيجة استطلاع الرأي حول الارتباط بين التكامل والمساعدات الغربية ارتفاع نسبة المعارضين. (عبد السلام نور، محمد عاشور، الصفحات 212-213)

–الاعتماد على الخبراء الأجانب والمؤسسات متعددة الأطراف في تقديم النصح، وبالتالي ساهمت المؤسسات الاقتصادية الدولية والحكومات الأجنبية في صنع السياسة في إفريقيا، فمثلا لازالت فرنسا على علاقة بالدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا، من خلال تشجيعها لقيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، لتضم الدول الفرانكفونية دون غيرها من دول الإقليم، وتمسك هذه الدول بعملة الفرنك الفرنسي، مما يجعل عقبة أمام مساعي التكامل بين دول الإقليم.إذن هناك ارتباط بين اقتصاديات الدول فرادى بالعالم الغربي، وخاصة بالمستعمرين السابقين، في مجال التجارة والمساعدات والاستثمار، من خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، مما يجعل الوضع لا يختلف كثيرا عن الذي كان سائدا إبان الفترة الاستعمارية، حيث تتخصص دول إفريقيا في إنتاج وتصدير المواد الخام، وتستورد السلع الغذائية والمواد تامة الصنع من الدول الصناعية المتقدمة، وذلك يؤدي إلى زيادة الضعف والتبعية للعالم الخارجي.وتمثل الشركات متعددة الجنسيات إحدى أدوات تكريس التبعية، خاصة في ظل صعوبة منافستها من طرف المشروعات المحلية والإقليمية، نظرا لاحتكارها للتكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول الإفريقية لنشاط هذه الشركات، باعتبارهم في كثير من الأحيان وكلاء لهذه الشركات في دولهم، وإن كان البعض يرى أن الشركات متعددة الجنسيات قد تدعم عملية التكامل الاقتصادي، من خلال خلق أسواق واسعة أمام منتجاتها، لكن الحقيقية أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية للدول الإقليمية في مواجهة هذه الشركات، لذا تعمل هذه الشركات على تعميق تبعية واندماج اقتصاديات دول القارة في السوق الرأسمالية الدولية، وهو ما يؤثر سلبا على التكامل المستهدف بين دول القارة، واستمرار تبعيتها للدول الصناعية. (عاشور، 2007، الصفحات 57-58)

و–تشوه العلاقات الاقتصادية الدولية: بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الموروثة من عهد الاستعمار، تعرضت الدول الأفريقية إلى تراجع في نسب تبادلها والتقلب في مواردها من النقد الأجنبي وفي تكاليف الإنتاج، ومن أجل الحصول على معونات أجنبية، تم تنفيذ برامج تنموية وتكاملية، سيطر عليها المانحين الخارجيين، الذين يفضلون الاقتصار على تمويل المشروعات الثنائية، وبالنسبة للمشروعات المتعددة الأطراف يقتصر دورهم على تمويل دراسات الجدوى، ويتجهون إلى الدول الأكثر نموا في تفاوت المنافع من

التكامل، وتعميق مشاكل الدول الأقل نموا، كما تعاني علاقات التجمعات الإفريقية مع أقاليم الدول النامية الأخرى من عدة عوائق، منها التفضيل التقليدي للتبادل مع العالم الصناعي وجلب الاستثمارات منه، وغياب ترتيبات للمدفوعات بين الأقاليم، وغياب المعلومات عن مشروعات تعاون مشتركة. (الإمام, محمد محمود، 2004، الصفحات 214-215)

إن هذه التحديات الاقتصادية حالت دون التقدم في الانجازات على صعيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية بينها في علاقاتها بدول العالم، وتوحيد المواصلات والاتصالات والطرق البرية والسكك الحديدية التي تربط بين دول الاتحاد والموانئ والمطارات الرئيسية.كما أنه بوجه عام تميل الدول الأكثر نموا إلى تفضيل تكامل السوق، بينما تسعى الأقل نموا إلى تصحيح أوضاعها، من خلال تدخل حكومي وإقليمي أقوى لا تملك فرضه، ويسود اعتقاد باكتفاء تكامل الأسواق في بدايته على تحرير التدفقات التجارية، ويرجأ تنسيق السياسات الكلية إلى مراحل متقدمة قلما يجري بلوغها، في حين هناك حاجة إلى التوفيق بين الرسوم والإجراءات الجمركية والسياسات الضريبية وحوافز الاستثمار التكامل. (محمود أبو العينين، صفحة 129)

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل عملية التكامل في افريقيا في ظل الإخفاقات والآفاق المستقبلية

إن حلم تحقيق التكامل سيبقى حلما إن لم تتوافر عوامل تساهم في إخراجه إلى حيز الوجود (الفرع الأول)، ويرتبط معظمها بمدى قدرة الدول الإفريقية على التعامل مع المشكلات الموضحة سلفا، إذ على الدول الإفريقية أن تأخذ في حسبانها اعتبارات هامة، من أجل تعزيز محاولات الوصول للاتحاد الاقتصادي والوحدة النقدية، وحتى تتجنب أسباب عدم نجاح محاولاتها، وانهيار بعض المجموعات القائمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: متطلبات تفعيل عملية التكامل في افريقيا

يرتبط التعاون والتكامل الاقتصادي في كثير من نواحيه بالنظم الاجتماعية والسياسية لدى الدول الأعضاء في المجموعة، التي تهدف إلى التكامل، لوجود دوافع سياسية تحمل على التكامل الاقتصادي خاصة للدول النامية، حتى وإن كانت الدوافع المبدئية للتكامل الاقتصادي هي اقتصادية، فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة، وباستقراء أهم المتطلبات التي تعرض لها الكُتاب، ميزنا بين متطلبات سياسية ومؤسساتية واجتماعية لعدم ظهور علاقتها المباشرة، وأخرى اقتصادية.

أولا: المتطلبات السياسية والمؤسسية والاجتماعية

هناك شبه إجماع على أهمية العامل السياسي، أو ما يسمى بالإرادة السياسية لتحقيق التكامل، والتي لها أثرها السلبي على استمرار جهود التكامل الاقتصادي، وبالتالي إن تنفيذ عملية التكامل يستدعي توفير هياكل وطنية، تحكمها المبادئ المتفق عليها خاصة السياسية ، وذلك لما تم اعتباره بأن المشكلات السياسية تتمثل أخطر المعوقات التي تعترض القارة الإفريقية كما أنه نظرا للمشاكل المؤسسية التي تعاني منها المنظمات الاقتصادية، يجب أيضا العمل على تحقيق بعض المتطلبات المؤسسية، دون أن ننسى تحقيق عوامل أخرى اجتماعية، نظرا لتعدد المشاكل الاجتماعية بالقارة.

1- المتطلبات السياسية: يجب توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي في الدول الإفريقية لإنجاح عملية التكامل، وهو عكس ما عليه الحال من انتشار التوترات والصراعات الإثنية والحروب الأهلية وذلك لعدة اعتبارات (خليفة، 2014-2015) ، وبذلك افتقدت الدول الإفريقية لآلية سلمية لتداول السلطة، والتعبير عن إرادة المجتمعات التي تمثلها، فعرفت القارة نتيجة لذلك الكثير من العنف، كسبيل لإدارة الصراعات حول السلطة السياسية، وكل ذلك ألقى بظلاله على تجارب التكامل التي شهدتها القارة، والتي فقدت فاعليتها لجوانب الضعف التي اعترت النظم السياسية لأطرافها، أو تورطها في نزاعات إقليمية، وكل ذلك يؤدي إلى جمود اقتصادي.بالإضافة إلى غياب الحكم الجيد، لذلك نجد رأي المواطنين يعترض على القول بقدرة النظم السياسية القائمة في

القارة على تحقيق التكامل، لذلك تظهر الحاجة لتحسين وتطوير نظم الحكم السياسية، أي يجب علاج أزمة الدولة في إفريقيا وما يشوبها من قصور ، ذلك أن المرتكز السياسي حيث يكون الاستقرار السياسي أحد الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، و يتمثل الاستقرار السياسي في سيادة الشرعية، وتداول السلطة بالطرق الديمقراطية، فضلا عن تحديد استراتيجيات لها صفة الاستمرار ،ولا سيما تلك المتعلقة باتجاهات السياسة الخارجية ،فلابد من ترسيخ قواعد الحكم الجيد ،وبناء مؤسسات صنع قرار شرعية على كافة المستويات ومراكز السلطة، وإقامة أطر مؤسسية وطنية تتولى تفعيل السياسات التكاملية الإقليمية، وهذا للتخلص من أحد عوائق التكتل الإقليمي في إفريقيا، المتمثل في عدم الالتزام بما يتفق عليه. (عاشور، 2007، صفحة 62)

فقد عرفت معظم دول إفريقيا نظما قائمة على الحكم الفردي (الحزب الواحد)، فظلت القارة تعيش عصر القائد الواحد والايديولوجيا الواحدة، لكن بعد زوال النظم العسكرية في دول عدة، مثل نيجيريا وغانا جرت انتخابات تعددية، غير أنها لم تضمن تدعيم التحول الديمقراطي، وهذا لوجود عدة معوقات ، لذا تظهر أهمية الديمقراطية في إرساء نظم حكم مستقرة، بما يتيح لها في تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية، لأنها تسمح بالمشاركة الشعبية، وهذا ما أكده استطلاع رأي المواطنين الأفارقة بشأن تأثير الديمقراطية على التكامل الإفريقي.كما يجب الاهتمام بقضايا السيادة والمشاركة، إذ يجب إشراك أكبر قدر من الفاعلين الاقتصاديين، ووجود ثقافة تكاملية، وإشراك مختلف فئات المجتمع المدني، كذلك يوجد اتفاق على ضرورة بناء التزام سياسي قوي ومستمر، بإقناع القادة بأن ترتيبات التكامل مفيدة ومهمة، وإنشاء نظام لتعويض الخاسرين من عملية التكامل من خلال تمويل موازنات الدول المتضررة. غير أن هناك تباين في الموقف من تعزيز السلطة فوق الوطنية لمؤسسات التكامل، فالبعض يرى في ذلك إيجاد مؤسسات تشريعية منتخبة وأجهزة قضائية وآليات لحل المنازعات، في حين يرى آخرون أنه من غير المناسب حاليا التخلي عن السيادة، ويفضلون المشاركة فيها بمؤسسات ترتبط بدرجة أكبر بالأولويات والمصالح الوطنية، ويجري التركيز على تنسيق السياسات بدلا من التكامل، مع احتفاظ الدول بسيادتها، كما توجد حاجة إلى مؤسسة بحثية تتخصص في دراسة الإقليمية والتكامل في إفريقيا، إضافة إلى تنسيق السياسات الكلية، إذ لم تحظ دراسة أثر تنسيق السياسات الكلية على التكامل بالاهتمام، وتركز الاهتمام على ضرورة مواجهة المشاكل، ويدعو البعض إلى ارتباط الأقاليم بضامن من الدول المتقدمة مثل تنسيق السياسات في الأوئموا بإشراف من فرنسا، إلا أن عدم دقة البيانات وضعف الطاقة المؤسسية تحد من شأن آلية الإشراف. (الإمام, محمد محمود، 2004، صفحة 220)

وبما أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في التفاعلات الدولية سياسيا واقتصاديا، والعامل الرئيسي في التنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، فيرى الأستاذ علي مزروعي أن للدول الإقليمية الكبرى في القارة دورا في دعم عمليات التكامل بين الدول الإفريقية، من خلال العمل كقوة دفع للتعامل مع المشكلات والتحديات، وقد أوضح استطلاع رأي المواطنين الأفارقة عن تأييد معظمهم للرأي الداعي إلى أن وجود دول افريقية كبرى يعتبر عاملا مساعدا في إنجاح عملية التكامل بين الدول الإفريقية. (عبد السلام نور، محمد عاشور، صفحة 91)

كما يجب تجنب اختلاف التوجهات السياسية للقادة الأفارقة ، مما يعني أن إقامة أية معاهدة أو اتحادات اقتصادية، يجب أن يتم بعيدا عن الخلافات الموجودة في الدوائر السياسية، وهذا مطلب أساسي لنجاح التكامل، كما أن الإجراءات الخاصة بإقامة الاتحاد الاقتصادي يجب أن تتم بواسطة لجان بعيدة في تكوينها عن القيادات السياسية للدول الأعضاء، لذلك يمكن إنشاء مجلس مستقل لا يخضع لإرادة السياسيين يتولى هذه المهام، وخبرة مجموعة شرق إفريقيا دليل على دور القادة في القضاء على التكتلات عند الاختلاف (فرج، 2001، صفحة 83)، فالتكامل الاقتصادي يرتبط بمدى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها وانعكاساتها على الدول المنظمة للمنطقة، أي بحصولها على فوائد من هذا التكتل، وهذا لن يكون إلا بتوفر الثقة بين دول التكتل في تنفيذ

الالتزامات، ويكون ذلك خاصة بين الدول التي تجمعها رقعة جغرافية واحدة ،ويضمها إطار من العلاقات الثقافية والتاريخية، دون أن ننسى دور تقارب وجهات النظر السياسية بين الزعماء في هذه البلدان. (خليفة، 2014-2015)

كما يجب العمل على المزيد من التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية المختلفة وحتى داخلها، لأن هناك تجمعات صغيرة بداخل التجمع تتنافس فيما بينها، وقد لاحظ أحمد حجاج الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا، أنه من الصعب جدا جمع التجمعات الاقتصادية الإفريقية الهامة للتنسيق فيما بينها ،في ضوء وضع كل منها لسياسات اقتصادية معينة دون أي اعتبار لما تضعه التجمعات الأخرى ،كما يرى البعض أنه يجب أن تصر إفريقيا على ضرورة إلغاء جزء كبير من ديونها، التي أصبحت تمثل بالفعل العائق الرئيسي أمام أي احتمالات لنمو اقتصادياتها، إذ تذهب كل حصيلة صادرتاها لخدمة فوائد الديون وليس حتى دفع أقساطها. (حجاج، 2004، صفحة 70)

2-المتطلبات المؤسسية والاجتماعية: يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي إلى حد بعيد على نوع وكفاءة المؤسسات والأجهزة التي تشرف وتوجه نشاطه، ولا يوجد نمط واحد من المؤسسات، لذلك يجب على كل تكتل أن يقوم بوضع المؤسسات والتنظيم الذي يتلاءم مع أوضاعه، نظرا لاختلاف الظروف والحاجيات، لذلك يجب تعزيز القدرات التكاملية وترشيد المنظمات الإقليمية، باعتبارها القاعدة الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي، بأن يتولى الإفريقيون شؤون تكاملهم والأخذ بمناهج عملية، وإعطاء دور الصدارة في ذلك للمثقفين والمختصين والشباب، والاهتمام بالقدرات الفنية والإدارية و الاستراتيجية للمؤسسات الإقليمية القائمة أو المقترح إنشاؤها.كما أنه لا بد من إعادة هيكلة بعضها ودمج البعض الأخر، من أجل تركيز الموارد لخدمة عدد قليل من المؤسسات ذات الكفاءة العالية، وتجنب المنافسة غير المجدية بين العدد الكبير من التكتلات التي تتداخل أهدافها، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية داخل كل إقليم، وهنا يظهر دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في ترشيد هذه التكتلات وتوجيه استراتيجياتها، والمتابعة المستمرة لأدائها وتقدير المشكلات التي تواجهها (خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، 2009، صفحة 110)،حتى ترتفع كفاءة المنظمات الإقليمية، ويزيد وضوح مهامها وتعزز قدراتها على اتخاذ القرارات، نظرا لأهمية مرونة أجهزة التكامل في سرعة التكامل ،وأهمية الإرادة السياسية للدول الأعضاء، لضمان تنفيذ الإجراءات التي يتفق عليها، وإزالة التعددية الراجعة لتمسك الدول بما يقام على أراضيها من مؤسسات بين الحكومات، زيادة على توسيع مساهمات أصحاب المصالح الرئيسية لا سيما القطاع الخاص، في مراجعة السياسات، وإعداد المبادرات واتخاذ القرارات.كما يجب إقامة مؤسسات قطرية قوية، إذ قامت الدول الإفريقية بإيجاد وزارات للتعاون الإقليمي من دون أن تملك سلطة للتنسيق، ويجب بناء القدرات وزيادة الاحتكاك بالهيئات الإقليمية، والتعرف عليها، ومن المهم تنمية الموارد البشرية والإدارية والقدرات الفنية والبحثية، إذ أن هناك حاجة لإدارة المعلومات وانتشار المعرفة، وآليات ترجمة قرارات الرؤساء إلى تشريعات، ويقتضي هذا ترتيبات محلية للجان تنسيق بين الوزارات، وآليات تشاور مع غرف التجارة ونقابات العمال وفئات الضغط، حتى يمكن مواصلة الجهود على المستوى الإقليمي (الإمام, محمد محمود، 2004، الصفحات 219-220).

فعلى القادة الأفارقة الاعتراف بحقيقة ابتكار آليات وتنظيمات جديدة، أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من الدول الوطنية الفردية القائمة، حتى يكون لمحصلة قوتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحقيق مصالح القارة، في الدفاع عن مصالح شعوبها في الاقتصاد السياسي الدولي، لأن إقامة هيئة تنفيذية جديدة تسمو صلاحياتها وسلطاتها على مختلف السلطات الموجودة في مختلف المناطق، سوف يسفر عن كيان سياسي يمتلك القوة المادية اللازمة للانخراط بفاعلية في الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى تحقيق التنمية الداخلية، وسوف تختفي داخله مشاكل عدم التوافق والتنافس، باعتبار أن سياسة التنمية ستكون خطة وسياسة دولة واحدة. (عاشور، 2007، صفحة 63)

تحتاج مؤسسات التكامل إلى صلاحيات كافية لتقوم بدورها على أتم وجه، من خلال دراسة المشاكل والمشروعات والقرارات، لأن الدول لا تستطيع أن تتوقع مقدما جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف التكامل، وعادة ما يتم الاعتماد على مؤتمر رؤساء الدول، ويتخذ القرارات بالإجماع خاصة في المسائل الهامة، أما في المسائل الثانوية تتخذ فيه على أساس الأغلبية، كما يعتمد أحيانا على مجلس وزاري، ويكون لكل بلد ممثل دائم في مؤسسات التكامل، زيادة على وجود الأمانة العامة التي تشرف على تنفيذ المشروعات الإقليمية، والتي يتوقف قيامها على ما مدى ما تتمتع به من النفوذ، الذي يعادل درجة ثقة الحكومات فيها، كما يتم وضع هيئة تحكيم لفض المنازعات، وبنك تنمية للتكامل يعمل على منح التسهيلات الائتمانية اللازمة لزيادة التجارة الإقليمية في المدى القصير. (الخضيري، الصفحات 40-41)

ويجب على إفريقيا أن تزيد من فاعلية بنك التنمية الإفريقي، الذي يعد أداة هامة لمساعدة اقتصاديات الدول الإفريقية وبنك الاستيراد والتصدير الإفريقي، كل ذلك سيكون أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشأه الاتحاد الإفريقي الجديد للقيام به ،ويجب خلق تناغم وتوافق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية ،وتبادل المعلومات والبيانات ، والالتزام بالقواعد والتشاور قبل اتخاذ القرارات، وتنفيذها بعد صدورها، وتجنب التعارض بين المؤسسات العاملة على المستويين الإقليمي والوطني، كما تتطلب رشادة القرارات أن تكون من أعلى المستويات، وهو ما يستدعي تصدي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي. (خليفة، 2014-2015، صفحة 261)

كما ينبغي على مؤسسات التكامل الإقليمي لاسيما في الاتحاد الإفريقي، أن تكون بمثابة منبر للتعبير عن مواقف إفريقيا المشتركة في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، وذلك لأن قدرة التنظيم الإقليمي في المفاوضة أكبر بكثير من قدرة أية دولة منفردة، مما يساعد على مواجهة تحديات التنمية والعولمة، ودعم مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي الجيد والديمقراطية والسلام والاستقرار السياسي، لذلك يجب تفعيل أجهزة الاتحاد الإفريقي، خاصة المفوضية وبرلمان عموم إفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المالية من البنك المركزي الإفريقي إلى صندوق النقد الإفريقي إلى بنك الاستثمار الإفريقي.

إن معظم تجارب التكامل الإفريقية كانت بجهود الزعماء والحكومات، لذا خلت معظم مواثيقها من أية إشارة إلى الدور الشعبي، وجهود المجتمع المدني في تحقيق التكامل وتفعيله، فهي تعتمد على مشاركة نخبة إفريقية (دول ورؤساء)، دون أن تشارك فيها القوى الشعبية، وربما دون أن تعلم عنها شيئا، وقد صاحب التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية، من خلال النص على ذلك في القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى استحداث اجهزة تؤكد على ذلك منها برلمان عموم إفريقيا. ولم يستحدث مبدأ المشاركة الشعبية من فراغ، وإنما من مجموعة الأفكار والمقترحات والمحاولات التي واكبت التفكير في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية واستمراريتها على مدى ثمانية وثلاثين عاما، سواء في مشروع حكومة إفريقية موحدة الذي طرحه نكروما، أو تبني منظمة الوحدة الإفريقية لميثاق المشاركة الشعبية في فبراير 1990 وغيرها من المحاولات.

ذلك أن عملية التكامل الإفريقي تستدعي مشاركة فاعلة من الشباب والنساء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك لجعل آليات التكامل شعبية ،فالقيادة السياسية تنجح فقط عندما تعبر عن آمال شعوبها، وحينما تمتلك هذه الشعوب إرادة التغيير والضغط من أجل تحقيق طموحاتها وآمالها، فهذا هو البعد الشعبي الكفيل بإنجاح مسيرة الوحدة الإفريقية، وقد نتج عن استطلاع رأي المواطنين بشأن دور المشاركة الشعبية في تحقيق التكامل الإفريقي إلى تساوي بين المؤيدين والمعارضين، واعتبر البعض أن المرتكز الثقافي، المتمثل في تشكيل الوعي واتجاهات الرأي لدى المواطن الإفريقي ،هو أيضا من الشروط اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا، وبدون تعزيز ثقافة التكامل الاقتصادي لدى المواطن الإفريقي ، فإن حركة التكامل سوف تفقد أحد أهم شروط النجاح، وتعد أجهزة التعليم والثقافة والإعلام مسؤولة بشكل مباشر عن تشكيل ثقافة التكامل لدى الشعوب الإفريقية. (خليفة، 2014-2015، صفحة 262)

كما يجب تشكيل نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى فوق الوطني، من خلال كيانات اقتصادية وتشجيع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات داعمة للتكامل، كبلورة شبكات اتصال، وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم، فوجود هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين يمكن أن يمثل القوة القاطرة في جهود التكامل والحارسة لها.

كما يجب خفض الفوارق الاجتماعية ،لأن بقاءها يؤدي إلى صراعات اجتماعية واضطرابات تقوض أي تقدم على صعيد التكامل الإقليمي، كما يجب مكافحة الفقر والأمية والأمراض المزمنة خاصة انتشار مرض نقص المناعة "الايدز"، والذي أدى إلى فقدان اقتصاديات البلدان الإفريقية لكثير من القوى البشرية المدربة وزيادة الإنفاق الصحي (حجاج، 2004، صفحة 72)، والعمل على المزيد من الاستثمار في الموارد البشرية بالإنفاق على النواحي الاجتماعية مثل التعليم، وخاصة تدريب عمالها على مزيد من استيعاب التكنولوجيا ،واستيعاب صناعة المعلوماتية الحديثة، وتحديث صناعاتها الناشئة كي تنافس ولو جزئيا صناعات العالم المتقدم ،حتى يمكن تغطية ما يتطلب التكامل الإقليمي من إمكانيات بشرية. (عاشور، 2007، الصفحات 67-68)

ثانيا: المتطلبات الاقتصادية

إن إجراءات تعديلات جوهرية في نظم الإنتاج الاقتصادية في الدول الإفريقية ليس بالأمر الهين، ذلك أن التكامل يتضمن تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لإقامة مشروعات مشتركة، واستغلال الموارد الإنتاجية لكل طرف في التكامل، غير أننا حاولنا التمييز بين بعض المتطلبات التي هي مرتبطة بالنتائج المحققة من جراء إتباع السياسة التكاملية الحالية، وبين متطلبات أخرى هي مرتبطة بالمشاكل الاقتصادية الموجودة في القارة منذ حصول الدول على استقلالها.

1-تصحيح نتائج التكامل: إن كل دولة تحتاج إلى أسلوب معين للتكامل، يتوافق مع طبيعة المشكلات التي تواجهها وفلسفتها الاقتصادية، ويقسم بعض الكتاب أساليب التكامل إلى ثلاثة مناهج، هي الأسلوب الرأسمالي، والأسلوب الاشتراكي أو الشيوعي، ثم الأسلوب المتبع في الدول النامية، لكن التقسيم الذي يلقى قبولا من معظم الاقتصاديين، هو تقسيم أساليب ومناهج التكامل إلى أسلوبين رئيسيين هما: الأسلوب المباشر، والأسلوب غير مباشر.

– فالأسلوب غير المباشر يعتمد على إزالة العقبات المصطنعة أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج، وهو ينقسم إلى: أسلوب السوق وفيه تتخذ الدول الأطراف أسلوب إزالة الحواجز والعقبات أمام حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج، تاركة لقوى السوق الطبيعية مهمة تحقيق التكامل الاقتصادي .بالإضافة الى أسلوب التنسيق الاقتصادي في محاولة لوضع تنظيمات تكفل التوفيق بين المصالح المتعارضة للدول الأعضاء، وتحقيق توزيع عادل لفوائد الاندماج، من خلال مجموعة من الوسائل غير المباشرة .

– أما الأسلوب المباشر فهو يلجأ إلى التدخل في أوجه النشاط الاقتصادي، عن طريق التخطيط المركزي، والتنسيق بين الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء، معتمدا على مبدأ تقسيم العمل، وإزالة الاختلافات النسبية في درجات التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الأسلوب يستهدف تعديل الهيكل أو البنيان الاقتصادي الإنتاجي للدول المتكاملة، وهو ينقسم إلى قسمين من التنسيق، هما التنسيق الجزئي والتنسيق الشامل، حيث يقصد بالتنسيق الجزئي التدخل بدرجات متفاوتة أقل عنه من التنسيق الذي يشمل كافة القطاعات، فيكون في قطاع معين أو وحدات محددة من النشاط الاقتصادي، أو يقتصر التدخل بالتنسيق على مجال إنتاج معين أو خدمة محددة .أما التنسيق الشامل يمتد ليشمل كافة أوجه وجوانب النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي، وهو يعد أعلى درجات التنسيق، وتصبح فيه الدول كوحدة اقتصادية واحدة، لكن لا بد أن تتوفر خصائص في الدول التي تريد الأخذ به، منها قاعدة اقتصادية من نوع واحد ونظام سياسي من نوع واحد.

وإن الملاحظ للاتفاقيات الإفريقية المنظمة للمنظمات الفرعية، يرى تركيزها على تحرير التجارة، في الوقت الذي يرى بعض الكتاب أن تحرير التجارة غير مجد إلى تقوية إفريقيا اقتصاديا وتخلص الدول من أزماتها، فأوقات الضعف الاقتصادي لا تناسب

متطلبات تشجيع التجارة البينية وتحرير الأسواق الوطنية، فلا جدوى من تكامل التجارة وأسواق عناصر الإنتاج، بسبب الفروق القطرية وصعوبات إنشاء نظم تعويضية، ولذلك تطرح عدد من البدائل. (خليفة، 2014-2015، صفحة 265)

أ–يرجع البعض فشل المنهج التقليدي للتكامل السوقي إلى اعتبار ترتيبات التكامل خطوة أولى نحو الانفتاح، والنظر إليها كبديل للتحرير متعدد الأطراف للتجارة، لذلك يدعون إلى الأخذ بمزيد من التحرير المنفرد لانسياب السلع والخدمات، مع منح الدول المجاورة مزية الدول الأكثر رعاية، وتوفير إطار يكفل التمسك بسياسات كلية سليمة ومستقرة، تساعد على الاستخدام الفعال لرأس المال المادي والبشري، وإجراءات إصلاح ضريبي قبل أو بالتوازي مع تحرير التجارة، نظرا للعلاقة بين تحرير التجار ة والإيرادات العامة.

ب –يدعو آخرون إلى تفادي التعامل إقليميا مع التكامل التجاري، والتركيز على التعاون القطاعي، وإقامة روابط قطاعية متعددة الأطراف، وتوفيق السياسات الإقليمية وتنسيق المشروعات، بالتركيز على فعاليات تحقق الكسب المتبادل، وترك قضايا تكامل الأسواق إلى المستوى متعدد الأطراف.

ج –البدء بتعاون إقليمي لإقامة البنية الأساسية اللازمة لإنشاء الروابط التجارية، والانتقال إلى التجارة في مرحلة ثانية كما فعلت السادك، واتخاذ إجراءات لتنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، للاستفادة من السوق الإقليمية التي يتيحها التكتل الإقليمي.

وقد دعا بنك التنمية الإفريقي إلى الأخذ بالإقليمية المنفتحة، بالربط بين برنامج الإصلاح والتكامل، وذلك بالجمع بين التحرير المنفرد والمتعدد الأطراف وبين المبادرات الإقليمية، وذلك من خلال إنشاء تجمعات ذات بنية أساسية متطورة، وأسواق كبيرة تحقق وفورات الحجم، وجذب الاستثمار، وتطبيق تكنولوجيات داعمة للكفاءة الإنتاجية.

د–التقدم على جميع المستويات في آن واحد، بما في ذلك الاستثمار القطاعي والتكامل التجاري، وإقامة إطار مؤسسي ملائم، أي معالجة المتطلبات من البنية الأساسية والمؤسسات، من خلال إعادة توجيه السياسات القطرية نحو المستوى الإقليمي، وإعادة تخصيص الموارد إلى استراتيجيات التنمية الإقليمية. (خليفة، 2014-2015، صفحة 216)

إن اختلاف مكاسب دول الاتحاد الناشئ عن تباعد مستويات النمو بين الدول الأعضاء في التكتل، يجعل اقتران تحقيق التكامل بمزيد من المشاكل، تتمثل أساسا في سوء توزيع الفوائد، التي تكون في صالح الدول الأكثر نماء على حساب الدول الأقل نماء ، فنجد مثلا أن تحرير التجارة الإقليمية بين مجموعة من الدول، تتميز إحداها على الأخر بارتفاع نصيب قطاع الصناعة من الإنتاج القومي وارتفاع الإنتاجية فيه، يكمن أن يؤدي إلى القضاء على صناعات الدول الأقل نموا للدول الأعضاء، فيكون هناك ازدهار لدول على حساب دول أخرى، مما يجعل ضرورة لتوزيع فوائد الاندماج الاقتصادي بإنصاف. إذ يجب أخذ الترتيبات المناسبة للحد من أثر حدة هذه الاختلافات، والحد من أثرها على نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بين مواطني هذه الدول، وهذا يتطلب إجراءات مبكرة، وترتيبات تتعلق بزيادة الطلب على عناصر الإنتاج المتحركة (العمل ورأس المال)، فحرية انتقال هذه العناصر من شأنه تخفيف التباينات والاختلافات في نصيب الفرد الحقيقي من الدخل القومي بين هذه الدول، أما بالنسبة للعناصر الإنتاجية غير المتحركة (الأرض–المباني)، فسوف تتأثر قيمتها وأسعار خدماتها وفقا لعوامل الطلب عليها بعد قيام الاتحاد، وعند ذلك يجب وضع ترتيبات تعويضية حتى يتم تحقيق توازن في النمو الاقتصادي في إقليم التكامل.

كما يجب استخدام الأدوات والإجراءات المالية والنقدية لتخفيض الاختلافات الناتجة عن اختلاف طبيعة عناصر الإنتاج بين الدول والأقاليم، خاصة فيما يتعلق باختلاف نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بالإضافة لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بين الأرباح والتكاليف بين الدول الواقعة على الحدود الجغرافية، ويجب أن يكون هناك اعتماد أكبر على المنافسة في تحقيق توطن

الصناعات في ظل الاتحاد، فإقامة سوق إقليمية مشتركة لا تنص على بعض القيود في داخل المنطقة لحماية الضعفاء ،سيضر بمصالح الدول الأقل تطورا في التكتل من عدة نواحي أهمها:

– عدم قدرة البلد الأقل تطورا على فرض تعريفة جمركية لحماية صناعاتها الناشئة من الواردات المماثلة من البلدان المتقدمة صناعيا في التكتل، مما يؤدي إلى خسارة البلدان الأقل نموا جزء من مصادره التمويلية، مما يؤدي إلى تعرض موازين مدفوعات هذه البلدان لضغوط مستمرة.

– إذا تم فرض تعريفة جمركية موحدة أمام منتجات الدول الأخرى غير الأعضاء، وكانت مرتفعة عن التعريفة المطبقة في الدول الأقل نموا الداخلة في التكامل، سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة (الخضيري، الصفحات 27-28). فكيف يمكن تجنب ذلك وكيف يكون التوزيع العادل للفوائد؟

– عادة ما يتم اللجوء إلى إحدى الإجراءين (السياستين) لعلاج هذه المشكلة: عن طريق السياسات التعويضية التي تعمل على تحويل جزء من المكاسب التكاملية من الأطراف المستفيدة، إلى الأطراف الأقل استفادة أو الخاسرة، لتشجيعها على البقاء في التكامل. والسياسات التصحيحية الهادفة إلى إيجاد ظروف ملائمة، من أجل الحصول على منافع العملية التكاملية، من خلال صيغ معينة تراعي أوضاع الأطراف الأقل نموا، فالخلاف حول توزيع منافع التكامل بين دول جماعة شرق إفريقيا أدى إلى انهيار الجماعة. (عاشور، 2007، صفحة 65)

فيجب أن يكون هناك محاولة لتقريب بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما في التكتل، لكن كل دولة تقدر وتراعي مصالحها، لذا فالدول الأقل نموا عليها دراسة المشروع ونتائجه عليها، حتى تقرر ما إذا كان التكامل سيؤدي إلى تسريع عملية تنميتها بصورة أكبر من السرعة التي يسير عليها لو بقيت بمعزل عن التكامل.ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات لرعاية مصالح الدول الضعيفة، كالسماح لها بأن تحتفظ ببعض قيود الاستيراد مدة أطول وبالنسبة لبعض المنتجات، وأن تحول بعض الموارد التي تتجمع من الرسوم الجمركية توحيد التعريفة الجمركية الخارجية على الموارد من الدول الواقعة خارج الاتحاد، والعمل على تشجيع صادرات هذه الدول، عن طريق منح منتجاتها تعريفة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة داخل التكتل، زيادة على مساعدات أخرى تمنح فقط لهذه الدول الأقل نموا مما تدفع المستثمرين للتوجه لها. وقد تعاني الدول الأقل تطورا من فقد نسبة ضخمة من الدخل الحكومي، نتيجة لانخفاض الرسوم الجمركية أو إلغائها، لدى يتم تقديم تعويض مالي للدول الأقل تطورا، يكون مساويا أو قريبا من صافي خسائرها، ولذلك يجب ألا تقوم الميزانية فقط على واردات الجمارك، وإنما من مختلف القطاعات، فإخضاع صادرات الدول الإفريقية لنظام الرسوم الجمركية، يؤدي إلى الحد من التبادل بينها، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر انتعاشها. (طاهر، صفحة 455)

كما أن حرية انتقال اليد العاملة تكون مضرة للبلدان الفقيرة، نتيجة لفقدانها لتلك الأيدي العاملة لصالح الدول الأخرى الأعضاء، لدى قد يتم تقييد حرية انتقال الأشخاص طبقا للحاجات والظروف، دون أن ننسى ما لتكاليف النقل والتقارب الجغرافي من أهمية، فكلما كانت المسافة بين البلدين بعيدة قلت أهمية التيارات التجارية المتبادلة، كنتيجة لازدياد تكاليف انتقالها، خاصة في ظل ضعف مرافق النقل والمواصلات وانفصال الأماكن الآهلة بالسكان، مما يؤدي لزيادة سعر السلعة. (الخضيري، الصفحات 29-30)

ومن تم فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح من مزيد من الاهتمام بالدول الأقل نموا، من خلال مشروعات تنموية تنعكس أثارها الايجابية على تلك الدول أولا، ثم على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية، من خلال اتساع السوق التكاملي، ويجب توجيه برامج ومشروعات التنمية إلى الدول الأقل نموا، خاصة الاستثمارات في البنية الأساسية والطاقات الإنتاجية الجديدة، لتقليص فجوة التنمية وتحسين عدالة توزيع المنافع للتكامل.

ويدعو البعض إلى تحبيذ اتخاذ الترتيبات صيغة تعاون، من دون توضيح ما إذا كان التعاون متمما للتكامل، ويشكل مرحلة أولى له، أم أنه هدف بحد ذاته، مما يجعل غموض في الكيفية التي يحققبها جميع الغايات المرجوة من التكامل. (الإمام, محمد محمود، 2004، صفحة 217)

2–المتطلبات القاعدية: ركز البعض على ضرورة الاهتمام بالبنية الأساسية، والاهتمام بحالة الطرق والنقل والاتصالات التي تربط أجزاء القارة، وذلك من أجل تخفيض تكاليف النقل والمواصلات، ومن أجل تفعيل إلغاء القيود على التجارة، لأن إنشاء الطرق والموانئ والمطارات لابد وأن يزيد إمكانيات التنمية الصناعية، ليس فقط بالنسبة للدول التي تنشأ بها هذه الموانئ والمطارات والطرق، بل وبالنسبة للدول المجاورة التي قد يفوق انتفاعها من هذه المرافق المشتركة منفعة الدول صاحبة المطارات والموانئ، ويكون ذلك من خلال انجاز مشاريع مشتركة لشق الطرق، وشركات للنقل البري والنهري والبحري، وإن كان ذلك يحتاج إلى عشرات مليارات الدولارات، والتي لا تقوى عليها دول القارة، مما يستدعي مساهمات المجتمع الدولي لخروج إفريقيا من أزمتها. (طاهر، صفحة 456). وبداية يتم التكامل في وسائل النقل بالخطوط البحرية والنهرية، حتى تكون تكلفة النقل منخفضة، ويتم من خلالها نقل البضائع ذات الأوزان الثقيلة، ثم بعد ذلك يتم تكامل خطوط السكك الحديدية، ثم الطرق البرية الرئيسة والفرعية، ويأتي في نهاية الأولويات تكامل الخطوط الجوية لنقل البضائع ذات القيمة العالية والوزن الأقل، وإن القيام بربط القارة بشبكة اتصالات قوية سوف يسهل تهيئة القاعدة التحتية التي ينطلق منها التكامل السلعي.

كما يجب العمل على تكامل هياكل الإنتاج في التكتلات الاقتصادية الإفريقية بشكل خاص، وفي إفريقيا بشكل عام، فعديد من التكتلات الاقتصادية الإفريقية لديها خبرات عديدة في وضع خطط التكامل لهياكل الإنتاج(سادك–ايكواس)، غير أن مشكلة التنفيذ حالت دون تحقيق الأهداف (فرج، 2001، صفحة 61)، والعمل على هيكلة الاقتصاديات القطرية لجعلها أقدر على الانتفاع من التكامل الإقليمي، وتحقيق أهدافه في النمو وزيادة التجارة، كما يجري تعزيز التكامل الإقليمي في الأعمال المصرفية والزراعة والصحة والتشريع والتعددية السياسية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والنقل، وزيادة معدلات الاستثمار وتحسين الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات تمكينا للإنتاج والصادرات من التوسع. (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 217)

كما أن التكامل في الصناعات والذي يواجهه عديد من المشكلات الفنية ،فالسيولة في الأجهزة المصرفية الوطنية غير كافية لمواجهة عبء التمويل، خاصة في ظل ضعف النظام المالي، وتحريك المدخرات المحلية التي هي أيضا منخفضة نظرا لانخفاض الدخل الوطني، لذلك على مصرف التنمية الإفريقي أن يتعامل مع هذه القضية بمنتهى الحرص والحذر، وعليه أن يوجد الثقة لذا هؤلاء المدخرين المرتقبين ،ويوجد الأشكال الادخارية الجاذبة لمدخراتهم لتوفير السيولة اللازمة لممارسة نشاطه، وإعادة هيكلة الإنتاج الصناعي، والاهتمام بالصناعات التي تساهم في تحقيق أكبر قيمة مضافة وطنية، وذلك بالاعتماد على مستلزمات الإنتاج الوطنية بالأساس لتجنب نفقات الواردات العالية.

كما يجب تنسيق السياسات الاقتصادية القومية، والبرامج الاقتصادية الأساسية، أي رفع درجة التعاون والثقة بين الدول الأعضاء في التكامل، لتوحيد مصائر الشعوب والتخلص من التبعية الخارجية، فإلى جانب حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان المنضمة للتكتل الإقليمي، يجب توفير جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، وذلك بتنسيق التشريعات القومية، وإيجاد علاقة ما بين مشروعات التكامل الاقتصادي وفق خطط التنمية ، لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، أخذا بعين الاعتبار للمصالح القومية للدول الأعضاء، ويكون هذا التنسيق من خلال أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل، على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية الوطنية والظروف الاقتصادية العالمية ، والعمل على تكاملية الأسو اق، ذلك أن الطلب هو المحرك الأساسي لتعديل هياكل الإنتاج، ولذلك هناك العديد من

الإجراءات للارتفاع بمستوى الطلب الكلي في الأسواق الإفريقية، من خلال توفير قاعدة معلومات عن الطلب الإفريقي، من شأنه فتح مجالات التصدير أمام المصدرين، ودور الحكومات في توجيه إعادة توزيع الدخل وتحقيق منطقة التجارة الحرة. (فرج، 2001، الصفحات 62-63)

وعلى المؤتمر وهو أعلى سلطة الاتحاد، إلى جانب مهامه التخطيطية والتنسيقية والرقابية، أن يقوم بمناشدة جهات التمويل الدولية، للمساعدة الإنمائية اللازمة لإقامة البنية الأساسية في القارة، فهناك من يرى ضرورة مساهمة الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية في عملية التكامل الإقليمي في إفريقيا، من خلال التخفيف من عبء الديون، وإقامة المشاريع المتعلقة بدعم البنى التحتية، ونقل التكنولوجيا، وتيسير وصول المنتجات الإفريقية إلى أسواق الاقتصاديات المتقدمة، من خلال خفض الحقوق والرسوم الجمركية. (خليفة، 2014-2015، صفحة 272)

بالإضافة إلى تشجيع التنمية الدولية، بالتركيز على الديون والتجارة وتعزيز مساهمات الشركاء الأجانب وأجهزة التمويل الإقليمية، وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في1997"لجنة التعاون والتكامل الإقليميين"، لتسهيل وتنسيق أنشطتها مع أنشطة المؤسسات الأخرى المعنية بالتكامل في إفريقيا، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم العون للمؤسسات الحكومية العاملة بالتكامل، ومنظمات الوديان والبحيرات، والمنظمات الإقليمية المتخصصة، وهكذا تتبلور الدعوة إلى تحويل التعاون الإقليمي إلى عملية تكامل إقليمي كلية، تشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، أي إتباع حزمة شاملة ترمي إلى بناء الهوية الإقليمية والأمن الجماعي والتماسك الإقليمي.

كما يجب مراعاة الواقع الإفريقي الذي يتميز بكبر القطاع الغير المنظم، وقيامه بدور كبير في النشاط الاقتصادي، وفي التبادل التجاري عبر حدود الأقطار المتجاورة، وترتب على هذا أن التجارة غير المسجلة في كثير من الدول جنوب الصحراء قد تبلغ ضعف أو ثلاثة أمثال التجارة المسجلة.ويلاحظ أنه رغم أن الدولة لا تحصل إيرادات من التجارة غير المنظمة ،إلا أن تأثيرها كبير على دخول التجار وعائلاتهم، كما أن التجارة الزراعية غير المنظمة توفر الغذاء بكميات صغيرة وأسعار معقولة، كان يتعذر الحصول عليها من دونها، كما أنها توفر إمكانية التغلب على ضعف شبكات النقل والاتصال اللازمة للتجارة المنظمة، لذلك يطالبون العودة إلى الأساسيات، وعدم قصر التكامل على الفعاليات التي تؤثر في القطاع المنظم، بل يجري الربط بين القطاعين والتركيز على التنمية القائمة على تطوير المجتمع والمحليات التي يعيش فيها الأفارقة، وإيجاد توازن بين الوظائف الرسمية للدولة وإطلاق المنشآت الصغيرة. (الإمام، محمد محمود، 2004، صفحة 218)

الفرع الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية للتكامل في افريقيا

يمكن القول إن نجاح التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، وهو ما يقود إلى ضرورة علاج أزمة الدولة في إفريقيا، ذلك أن نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، سياسياً واقتصادياً على السواء، كما أنه يظل العامل الرئيس في التنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخلياً وخارجياً، وعلى القادة الأفارقة الاعتراف بهذه الحقيقة وابتكار آليات وتنظيمات جديدة أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من الدول الوطنية الفردية القائمة، تمكنها من تحقيق مصالح القارة، ومن الدفاع عن مصالح شعوب القارة في الاقتصاد السياسي الدولي، وبلورة منظور تنموي مستقل يقود القارة قُدماً.

وعلى الصعيد المؤسسي، يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، والالتزام بالقواعد والضوابط، والتشاور قبل اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها، وحل التعارض والازدواجية بين الأبنية والمؤسسات العاملة في تلك المجالات، وهو ما قد يعني إعادة تعديل المؤسسات القائمة على

المستويين الإقليمي والوطني، فالقارة لا تستطيع أن تتحمل تعدد التجمعات الإقليمية وتداخلها، مع تضارب أهدافها وعضويتها، وتتطلب الرشادة قرارات سياسية على أعلى المستويات، وهو ما ينبغي أن يكون في مقدمة الأولويات الواجب التصدي لها من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي.

ويمكن إعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق تكامل على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي، بل يُسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال في المناطق المعنية، فعملية التكامل كما في أي عمليات أخرى تحتمل المكسب والخسارة، ولذا فمن الضروري توقع المكاسب والخسائر والعمل على التوزيع العادل للأرباح والتكاليف.

وبصفة عامة فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نمواً عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، تنعكس آثارها الإيجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية وعلى العملية نفسها، ففيما يتصل بالعملية التكاملية فإن استفادة الدول الأقل نمواً من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية التكاملية، كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الأقل نمواً سوف ينعكس إيجابياً على الدول الأكثر نمواً من خلال اتساع السوق التكاملي أمام منتجات تلك الأخيرة.

وعلاوة على تعزيز تحرير التجارة البينية، لا بد أن يحظى التكامل الإفريقي بأولوية في مجال تكامل الإنتاج وعناصر الإنتاج، وتنمية البنية التحتية وتنسيق السياسات والبرامج الاقتصادية الأساسية، فخطط التكامل الناجح تتطلب درجة عالية من التعاون والثقة بين الشركاء، وبغير الثقة في الجيران والشركاء من المستحيل وضع مشاريع لتوحيد الشعوب والدول المختلفة، والتخلص من التبعية الخارجية.

من الأهمية بمكان المساعدة في إيجاد نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الإقليمي بما يعنيه ذلك من ضرورة وجود كيانات اقتصادية حدودية، وتطويرها والحفاظ عليها، وإقامة أبنية وطنية تشجّع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات ناجحة وداعمة للتكامل، من ذلك قيام رجال الأعمال العاملين في نطاق التكامل الإقليمي، ببناء شبكات اتصال وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم بطريقة أفضل، على نحو ما تشير إليه خبرة القطاع الخاص والإيكواس(ECOWAS) في غرب إفريقيا، وما حققه الجانبان من مشروعات في مجالات مختلفة؛ تؤكد قدرة القطاع الخاص على المساهمة في عملية التكامل الإقليمي بفاعلية.

وبالنظر إلى احتياج التكامل الإقليمي لأسواق تنافسية تقوم في جوهرها على حرية انتقال عناصر الإنتاج والارتقاء برأس المال البشري، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستثمار في الموارد البشرية، وهو ما يعني مكافحة الفقر والأمية والأمراض المزمنة ورفع كفاءة الإدارة عبر التدريب ومنح عناية لمجالي التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.

وعليه، فإن حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا تتطلب جهداً جهيداً يسعى إلى تحقيق غاياته، والتغلب على المعوقات سالفة البيان، في ظل إطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والإثنية والاجتماعية واحترامها.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بالبلدان الافريقية عملية تتعدى الإمكانيات القطرية وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على المستوى القاري خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تفتقد فيها الدول الضعيفة أو الدويلات النامية وزنها وتصبح مجرد تابع في مجال العلاقات الدولية يتأثر بانعكاساتها السلبية. لذلك أصبح من الضروري الانتقال من مرحلة الإجراءات القطرية المنعزلة التنافرية في العقود السابقة إلى مرحلة التنسيق الفعلي والتخطيط التوجيهي على مستوى دول افريقيا لتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره الإطار المؤسسي الملائم الذي يتم في إطاره استخدام الموارد المتوفرة استخداما رشيدا عن طريق التأليف العقلاني والمزج الفعال لعناصر الإنتاج المتباينة على مستوى تلك الأقطار التي تتقاسم في النهاية منافع هذا التعاون وثماره الأكيدة .ولا يمكن أن تعيش بمعزل عما يجري في العالم الحديث من تكتلات تجاوزت حدود القارات لتحقيق المنافع الاقتصادية، بل أصبحت الضرورة ملحة والحاجة ماسة لتجاوز كافة الخلافات والعمل على إنشاء هذا الإطار المؤسسي للقضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية كخطوة في الطريق الصحيح لتحقيق التكامل الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن.

وفي ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، يمكن القول انه لم يعد بوسع الدولة القطرية أن تصمد ولا أن تذهب بعيدا في المجال الاقتصادي إلا من خلال انتمائها إلى تكتل اقتصادي تستمد منه قوتها الاقتصادية وتؤمن به أمنها واستقلالها في المجال السياسي، وعليه فرغم تأكيد النخب الحاكمة الافريقية على أن عالم اليوم لا يرحم الكيانات الدولية التي تعمل بمفردها وعلى أهمية بناء صرح افريقي موحد ، فان سلوكها يبقى بعيدا كل البعد عن التوجه نحو التكامل الاقتصادي الذي يطبع العالم ، حيث اتضح أن محاولات الدول الافريقية لإقامة تكامل اقتصادي لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صوره ، بل أن النتائج في مجملها كانت سلبية أو متواضعة، على الرغم من امتلاكها لكل مؤهلات التكامل.

وعليه فعلى بلدان افريقيا أن تحاول تجاوز خلافاتها السياسية وتعمل في إطار موحد من اجل مصلحة شعوبها واقتصادياتها الوطنية، وأن تجعل الاتحاد والتكامل الاقتصادي في مقدمة أولوياتها .

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيما يلي:

النتائج:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

1-أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، لذلك العيش في عزلة عن العالم وما يجري فيه أصبح أمرا صعبا للغاية، لأن فكرة الانعزال غير واردة في عالم يزداد تشابكا وتعقيدا، كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمرا صعبا على الدول منفردة تحقيقها، لذلك أصبح الانضمام إلى تكتل إقليمي أمرا ضروريا لتفادي التهميش في إطار الاقتصاد العالمي. هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.

2-يبين لنا التطور المنهجي للنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي تحولا على مستويين، فمن الناحية النظرية تحول التكامل من النظرة الوظيفية الأصلية إلى الوظيفية الجديدة، ومن الناحية الواقعية لمسنا سرعة انتشار المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، بالإضافة إلى ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة، وقد اتسعت التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نظم تكاملية غير إقليمية تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة، وبذلك أصبح

التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات، تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا استراتيجية وليس فقط تجارية.

3-أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعليم عن طريق الخبرة وجهود البحث والتطوير، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.وهذا ما يؤكد لنا عدم صحة الفرضية الثانية.

4-تمتلك دول افريقيا مجتمعة من الإمكانيات والمقومات المشتركة ما يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتحقيق تجربة تكاملية رائدة.

5-يعتبر التكامل الاقتصادي الافريقي، الوصفة الحيوية في حل مشكل النمو في هذه المنطقة، كما يعتبر مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى، وأن عدم إقامته سيزيد من ضعفها اقتصاديا وتجاريا وتتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات كبريات التكتلات الإقليمية العالمية. هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

6-تعتبر ازدواجية العضوية في اكثر من تكتل إقليمي التي تميزت بها معظم دول افريقيا أهم العقبات التي تعوق عملية التكامل، وبالتالي عدم نجاحه، حيث يثير تداخل العضوية في التجمعات الإقليمية صعوبة متابعة كل منها، ويحدث تضاربا في السياسات التي يتعين على دولة معينة إتباعها. هذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

7-لقد اتضح أن محاولات الدول الافريقية لإقامة تكتل اقتصادي لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، بل أن النتائج في مجملها كانت سلبية أو متواضعة. وترجع الدراسة أسباب الفشل إلى عوامل عديدة منها الاعتماد على التبادل التجاري دون وجود قاعدة إنتاجية متنوعة .كما أخفقت الإرادة السياسية والعوامل الاقتصادية والتنظيمية في تحقيق التكامل.

8-لن تستطيع دول افريقيا باتباع طريقتها الانفرادية في اطار التعامل الاقتصادي الدولي تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين المختلفة إلا بالمزيد من التكامل والتعاون والتنسيق فيما بينها، لذا أصبح التكامل الاقتصادي ضروري لها، هذا ما لاحظناه بالنسبة لتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) الذي يرقى باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا ويعود هذا إلى إتباع سياسة التكامل العميق الموجه للخارج. هذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الخامسة.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، فإننا نضع بعض التوصيات والاقتراحات التي تعمل على تحديد إقامة أسس التكامل الاقتصادي الافريقي، كما يلي:

1-التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي بسببها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي الافريقي برمته، لذا يتوجب فتح حوار صريح بين أصحاب القرار في الدول الافريقية مبني على احترام الرأي الآخر وتحكيم العقل والشرعية الدولية، وذلك بنقل جزء من سيادتها القومية، أي الاستعداد إلى التضحية ببعض أوجه السيطرة على إدارة السياسات الاقتصادية، كدليل على وجود إرادة سياسية لتحقيق الالتزام بجهود الاندماج الإقليمي.

2-ضرورة ترتيب أوضاع العملية التكاملية وتصحيح مسيرتها للتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ومراجعة مراحل الاندماج وفقا للمادة السادسة من معاهدة أبوجا، ومساعدة التجمعات ليكون لكل منها خطة عمل استراتيجية، وتطوير صياغة السياسات الإقليمية المشتركة.

3-التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية، وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

4-اتخاذ جملة من المبادرات لزيادة تسهيل انسياب السلع والخدمات بين بلدان افريقيا، واستكمال بقية المرافق المفقودة في وسائل الاتصال البري والحديدي والبحري والجوي. لذلك فقد تكون نقطة البداية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول افريقيا هو تنمية التجارة البينية الافريقية، وإزالة كافة العوائق التجارية التي تحول دون تحقيق ذلك.

5-العمل على تنسيق مواقف الدول الافريقية في المنظمات والمحافل الدولية والجهوية ذات العلاقة التجارية العالمية بما فيها التكتلات الاقتصادية. وذلك من خلال بناء موقف إفريقي موحد يتسم بالتماسك والصلابة ووضوح الرؤية لمواجهة الضغوط على جهود التكامل.

6-إعداد ميثاق العمل الاقتصادي على أساس مبادئ التكامل الاندماجي، والاعتماد الجماعي على الذات، وفقا لاستراتيجية موحدة قائمة على الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والهياكل القائمة والموارد المتاحة في نطاق خطة اقتصادية شاملة.

7-التخلي عن التكامل السطحي المتمثل في التجارة بالسلع والتوجه نحو التكامل العميق ليشمل مثلا التجارة في الخدمات، الاستثمار وغيرها، مع إزالة العقبات التي اعترضت مناهج التكامل التقليدية.

8-إعطاء أولوية للمشروعات والمجالات التي يحقق فيها التكامل أكبر منفعة لدول افريقيا، والتركيز على القطاعات التنموية التي تربطها ببعضها البعض مثل: الاتصالات، الطاقة، الطرق...الخ

9-ضرورة قيام التكامل على بنية تحتية حديثة ومتطورة وشبكات متكاملة، إضافة إلى الاهتمام بالتكنولوجيا المتطورة كأساس لبناء تكامل اقتصادي متكامل.

10-الأخذ بعين الاعتبار الملامح الجديدة للقرن الواحد والعشرين التي اتضحت العديد من معالمه.

11-الإفصاح والشفافية في تقديم البيانات والمعلومات في المنطقة التكاملية، وذلك ببناء وتعزيز شبكة معلومات فعالة وذات تقنية حديثة ومتطورة تشجع على ذلك، تكون تابعة لأجهزة أو ومؤسسات التكامل من أجل توفير بيانات متكاملة.

12-تطوير الموارد البشرية ورفع مستوى أدائها وتنميتها على التجديد والإبداع والتواصل، مع تفعيل المجتمع المدني وتوعيته بمدى أهمية التكامل الاقتصادي.

13-مقاومة ظاهرة الفساد والرشوة على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات العمومية والخاصة، وتحسين إدارة الحكم والأداء الحكومي التي تعتبر كإصلاحات من الجيل الثاني، مع محاصرة الحروب الإقليمية والصراعات الداخلية.

ويبقى التكامل الإقليمي كخيار استراتيجي بالنسبة للدول الأفريقية، وخاصة في جانبه الاقتصادي، والعمل الافريقي المطلوب يستدعي الكثير من التشاور والتعاون لإرساء قواعد التضامن والتنسيق وهذا لرفع التحديات التي تواجهها الاقتصاديات الافريقية مجتمعة.

كما نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لا ندّعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

- هل قيام التكامل الاقتصادي في دول افريقيا كاف لمواجهة كل تحديات القرن الواحد والعشرين؟
- ماهو الدور الأساسي الذي يلعبه الاقتصاد الأفريقي في الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن والمقبل؟

وتأتي هذه المحاولة كمساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة قد تزيل بعضا من الالتباس والغموض حول موضوع الدراسة، وبهذا نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل التوفيق والنجاح.

الفهرس	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة.....	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.....	
مقدمة الفصل الأول.....	02
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي، المفاهيم والمرتكزات.....	03
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.....	03
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.....	03
الفرع الثاني: أسس ودوافع التكامل الاقتصادي.....	04
المطلب الثاني: شروط ودرجات التكامل الاقتصادي.....	06
الفرع الأول: شروط التكامل الاقتصادي.....	06
الفرع الثاني: درجات التكامل الاقتصادي	07
المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.....	10
الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي.....	10
الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي.....	11
المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.....	13
المطلب الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية	13
الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها.....	13
الفرع الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية	14
المطلب الثاني: صور التكتلات الاقتصادية في العالم.....	15
الفرع الأول: صور التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة.....	15
الفرع الثاني: صور التكتلات الاقتصادية في الدول النامية.....	17
المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادي.....	21
الفرع الأول: الأثر على التجارة الدولية.....	21
الفرع الثاني: الأثر على نشاط الشركات العابرة للقارات.....	24
خلاصة الفصل الأول.....	28

الفصل الثاني: افريقيا بين معوقات التكامل الاقتصادي وآفاقه المستقبلية.....	
مقدمة الفصل الثاني.....	30
المبحث الأول: صور ودوافع التكامل الاقتصادي في إفريقيا.....	31
المطلب الأول: دوافع التكامل الإقليمي في افريقيا.....	31
الفرع الأول: دور الاستعمار في التكامل الإفريقي.....	31
الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية للتكامل.....	32
الفرع الثالث: الدوافع السياسية للتكامل.....	34
المطلب الثاني: اشكال وصور التكامل الاقتصادي في افريقيا.....	36
الفرع الأول: التكتلات الإقليمية في شرق وجنوب افريقيا.....	36
الفرع الثاني: التكتلات الإقليمية في غرب ووسط وشمال افريقيا.....	41
المبحث الثاني: تقييم التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا ومعوقات قيامه	45
المطلب الأول: تقييم أداء التكامل الاقتصادي في افريقيا.....	45
الفرع الأول: تقييم الأداء الاقتصادي.....	45
الفرع الثاني: تقييم الأداء التجاري.....	45
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا.....	51
الفرع الأول: المعوقات السياسية والقانونية والإدارية.....	51
الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية.....	56
المطلب الثالث: متطلبات تفعيل عملية التكامل في افريقيا في ظل الإخفاقات والآفاق المستقبلية.....	63
الفرع الأول: متطلبات تفعيل عملية التكامل في افريقيا	63
الفرع الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية للتكامل في افريقيا.....	71
خلاصة الفصل الثاني.....	73
الخاتمة العامة.....	77-75
الفهرس.....	80-79
قائمة المراجع.....	86-82
الملاحق.....	90-88

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع العربية:

1. قائمة الكتب

1-أحمد؛حسين زكي ، غبريال؛ وهبي ، إفريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.

2-أحمد طاهر، إفريقية في مفترق الطرق، دون طبعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دون سنة النشر.

3-امين اسبر، مسيرة الوحدة الإفريقية، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، لبنان،1983.

4-البشير الكوت، الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا،2004.

5-الدباس؛ دنيا عبد الله، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري 1985.

6-البيلاوي؛ حازم، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، مصر،1968 .

7-التنيري؛ سمير، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت،1978 .

8-الجميلي؛ حميد، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا،1998.

9-الجوهري؛ يسرى، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 1975.

10-السيد؛ سامي، النظم النقدية والمصرفية والتجارية الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

11-العربي؛ إسماعيل، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 1981.

12-الليثي؛ عماد محمد، التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

13-المجدوب؛ أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.

14-بكري؛ كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1998.

15-بكري؛ كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984.

16-حاتم؛ سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

17-حاتم؛ سامي عفيفي، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة،2003.

18-حسن؛ حمدي عبد الرحمان، إفريقيا والعولمة، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، أفريل2002، الدار المصرية الإفريقية، القاهرة، 2004.

19-حشيش؛ عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

20-رضوان؛ حمدي، بسيوني؛ محمد، الاقتصاد الدولي، دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر.

21-سالفاتور؛ دومنيك، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، دار ماكيروهيل للنشر، ترجمة محمد رضا العدل، 1975.

22-شقير؛ محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

23-صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2007.

24-عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا(النيباد) بين النظرية والتطبيق رؤية مستقبلية، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،2006.

25-عبد الحميد؛ عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002 .

26-عبد الحميد؛ عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة،2006.

27-عبد الحميد؛ عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2003.

28-عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا دراسة نظرية ميدانية، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الافريقية.

29-عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

30-عوض الله؛ زينب حسين، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

31-عوض؛ إكرام عبد الرحيم، السوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية، 2000.

32-غفر؛ عبد المنعم، مصطفى؛ أحمد عزت، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.

33-فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، دار النهضة العربية، مصر،2001.

34-قصور؛ عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

35-محمد الجبالي، السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد، دون طبعة، معهد الدراسات العربية، جامعة القاهرة، مصر، دون سنة النشر.

36-محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر،2005.

37-محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا الضرورات والمعوقات، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر،2007.

38-مسعود عمر مسعود، تجمع دول الساحل والصحراء الواقع الجيوستراتيجي وأفاق التعاون (دراسة في الجغرافية السياسية)، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا،2008.

39-محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2004، جامعة القاهرة، مصر،2007.

40-مركز دراسات الوحدة العربية، التحدي أمام الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب.

41-هيكل؛ عبد العزيز، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت،1976.

42-وليامسون؛ جون وآخرون، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1981.

43-يموت؛ عبد الهادي، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، الدراسات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت، بدون سنة نشر.

2. قائمة الرسائل والأطروحات

1-إسلام محمد محمد البنا، أثر التكتلات الاقتصادية الإفريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات لإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد تخصص(اقتصاد)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة،2005.

2-الباجوري؛ خالد عبد الوهاب البنداري، تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر،2000.

3-بدير جبر أحمد المرساوي، السوق المشتركة لشرق إفريقيا بين النظرية والتطبيق، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1978.

4-حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

5-خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، جدلية العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والعولمة، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية ،2009.

6-رميدي؛ عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.

7-فوضيل؛ رابح، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995

8-عادل سيد علي عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا من 1963-1993، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية (سياسة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، جامعة القاهرة، 1997.

9-عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014-2015.

3. قائمة الدوريات والنشريات

1-الحماقي؛ يمن، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.

2-الزغبي؛ جمال، التكتلات الاقتصادية في العالم (أبيك نموذجا)، مجلة السياسية الدولية، العدد 64، ربيع 2000.

3-تنيرة؛ بكر مصباح، الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي، التحديات والطموح، مجلة الشؤون العربية، 2002.

4-عبد الله؛ عبد الخالق، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، ربيع 1998.

5-عماد؛ عبد الغني، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التغير وشروط الانطلاق، المستقبل العربي، السنة الثانية والعشرون، العدد مائتان وخمسون، ديسمبر1999 .

6-محمد عاشور مهدي، الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية، دورية أفاق افريقية، المجلد الثاني، العدد السابع،.2001

7-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، طبع الأمم المتحدة نيويورك.2001

8-المعهد العربي للتخطيط، العمل الاقتصادي العربي المشترك، معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية، دار الشباب، قبرص1988 .

4. المؤتمرات والملتقيات والندوات

1-الطيب؛ داودي، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004.

2-رشيد؛ بوكساني، احمد؛ دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، ندوة دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004.

5. التقارير والمقالات

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، عدد 2004.

2-احمد حجاج، تأثير العولمة على الوحدة الإفريقية، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات، الجمعية الإفريقية، مصر،2004.

3-السيد فليفل، محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2001-2002، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.

4-السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية 2002-2003، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.

5-حمدي عبد الرحمان حسن، إفريقيا والعولمة، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 14/12 أفريل 2002، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2004.

6-محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.

6. مواقع الكترونية من الانترنيت

1-حبيقة؛ لويسي، تطورات مهمة في التجارة الدولية،

www.Mowaten.org/economy/12-04/economy/16122004/html

تاريخ الاطلاع: 2021/05/17.

II. المراجع الأجنبية :

1. Livres

1- Fathalla Oualallou, après Barcelone, le Maghreb est nécessaire, ed le harmattan, 1996.

2- Jean François Mittaine, François Pequerul, les unions économiques régionales, paris, armand colin, 1999.

3- Pier Giuseppe Fortunato and Giovanni Valensisi, Trade integration and Development opportunities in Africa, (Geneva: UNCTAD, DEC.2011)

4- Trudi Hartzenberg, Regional Integration in Africa, Staff Working Paper ERSD-2011-14, World trade Organization, Economic Research and Statistics Division, 2011.

5- Sidney. J. Wells, with revisions by e.w brassloff, international economics, Manchester, general editor brian chapman.

6- Yadwiga Forowicz, économie internationale a l'heure des grandes transformations , beau chemin, canada, 1998.

2. Revue

1- Michel Deppler, au-dela de l'intégration revue de finance et développement, volume 41, n°=2, Washington, juin 2004.

3. Articles

1- Jean François Hearau, les flux des investissements directs étrangers pour les marches d'Afrique de l'est et du sud : une étude comparative sur la période contemporaine, ceresur (centre d'études et de recherches économique et sociales de l'université de la réunion), université de la réunion. France.

2- Stephen Karangizi, les secteurs aux perspectives prometteuses pour les investissements directs à l'étranger (ide), conférence de la comesa sur le commerce et l'investissement, les 18 et 19 novembre 2008 à Bruxelles (Belgique).

3- Francesca DI Mauro, the impact of economic integration on FDI and exports, a gravity approach, center for European policy studies, working document, N°156, November 2000.

4- UNCTAD,Trade liberalization ,investment, and economic integration in African regional economic communities: towards the African common market , 2012.

الملاحق

جدول رقم (1) الناتج المحلى الإجمالي لأفريقيا والتجمعات الاقليمية الاقتصادية خلال الفترة (2002–2009) بالمليون دولار (أسعار جارية)

المناطق / التجمعات	2002	2004	2006	2008	2009
أفريقيا	584.338	482.035	1.117.914	1.522.761	1.432.426
أمريكا (الدول النامية)	1.859.186	2.225.858	3.174.405	4.312.933	3.934.345
أسيا (الدول النامية)	4.618.681	6.018.66	8.176.902	11.352.538	1.225.911
رابطة الآسيان	646.183	810.813	1.081.579	1.513.113	1.489.703
الكوميسا	190.117	215.115	308.981	463.959	454.627
الصادك	175.814	301.182	366.365	421.440	422.474
الايكواس	101.323	146.970	215.135	315.022	276.091
الايكاس	41.652	61.133	85.198	124.326	107.057
جماعة شرق افريقيا	33.169	40.319	52.022	73.278	76.811
اتحاد المغرب العربى	141.470	205.354	271.676	360.551	332.458
سين – صاد	295.935	383.702	534.492	781.974	722.944
الايجاد	49.100	65.188	97.024	147.501	128.167
إجمالي التجمعات الاقتصادية الاقليمية	1.031.580	1.418.963	1.930.893	2.718.051	2.520.659

جدول (2) مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي بالتجمعات الاقتصادية الاقليمية عام 2008(%)

المجموعات	الزراعة والصيد والغابات	الصناعة	التعدين	الصناعة التحويلية	الخدمات
أفريقيا	17	41	36	10	43
رابطة الآسيان	12	42	37	27	46
الكوميسا	19	39	34	11	43
الصادك	9	36	32	15	55
اتحاد المغرب العربى	8	55	48	8	37
الايكواس	31	37	34	5	32
الايكاس	14	59	56	6	26
جماعة شرق أفريقيا	28	21	13	9	51
تجمع سين صاد	20	39	35	10	39
الايجاد	32	19	14	8	44

جدول (3) متوسط معدل نمو إجمالي الصادرات والواردات الافريقية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية خلال الفترة (2002 –2009)

المناطق / التجمعات	متوسط معدل نمو الصادرات (2002–2009) (%)	متوسط معدل نمو الواردات (2002–2009) (%)
أفريقيا	15.1	16.9
أسيا	13.7	13.7
أمريكا اللاتينية	9.9	9.7
رابطة الآسيان	10.3	10.5
الكوميسا	17.8	16.7
الايكاس	21.3	19.1
الايكواس	15.8	19.5
الصادك	14.1	14.8
تجمع سين صاد	16.2	17.6
الايجاد	17.6	19.9
اتحاد المغرب العربي	13.7	16.7
جماعة شرق أفريقيا	15.5	19.7
العالم	9.7	9.5

جدول (4) إجمالي التجارة السلعية والتجارة البينية لإفريقيا والتجمعات الاقتصادية الاقليمية (بالمليون دولار –أسعار جارية) خلال عام 2009

التجمع / المنطقة	الصادرات والواردات		إجمالي حجم التجارة للتجمع أو المنطقة	نسبة التجارة البينية الى إجمالي التجارة (%)
أفريقيا (الدول النامية)	الواردات البينية	39664	429196	9
	الصادرات البينية	37318	349438	11
	الإجمالي	77282	778634	10
أمريكا (الدول النامية)	الواردات البينية	168578	766184	22
	الصادرات البينية	152323	715034	21
	الإجمالي	320901	1481218	22
اسيا (الدول النامية)	الواردات البينية	1870179	3634236	51
	الصادرات البينية	1811997	3804439	48
	الإجمالي	3682176	7438675	50
تجمع سين–صاد	الواردات البينية	13503	254376	5
	الصادرات البينية	12307	174370	7
	الإجمالي	25810	428746	6
الكوميسا	الواردات البينية	5479	131864	4
	الصادرات البينية	4793	84568	6
	الإجمالي	10272	216432	5
الايكاس	الواردات البينية	418	35307	1
	الصادرات البينية	378	64226	1
	الإجمالي	796	99573	1
الايكواس	الواردات البينية	7635	98745	8
	الصادرات البينية	6950	72084	10
	الإجمالي	14585	17085	9
الايجاد	الواردات البينية	1576	33197	5
	الصادرات البينية	1435	15105	10
	الإجمالي	3011	48302	6
الصادك	الواردات البينية	11871	112016	11
	الصادرات البينية	11196	101827	11
	الإجمالي	23067	213843	11
اتحاد المغرب العربي	الواردات البينية	3949	112373	4
	الصادرات البينية	3590	106948	3
	الإجمالي	7539	219321	3
جماعة شرق افريقيا	الواردات البينية	1723	22490	8
	الصادرات البينية	1572	8378	19
	الإجمالي	3295	30868	11
رابطة الاسيان	الواردات البينية	213605	784724	27
	الصادرات البينية	204257	718682	25
	الإجمالي	417862	1602406	26

جدول (5) مؤشر التركز السلعي للصادرات الافريقية وبعض التجمعات الاقليمية والمناطق الاخرى خلال الفترة (2002–2008)

المنطقة / التجمع	2002	2004	2006	2008
أفريقيا	0.31	0.37	0.44	0.47
أسيا (الدول النامية)	0.11	0.12	0.13	0.12
أمريكا (الدول النامية)	0.11	0.12	0.15	0.16
رابطة الاسيان	0.17	0.16	0.15	0.13
الكوميسا	0.28	0.32	0.34	0.42
الايكاس	0.76	0.79	0.84	0.85
الايكواس	0.56	0.66	0.72	0.72
الصادك	0.18	0.18	0.25	0.35

جدول (6) مساهمة أفريقيا والتجمعات الاقليمية الاقتصادية في التجارة العالمية للسلع الصناعية خلال الفترة (2004–2009)

المنطقة / التجمع	2004	2006	2008	2009
أفريقيا	1.4	1.47	1.86	2.01
الكوميسا	0.29	0.33	0.49	0.60
الايكاس	0.09	0.11	0.16	0.17
الايكواس	0.42	0.45	0.52	0.52
الصادك	0.60	0.62	0.69	0.67
اتحاد المغرب العربي	0.42	0.40	0.51	0.59
جماعة شرق افريقيا	0.05	0.07	0.09	0.10
تجمع سين – صاد	0.60	0.64	0.88	0.97
الايجاد	0.01	0.02	0.03	0.03

جدول (7) مساهمة صادرات المنتجات الصناعية والأولية البينية في إجمالي التجارة السلعية للتجمعات الاقتصادية الاقليمية خلال عام 2009

التجمع	نصيب صادرات المنتجات الصناعية البينية من إجمالي التجارة السلعية	نصيب صادرات المنتجات الاولية البينية من إجمالي التجارة السلعية
أفريقيا	42.9	57.1
الايكواس	3.1	69
الكوميسا	46.2	53.8
جماعة شرق أفريقيا	59.7	40.3
الصادك	48.6	51.4
الايكاس	28.7	71.3
اتحاد المغرب العربي	47.4	52.6
تجمع سين – صاد	41.2	58.8
الايجاد	36	63.7